الصحيح

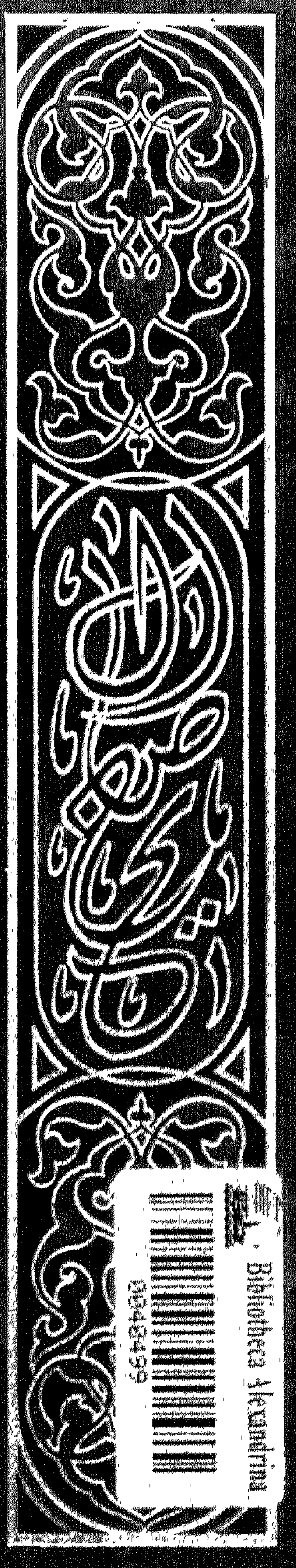
من سيرة النبي الأعظم (ص)

العلامة المحقق

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الأول

دار الهادي　　دار السيرة













الصحيح

من سيرة النبي الأعظم (ص)



الصحيح

من سيرة النبي الأعظم (ص)

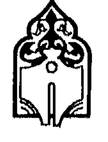
(مدخل لدراسة السيرة والتاريخ)

العلامة المحقق
السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الأول

الطبعة الرابعة
١٩٩٥م - ١٤١٥هـ

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع
تلفون وفاكس: ٨٣٤٢٦٥ - ٣١٧٤٢٥ - تلكس: MCS٢٠٧٧٧ - ٢٢٥٩٧ بلاغ.
ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان.



دار السيرة - بيروت لبنان - ص.ب: ٢٥/٤٩

تقديم الكتاب في طبعته الرابعة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، ونبرأ من أعدائهم ومخالفيهم إلى يوم الدين.

وبعد..

فهذه هي الطبعة الرابعة لكتاب : «**الصحيح من سيرة النبي الأعظم**» صلى الله عليه وآله وسلم. نقدمها إلى القراء الكرام، بعد بدء صدور هذا الكتاب بحوالي ثلاثة عشر عاماً خلت.

وتمتاز هذه الطبعة عن سابقتيها بأمور أساسية ثلاثة، هي التالية :

١ ـ إن هذه الطبعة تأتي بعد حصول هذا الكتاب على جائزة الجمهورية الإسلامية في إيران لعام ١٤١٣ هـ.ق. باعتباره الكتاب الأول في مجال كتابة السيرة النبوية المباركة.

وطبيعي أن يثير هذا الأمر شعوراً لدى الكثيرين بضرورة نشر هذا الكتاب بصورة أتم وأفضل، وعلى نطاق أوسع وأشمل.

كما أنه يمنحهم مبرراً لتأكيد إصرارهم على مؤلفه لمتابعة جهوده

التحقيقية، في نطاق السيرة النبوية المباركة، لسد الفراغ الموجود في هذا المجال.

ثم هو يذكي شعوراً لدى مؤلفه، بأن جهده الذي يبذله لن يكون بدون جدوى، بل ربما يكون ضرورياً ولازماً، الأمر الذي يمنحه فرصة للتفكير في الرجوع عن قراره السابق بعدم الإستمرار في كتابة فصول هذا الكتاب، بسبب ما يواجهه من صعوبات، وما يتحمله من مشاق في هذا السبيل.

٢ ـ إن هذه الطبعة تمتاز عن سابقتيها بأنها قد جاءت أكثر دقة وصفاءً، وصحةً ونقاءً منهما، حيث قد أعيد النظر في كثير من النقاط التي كان هذا الكتاب قد أثارها. وحصلت فيها تصحيحات وإضافات، وتغييرات كثيرة، إما تأييداً وتأكيداً، أو تنقيحاً وتصحيحاً.

كما وحصلت إضافات كثيرة في هوامش الكتاب، بالإضافة إلى بعض التصحيحات فيها.

وقد كانت هذه التغييرات والإضافات من الكثرة، بحيث أصبحت أجزاء الكتاب ثمانية بعد أن كانت ستة أجزاء.

٣ ـ لقد أعدنا النظر في تمهيد الكتاب، وتوسعنا في مطالبه، إلى حدّ أنها أصبحت تشكل واحداً من أجزاء الكتاب المستقلة، فاعتبرناه مدخلاً لدراسة السيرة النبوية المباركة، وكان هو أول أجزائها في هذه الطبعة، وأصبح الجزء الأول هو الثاني والثاني هو الثالث، وهكذا.

ولم نكن لنصنع ذلك لولا أننا رأينا: أن من المهم جداً تعريف القارىء والباحث على قضايا وسياسات كانت ولا تزال تخفى تارة وتظهر أخرى، ولم تستطع حتى الآن أن تحتل مكانتها الحقيقية في التكوين الفكري في المجال الثقافي العام.

وفي الختام أقول :

لقد كنت أتمنى لو تسنح لي الفرصة لإعادة كتابة هذا الكتاب، وصياغته من جديد؛ لإصلاح تعابيره وتراكيبه، وإعادة النظر في تبويبه وترتيبه وقد تنشأ عن ذلك إضافات كثيرة، وتصحيحات هنا وهناك كبيرة أو صغيرة.

ولكن الفرصة ـ للأسف ـ كانت ولا تزال محدودة، بل هي مفقودة من الأساس. حتى إنني لا ابعد إذا قلت بمرارة: أن معظم ما أكتبه يقدم إلى الطبع وهو في مسودته الأولى، فلا غرو إذا ظهر فيه أحياناً أغلاط كثيرة، وفجوات كبيرة.

ولكننا عملاً بقاعدة: «ما لا يدرك كله، لا يترك كله» نقبل بتحمل وزر ذلك على أمل أن يأتي الآخرون، ويقوموا بدورهم في تنقيح هذه البحوث، والتوسع فيها، وعرضها بالشكل اللائق والمقبول.

فها أنا أقدم هذا الكتاب إلى القراء الكرام بانتظار توفر الوقت، وصحة العزم، وبذل الجهد في التنقيح والتصحيح، أو إكمال الطريق، رغم ما فيها من أشواك وأدغال، ومن مصاعب ومشقات وأهوال.

وفي الختام.

نسأل الله سبحانه أن ينفع بما كتبت، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومنه تعالى نستمد العون والقوة، ونسأله التأييد والتسديد.

والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين.

٢٢/٢/١٤١٤ هـ.ق.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي



تقديم[1]:

بداية :

إن حياة المجتمعات ليست أحداثاً متباينة ومنفصلة عن بعضها البعض، وإنما هي استمرار يضع الماضي كل ما حصل عليه من عمله الدائب، وجهاده المستمر في صميم هذا الحاضر، ليستمد منه الكثير من عناصر قوته، وحركته، ووسائل تطوره، ثم تقدمه بخطى ثابتة ومطمئنة نحو المستقبل الذي يطمح له، ويصبو إليه.

فمن الطبيعي إذن، أن نجد لكثير من الأحداث التاريخية، حتى تلك التي توغلت في أعماق التاريخ، حتى لا يكاد يظهر لنا منها شيء، آثاراً بارزة حتى في واقع حياتنا اليومية الحاضرة، فتظهر آثارها في حياة الشعوب، وفي تصرفاتها، بل وفي مفاهيمها وعواطفها، فضلاً عن تأثيرها على الحالة الدينية، والأدبية، والعلمية، والسياسية والإقتصادية، والعلاقات الإجتماعية، وغير ذلك.

---

(١) هذا التقديم عبارة عن ملامح عن تقديم كتابنا: الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام»، ونوردها هنا لصلتها المباشرة بموضوع بحثنا هذا، وحتى لا نضطرّ لإحالة القارىء على ذلك الكتاب.

وإن كان تأثير هذه الأحداث يختلف شمولاً وعمقاً من أمة لأخرى، ومن شعب لآخر أيضاً.

مهمة التاريخ :

أما مهمة التاريخ، فهي أن يعكس بدقة وأمانة حياة الأمة في الماضي، وما مرّت به من أوضاع وأحوال، وما تعرضت له من هزات فكرية، وأزمات اقتصادية، واجتماعية وغيرها.

وهذا ما يؤكد أهمية التاريخ، ويبرز مدى تأثيره في الحياة، ويعرفنا سرّ اهتمام الأمم على اختلافها به تدويناً، ودرساً، وبحثاً، وتمحيصاً، وتعليلاً. فهي تريد أن تتعرف من خلال ذلك على بعض الملامح الخفية لواقعها الذي تعيشه؛ لتستفيد منه كلبنة قوية وصلبة لمستقبلها الذي تقدم عليه.

ولتكتشف منه أيضاً بعضاً من عوامل رقيها وانحطاطها، ليكون ذلك معيناً لها على بناء نفسها بناءً قوياً وسليماً، والإعداد لمستقبلها على أسس متينة وقوية وراسخة.

ونحن هل نملك تاريخاً :

ونحن أمة تريد أن تحيا الحياة بكل قوتها وحيويتها، وفاعليتها، ولكننا في الوقت الذي نملك فيه أغنى تاريخ عرفته أمة، لا نملك من كتب التاريخ والتراث ما نستطيع أن نعوِّل عليه في إعطاء صورة كاملة وشاملة ودقيقة عن كل ما سلف من أحداث؛ لأن أكثر ما كتب منه تتحكّم فيه النظرة الضيقة، ويهيمن عليه التعصب والهوى المذهبي، ويسير في اتجاه التزلف للحكام.

وأقصد بـ «النظرة الضيقة» عملية ملاحظة الحدث منفصلاً عن

جذوره وأسبابه، ثم عن نتائجه وآثاره.

وبكلمة أوضح وأصرح:

إن ما لدينا هو ـ في الأكثر ـ تاريخ الحكام والسلاطين، وحتى تاريخ الحكام هذا، فإنه قد جاء مشوّهاً وممسوخاً، ولا يستطيع أن يعكس بأمانة وحيدةٍ الصورة الحقيقية لحياتهم ولتصرفاتهم ومواقفهم؛ لأن المؤرخ كان لا يسجل إلا ما يتوافق مع هوى الحاكم، وينسجم مع ميوله، ويخدم مصالحه، مهما كان ذلك مخالفاً للواقع، ولما يعتقده المؤرخ نفسه، ويميل إليه.

ومن هنا، فإننا لا نفاجأ إذا رأينا المؤرخ يهتم بأمور تافهة وحقيرة، فيسهب القول في وصف مجلس شراب، أو منادمة لأمير أو حاكم، أو يختلق أحداثاً، أو شخصيات لا وجود لها، ثم يهمل أحداثاً خطيرة، أو يتجاهل شخصيات لها مكانتها وأثرها العميق في التاريخ، وفي الأمة. أو يشوّه أموراً صدرت من الحاكم نفسه، أو من غيره، أو يحيطها ـ لسبب أو لآخر ـ بالكتمان، ويثير حولها هالة من الإبهام والغموض.

دراسة التاريخ:

إذن، فلابد لمن يريد دراسة التاريخ والإستفادة من الكتب التاريخية والتراثية، من أن يقرأها بحذر ووعي، وبدقة وتأمل، حتى لا يقع في فخّ التضليل والتجهيل.

فلابد له من أن يفتح عينيه وقلبه على كل كلمة تمرّ به. ويحاول قدر المستطاع أن يستنطقها، ويستخلص منها ما ينسجم مع الواقع، مما تؤيده الدلائل والشواهد المتضافرة، ويرفض أو يتوقف في كل ما تلاعبت به الأهواء، وأثرت عليه الميول والعصبيات.

وليس ذلـك بالأمـر اليسير والسهـل، ولا سيما فيمـا يـرتبط بتـاريـخ الإسـلام الأول الـذي هبت عليـه ريـاح الأهـواء الـرخيصـة والعصبيـات الظالـمة، وعبثت بـه أيدي الحـاقدين، وابتـزت منه رواءه وصفـاءه إلى حدٍ كبير وخطير.

ماذا نريد :

ونحن بدورنا في كتـابنا هـذا لسوف نحـاول استخلاص صـورة نقية وواضحة قدر الإمكان عن تاريخ نبينا الأكرم «صلى الله عليه وآلـه وسلم». ولسـوف ينصب إهتمامنـا بصورة أكثـر وأوفر على إبعـاد كل ذلـك الجانب المريض من النصوص، المجعولة تاريخاً، مـع أن الكثير منهـا لا يعدو أن يكـون أوهامـاً وخيالات، ابتـدعها المحـدثون المغـرضـون والقصـاصـون الأفاكون، وأصحاب الأهواء والمتزلفون.

ميزات أساسية في تاريخ الاسلام المدوّن :

نقول ما تقـدم بالـرغم من أننا قـد قلنا آنفـاً: أننا على قنـاعة من أن تـاريخ الإسـلام المـدوّن ـ على مـا فيـه من هنـات ونقص ـ أغنى تـاريـخ مكتوب لأية أمة من الأمم، وهو يمتاز عن كل ما عداه بدقته وشموله، حتى إنك لتجده كثيراً ما يسجل لك الحركات، واللفتـات، واللمحات، فضـلاً عن الكلمات، والمواقف والحوادث، بدقة متناهية واستيعاب لا نظير له.

أضف إلى ذلـك: أنه يملك من الآيـات القرآنيـة، ثم من النصوص الصحيحة والصريحة الشيء الكثير، مما لا تجده في أي تـاريخ آخـر على الإطلاق. هذا إن لم نقل إن هذا الأمر من مختصات تـاريخ الإسـلام، إذا تأكدنا: أنه ليس بإمكان أي تـاريخ أن يثبت من مقـولاته إلا النـزر اليسير، ولا سيما في جزئيات الأمور، وفي التفاصيل والخصوصيات.

وميزة أخرى يمتاز بها تاريخ الإسلام، وهي أنه يمتلك قواعد ومنطلقات تستطيع أن توفر للباحث السبل المأمونة، التي يستطيع من خلال سلوكها أن يصل إلى الحقائق التي يريدها، دقّت، أو جلّت. ولسوف يأتي الحديث عن بعض من ذلك في بعض فصول ما اصطلحنا عليه أنه «المدخل لدراسة السيرة النبوية الشريفة».

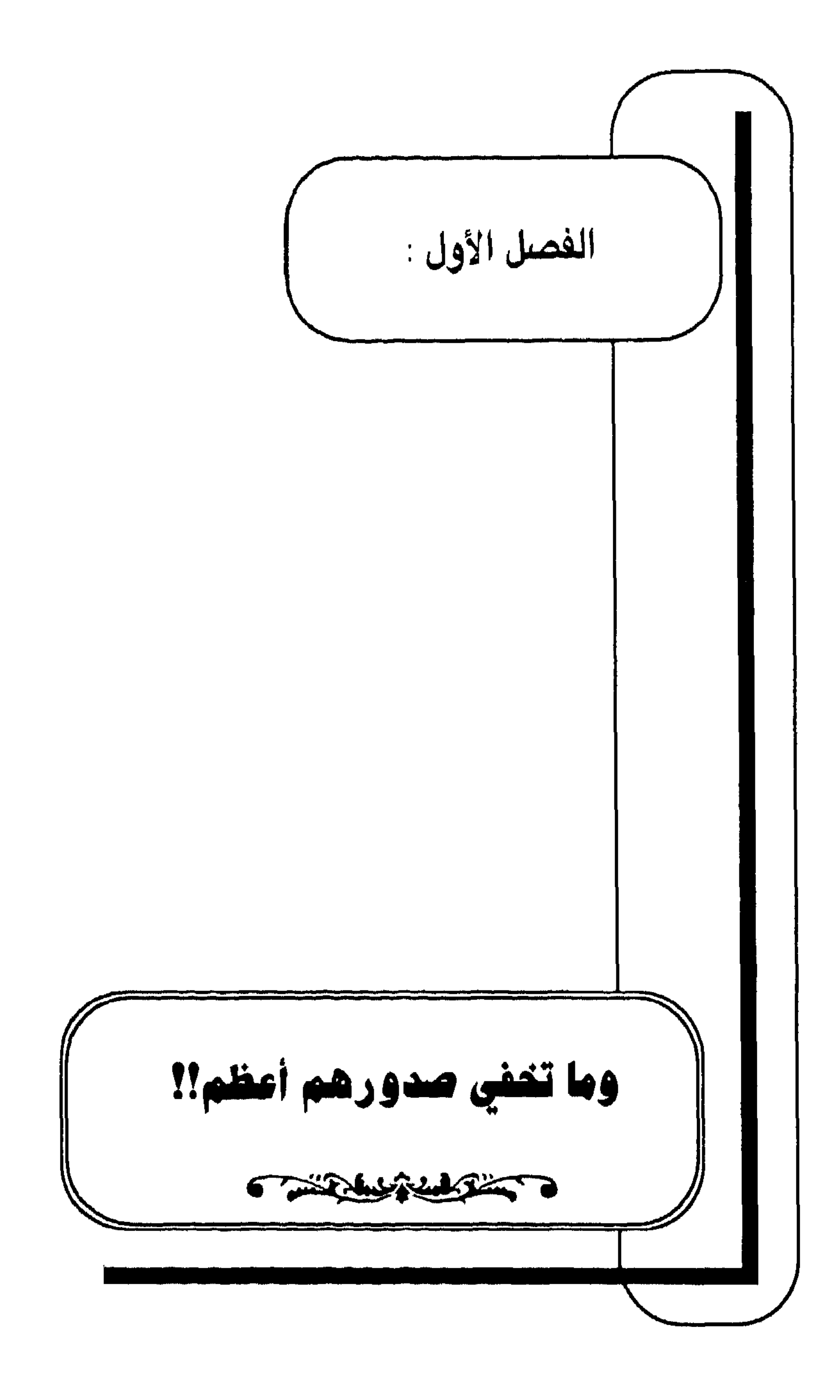
البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام :

وواضح : أن البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام، وأعظم وأهم ما فيه هو سيرة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وآله الطاهرين. فلابد من البدء بها، ولو ببحث قضايا وأحداث رئيسة فيها، ليكون ذلك بمثابة خطوة أولى على طريق التصدي لبحوث مستوعبة وشاملة، من قبل المتخصصين والباحثين، من ذوي الكفاءات والهمم العالية.

ولكن ذلك يحتاج إلى تقديم مدخل من شأنه أن يعطي انطباعاً عاماً عن أجواء ومناخات البحث فإلى هذا المدخل الذي يشتمل على عدة فصول. .

والله هو الموفق والمسدد، وهو المستعان، وعليه التكلان.





الفصل الأول :

وما تخفي صدورهم أعظم!!



صفات النبي(ص) :

المفروض بالنبي ـ أي نبي كان ـ أن يمثل النموذج الفذ، الذي يريده الله تعالى على الأرض، وهو الإنسان الإنسان، بكل ما لهذه الكلمة من معنى. فهو رجل الفضل، والعقل، والكمال، ومثال الحكمة، والوقار والجلال. عالم حكيم، تقي، شجاع، حازم، إلى غير ذلك من صفات إنسانية فاضلة، وكمالات رفيعة. لا ترى في أعماله أي خلل أو ضعف، ولا في تصرفاته أي تشتت أو تناقض.

وبكلمة: إنه الرجل المعصوم من الخطأ، المبرء من الزلل، أكمل الخلق وأفضلهم؛ ولأجل ذلك جعل الله تعالى نبينا محمداً «صلى الله عليه وآله وسلم» أسوة لبني الإنسان مدى الدهر، وفرض عليهم أن يقتدوا به في كل شيء حتى في جزئيات أفعالهم، فقال تعالى: ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾[1].

أترى، هذا هو الرسول؟! :

ولكننا لو راجعنا الروايات التي يدّعى: أنها تسجل لنا تاريخ نبي

---

(١) الأحزاب/ ٢١.

الإسلام، «صلى الله عليه وآله وسلم»، لوجدنا هذا النبي، الذي اصطفاه الله واختاره من بين جميع خلقه، ووصفه جل وعلا في القرآن الكريم بأنه ﴿على خلق عظيم﴾[1] والذي هو أشرف الأنبياء والمرسلين، وأعظم وأكمل رجل وجد على وجه الأرض، وهو عقل الكل، ومدبّر الكل، وإمام الكل ـ لوجدناه ـ رجلاً عاجزاً، ومتناقضاً، يتصرف كطفل، ويتكلم كجاهل، يرضى فيكون رضاه ميوعة وسخفاً، ويغضب فيكون غضبه عجزاً واضطراباً، يحتاج دائماً إلى من يعلّمه، ويدبر أموره، ويأخذ بيده، ويشرف على شؤونه، ويحل له مشاكله. الكل أعرف، وأقوى، وأعقل منه؛ كما أثبتته الوقائع المختلفة المزعومة تاريخاً وسيرة لحياته «صلى الله عليه وآله وسلم».

وبماذا؟ وكيف نفسّر حمل هذا النبي زوجته على عاتقه لتنظر إلى لعب السودان وخده على خدّها؟! أو أنها وضعت ذقنها على يده، وصارت تنظر إلى لعب السودان يوم عاشوراء؟![2]

ثم هو يترك جيشه لينفرد بزوجته عائشة، ليسابقها في قلب الصحراء، أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة، فتسبقه مرة، ويسبقها أخرى، فيقول لها: هذه بتلك[3].

---

(١) يحتمل بعض العلماء أن يكون المراد بالخلق: الدين، أو العادة والسنة العظيمة، ولكنه خلاف المتبادر من هذه العبارة.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ١ ص ١١١ وج ٢ ص ١٠٠ وراجع ص ١٧٢ وراجع: مسند أحمد ج ٦ ص ٥٦ و٥٧ و٨٣ و٨٥ و١٦٦ و١٨٦ و٢٤٢ و٢٤٧ و٢٧٠ وسنن النسائي ج ٣ ص ١٩٧ و١٩٥ وصحيح مسلم ج ٣ ص ٢١ و٢٢ وراجع: تاريخ عمر بن الخطاب ص ٣٥ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ وراجع هوامشه، والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ١٢١ و١٢٢ والرياض النضرة ج ٢ ص ٣٠٠ والفتوحات الإسلامية لدحلان: ج ٢ ص ٤٦٣.

(٣) راجع: صفة الصفوة ج ١ ص ١٧٦ و١٧٧ وسنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩ و٣٠ =

أضف إلى ذلك: أنه يهوى زوجة ابنه بالتبنّي، بعد أن رآها في حالة مثيرة [(١)]

إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة جداً التي تتحدث عن تفاصيل في حياته الزوجية، مما نربأ نحن بأنفسنا عن التفوه به، وذكره، فكيف بممارسته وفعله!!

وبماذا؟ وكيف نفسر أيضاً: أن يرى هذا النبي الرأي، فتنزل الآيات القرآنية مفنِّدة لرأيه، ومصوبة لرأي غيره، فيقعد ليبكي وينوح على ما فرط منه [(٢)].

وكيف نفسر أيضاً ما يروونه عنه، من أنه مرّ على سباطة قوم، فيبول

= والمغازي للواقدي ج ٢ ص ٤٢٧ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٦٣٦ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ ومسند أحمد ج ٦ ص ٢٦٤ و١٨٢ و٣٩ و١٢٩ و٢٦١ و٢٨٠، والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٩٠ وعيون الأخبار لإبن قتيبة ج ١ ص ٣١٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٦٣٤ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ١٤٦ عن المواهب وتلبيس ابليس، وأحمد والنسائي.

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١٩٠ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٥٠١ وتفسير البرهان ج ٣ ص ٣٢٥ و٣٢٦، ومجمع البيان ج ٨ ص ٣٥٩ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٣٩٦ وتفسير القمي ج ٢ ص ١٧٢/ ١٧٣ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢١٤ وتفسير غرائب القرآن (مطبوع بهامش جامع البيان) ج ٢١ ص ١٢ و١٣ والدر المنثور ج ٤ ص ٢٠٢ وفتح القدير ج ٤ ص ٢٨٤ و٢٨٦ والكشاف ج ٣ ص ٥٤٠ و٥٤١ والطبقات لإبن سعد ط صادر ج ص ١٠١ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٤٧ ولباب التأويل للخازن ج ٣ ص ٤٦٨ ومدارك التنزيل (مطبوع بهامش الخازن) ج ٣ ص ٤٦٨ والتبيان ج ٣ ص ٣١٢ ونور الثقلين ج ٤ ص ٢٨٠ و٢٨١/ ٢٨٢ وجامع البيان ج ٢١ ص ١٠/ ١١.

(٢) ستأتي مصادر ذلك في غزوة بدر، فصل الغنائم والاسرى: حين الحديث حول=

وهو قائم[1]؟

ثم يكون له شيطان يعتريه ـ كما هو لغيره من الناس ـ وكان يـأتيه في صورة جبرئيل، وقد أعانه الله على شيطانه هذا فأسلم[2].

وإن شيطانه خير الشياطين[3].

ثم شربه للنبيذ والفضيخ[4].

وكونه أحق بالشك من إبراهيم «عليه السلام»[5].

= الحديث الموضوع: لو نزل العذاب ما نجا إلا ابن الخطاب.

(١) راجع: المصنف ج ١ ص ١٩٣ وصحيح البخاري ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١١١ و١١٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٧١ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٤٦ وج ٥ ص ٤٠٢ و٣٨٢ و ٣٩٤ والمعجم الصغير ج ١ ص ٢٢٩ وج ٢ ص ٢٦٦.

(٢) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ١٤٦ وراجع: مشكل الآثار ج ١ ص ٣٠ و٣ والمواهب اللدنية ج ١ ص ٢٠٢ والمعجم الصغير ج ١ ص ٧١ ومجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٦٩ و ٢٢٥ وراجع: الهدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ١٦٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٢ عن مسلم.

(٣) اللآلىء المصنوعة ج ١ ص ٣٦٠.

(٤) راجع: مسند أبي يعلى ج ٤ ص ٤١٨ ونقله في هامشه عن مصادر كثيرة ومسند أحمد ج ٢ ص ١٠٦ والتراتيب الإدارية ج ١ ص ١٠٢ عن مسلم ووفاء الوفاء ج ٣ ص ٨٢٢ عن أحمد وأبي يعلى وراجع: صحيح مسلم ج ٦ ص ١٠٥ وسنن النسائي ج ٨ ص ٣٣٣ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ١١٢٦ وسنن أبي داود ج ٢ ص ٢١٣ والمصنف للصنعاني ج ٩ ص ٢٢٦ وتيسير الوصول ج ١ ص ٢٧٥، ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٦٤ و٦٦ و٦٧ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٤ ص ٤٤ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٣٣١.

(٥) صحيح البخاري ج ٣ ص ٧١ ومسند الإمام أحمد ج ١ ص ٣٢٦ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٣٣٥ وتأويل مختلف الحديث ص ٩٧ وصحيح مسلم ج ٧ ص ٩٨ =

ثم إنه ينسى ما هو من مهماته وشؤونه، مثل ليلة القدر، وحين يعجز عن تذكّرِها يأمر الناس بـأن يلتمسوهـا في العشر الأواخـر من شهر رمضـان المبارك[1].

كما أنه لا يحفظ سورة الروم جيداً[2].

وينسى أيضـاً أنـه جنب[3] إلى غيـر ذلـك ممـا لا يمكن تتبعـه ولا الإحاطة به لكثرته، مما يزيد في قبحه أضعافاً على ما ذكرناه، ممـا زخرت به المجاميع الحديثية والتاريخية لدى بعض الـطوائف الإسلاميـة المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

نعم. . هكـذا تشاء الـروايات ـ وكثيـر منهـا مـدوّن في الكتب التي يدَّعي البعض: أنها أصـح شيء بعد القـرآن ـ أن تصوّر لنـا أعظم رجـل، وأكرم وأفضل نبي على وجه الأرض!!

وهذه هي الصورة التي يستطيع أن يستخلصها من يراجع هذا الركام الهـائل من المجعـولات، إذا كان خـالي الـذهن من الضـوابط والمعـاييـر الحقيقية، والمنطلقـات الأساسيـة، التي لابد من التـوفُّر عليهـا في دراسة التاريخ. وكذلك إذا كان لا يعرف شيئـاً مما يجب أن يتـوفر في الشخصيـة التي يفترض أن تمثل النموذج الفذ لإرادة الله تعالى على الأرض.

= والهدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ٧٩ وج ٢ ص ٩١.

(١) كشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٤٨٥ و ٤٨٤ ومجمع الزوائد ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٥ وج ٧ ص ٣٤٨.

(٢) الدر المنثور ج ٥ ص ١٥٠ عن ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن قانع، وراجع: مناهل العرفان ج ١ ص ٣٦٠ عن البخاري، ومسلم. وراجع: حول نسيانه (ص) بعض الآيات في كنز العمال ج ١ ص ٥٣٨.

(٣) المعجم الصغير ج ٢ ص ١٦. وراجع: ج ١ ص ١٣٠ حول نسيانه بعض الأسماء.

وكـذلك إذا كـان خالي النفس عن تقـديس النص تقـديسـاً سـاذجـاً وعشـوائياً. هـذا التقديس الـذي ربما يـرفع هـذه المنقولات عن مسـتـواها الحقيقي، ويمنع ـ ولو جـزئياً ـ من تقييمهـا تقييماً واقعيـاً وسليماً، يعـطيها حجمها الطبيعي في ميزان الاعتبار والواقع.

وما هو المبرر لتقديس كهذا؟! ما دام لم يثبت بعد أن هذا هو كلام النبي (ص) أو موقفه، أو من صفاته وشؤونه، وما إلى ذلك.

إن إعطاء هذه الصورة عن نبي الإسلام الأعظم «صلى الله عليه وآله وسلم»، وهـو القدوة والأسـوة، لهو الخيـانة العـظمى للتاريـخ، وللأمـة، ولـلإنسـانيـة جمعـاء، ولا زلنـا نتجـرع غصص هـذه الخيـانـة، ونهيم في ظلماتها.

الخطة الخبيثة:

وأمـا لماذا كـل هذا الإفتـراء على الـرسـول الأكـرم «صلى الله عليـه وآلـه وسلم»، فنعتقد: أن الأمر لم يكن عفوياً، بل كان ثمة خطة مرسومة تهدف إلى طمس معـالم الشخصية النبـوية، والتعتيم على خصـائصها الـرساليـة الفذة، ليكون ذلك مقدمة لهدم الإسـلام من الأساس، خصـوصاً من قبـل الحكم الأموي البغيض وأعوانه.

ونـذكر هنـا بعض الأمثلة التي تظهـر بعض فصول هـذه الخطة التي تستهدف الإسلام ورمـوزه، وشخصية النبي الأكـرم «صلى الله عليه وآلـه» بالذات، وهي التالية:

سياسات ضد نبي الإسلام(ص):

١ ـ إنهم يذكرون عن زيـد بن علي بن الحسين «عليهما السـلام»، أنه قال: إنه شهد هشام بن عبد الملك، والنبي يُسَبّ عنده؛ فلم ينكر ذلك

هشام، ولم يغيِّره[1].

٢ ـ ذكروا في ترجمة خالد بن سلمة المخزومي المعروف بـ «الفأفاء»: أنه كان مرجياً، ويبغض علياً، وأنه كان ينشد بني مروان الأشعار التي هُجي بها المصطفى(ص). وخالد هذا يروي عنه أصحاب الصحاح الست ما عدا البخاري[2]!!

٣ ـ إن عمرو بن العاص لم يرض بضرب نصراني يشتم النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله وسلّم»[3].

٤ ـ **وقد ذكر الكميت**: أنه كان إذا مدح النبي(ص) اعترض عليه جماعة، ولم يرضوا بذلك، فهو يقول:

إلى السراج المنير أحمد لايعـ ... دلني عنه رغبة، ولا رهب
عنه إلى غيره، ولو رفع النا ... س إليّ العيون، وارتقبوا
وقيل: أفرطتَ بل قصدتُ ولو ... عنّفني القائلون، أو ثلبوا
إليك يا خير من تضمنت الأر ... ض، وإن عاب قولي العيب
لجّ بتفضيلك اللسان ولو ... أُكثِر فيك الضجاج واللجب

ولعل الكميت رحمه الله قد أحسّ أن وراء هذه السياسة أمراً عظيماً، حيث يقول:

رضوا بخلاف المهتدين وفيهم ... مخبّأة أخرى تصان وتحجب

---

(١) كشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ٣٥٢ عن دلائل الحميري، والكافي ج ٨ ص ٣٩٥ وتيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص ١٠٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٢٧٠.

(٢) راجع: بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ١٠١ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٩٦ ودلائل الصدق ج ١ ص ٢٩. وللعلامة المظفر تعليق هنا لا بأس بمراجعته.

(٣) الإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٣ ص ١٩٣ والإصابة ج ٣ ص ١٩٥ عن البخاري في تاريخه.

ولا يمكن تفسير «المخبأة» التي تصان وتحجب بأنها تفضيل الخليفة على الرسول؛ لأن ذلك لم يكن مخبأ، بل صرح به ولاة وأعوان الأمويين، كالحجاج بن يوسف، وخالد القسري، كما سنرى.

فلابد أن تكون هذه المخبأة هي طمس دين الله، وإزالة معالمه، وتشويه الصورة الحقيقية لنبي الرحمة(ص)، وإزالة معالم الشخصية النبوية بصورة نهائية، من أذهان الناس.

٥ ـ **حدّث مطرّف بن المغيرة**: أن معاوية قال للمغيرة في سياق حديث ذكر فيه معاوية ملك أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأنهم هلكوا فهلك ذكرهم:

«وإن أخا هاشم يصرخ به في كل يوم خمس مرات: أشهد أن محمداً رسول الله، فأي عمل يبقى مع هذا لا أم لك؟! لا والله، إلا دفناً دفناً»(١).

ويقال: إن هذه القضية بالذات هي السبب في إقدام المأمون في سنة ٢١٢ هـ على النداء بلعن معاوية، لولا أنهم أقنعوه بالعدول عن ذلك(٢) فراجع.

ونقول:

إن المغيرة الذي ضرب الزهراء حتى أدماها، كما عن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يكن ذلك الرجل الذي يرجع إلى دين، أو يهمّه أمر ذكر

---

(١) الموفقيات ص ٥٧٧ وشرح النهج للمعتزلي ج ٥ ص ١٢٩ و ١٣٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ وكشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ٤٤ وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين ص ٤٧٤ وقاموس الرجال ج ٩ ص ٢٠ وبهج الصباغة ج ٣ ص ١٩٣.

(٢) مروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ و ٤٥٥

النبي(ص)؛ فإن حال المغيرة في قلة الدين ومجانبة الحق معلوم[1].

ولكن «ويـل لمن كفّره نمـرود»، فإن المغيـرة الـرجـل الـداهيـة لم يستطع تحمل جهـر معاويـة بهذا الأمـر، ورأى فيه مجـازفة خـطيرة، تجـرّ معـاوية، وكـل من يسيـر في ركـابـه إلى أخـطار جسـام، لا يمكن التكهن بعواقبها، فأحب المغيرة أن ينسحب بنفسـه ليسلم بجلده، لو كـان ثمة مـا يخاف منه، أو لعله أحسّ في ولده مطرّف بعض الإيمـان، فاتقـاه وذكر لـه هذا الأمر بصورة تشنيعية ظاهرة.

وخلاصة الأمر: إن المغيرة إنما يهتم بمصلحته الشخصيـة بالـدرجة الأولى، لا بمصلحة معاوية.

وقد يكون أحسّ من معاوية: أنه يريد عزله، وتولية غيره، أو أنه كان في نفسه مَوجدة عليه، بسبب عزله إياه، فذكر عنه ما كان أسرّه إليه، أو أن ذلك قد كان منه قبل أن يوليه معاوية الكوفة!!

٦ ـ روى أحمد بن أبي طاهر في كتاب: «أخبار الملوك»: أن معاوية سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله» فقال:

«لله أبوك يا ابن عبد الله، لقد كنت عـالي الهمة، مـا رضيت لنفسك إلا أن يقرن إسمك باسم رب العالمين[2]».

فهذا النص يؤيد النص السابق، ويوضّح لنا مدى تبرّم معـاوية بهـذا الأمر، وأنه يعتبر ذكر رسـول الله(ص) في الأذان إنما هـو من صنيع رسـول الله(ص) نفسـه. أما أن يكـون ذلك بـوحي من الله فذلـك آخر مـا يفكر أو يعترف به معاوية.

٧ ـ ثم هنـاك محـاولاتهم الجـادة للمنـع من التسمي بـإسم رسـول

---

(١) راجع: قاموس الرجال ج ٩ ص ٨٤ ـ ٩٠ لتقف على بعض حالات المغيره.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٠ ص ١٠١.

الله(ص)، وقد نجحوا في ذلك بعض الشيء كما يعلم، بالمراجعة[1].

٨ ـ يقول العنزي «سمعت أبا برزة وخرج من عند عبيدالله بن زياد، وهو مغضب فقال:

ما كنت أظن أن أعيش حتى أخلف في قوم يعيروني بصحبة محمد(ص)، قالوا: إن محمديّكم هذا الدحداح إلخ...[2]».

٩ ـ وقد رأى مروان أبا أيوب الأنصاري واضعاً وجهه على قبر النبي(ص)، فقال له: أتدري ما تصنع؟!

فقال أبو أيوب: نعم، جئت رسول الله(ص)، ولم آت الحجر[3].

ما أشبه الليلة بالبارحة:

وها نحن نجد نفس هذا الإتجاه الأموي يتبلور بصورة أصرح وأقبح في نهج بعض الفرق التي تدعي لنفسها قيمومةً على الإسلام وعلى مقدساته ورموزه، حيث إنها ما فتئت تعمل على المنع من التبرك بآثار النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، وتجهد في طمس كل الآثار والمعالم الإسلامية، وإزالتها بطريقة أو بأخرى، وبمبرر، وبلا مبرر. وتحكم بالكفر على هذا الفريق، وبالشرك على ذاك، لا لشيء إلا لأنهم لا يوافقونهم في المعتقد، وفي الرأي. وأمر هذه الفرقة أشهر من أن يذكر.

---

(١) راجع: الغدير ج ٦ ص ٣٠٩ عن عمدة القاري ج ٧ ص ١٤٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٢١.

(٣) مسند أحمد ج ٥ ص ٤٢٢ ومستدرك الحاكم ج ٤ ص ٥١٥ وتلخيصه للذهبي مطبوع بهامشه، وصححاه. ومجمع الزوائد ج ٤ ص ٢ ووفاء الوفاء ج ٤ ص ١٣٥٩ وشفاء السقام ص ١٢٦ والمنتقى لإبن تيمية ج ٢ ص ٢٦١/ ٢٦٣.

سنّة النبي(ص) أم سنّة غيره؟!:

أما قيمة سنّة النبي(ص) لديهم فيوضحها:

١ ـ أنه حينما أنكر أبو الدرداء على معاوية أكله الربا، أو شربه بآنية الذهب والفضة، واحتج عليه بقول رسول الله(ص)، أجابه معاوية بقوله: أما أنا فلا أرى به بأساً.

فأخذ أبو الدرداء على نفسه أن لا يساكن معاوية في أرضٍ هو فيها.

وكان ذلك في زمن عمر بن الخطاب، فلما بلغه ذلك لم يزد على أن أرسل إلى معاوية ينهاه عن فعل ذلك، ولكنه لم يعنفه على ما صدر منه، ولا عاقبه، ولا عزله عن عمله[1].

وبالمناسبة فإننا نشير هنا إلى أن أبا الدرداء لم يلتزم بما قطعه على نفسه، حيث إنه قد ساكن معاوية بعد ذلك، وصار من أعوانه لما تسلط على الناس، وابتزهم أمرهم.

٢ ـ وكان عثمان قد أحدث الصلاة: في منى أربعاً، ولم يقصرها كما كان يفعل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فاعتل عثمان مرةً، فطلبوا من علي «عليه السلام» أن يصلي بالناس، فقال «عليه السلام»: إن شئتم صليت لكم صلاة رسول الله(ص)، يعني ركعتين.

قالوا: لا، إلا صلاة أمير المؤمنين ـ يعنون عثمان ـ أربعاً.

---

(١) موطأ مالك ج ٢ ص ١٣٥/ ١٣٦ (المطبوع مع تنوير الحوالك) وسنن البيهقي ج ٥ ص ٢٨٠ وراجع ص ٢٧٨ و ٢٧٧. وراجع: المصادر التالية: شرح النهج للمعتزلي ج ٥ ص ١٣٠ وسنن النسائي ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٧٧ واختلاف الحديث للشافعي (مطبوع بهامش الأمم) ج ٧ ص ٢٣ ومسند أحمد ج ٥ ص ٣١٩ وصحيح مسلم ج ٥ ص ٤٣ والجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٥٠.

فأبى [1].

٣ ـ وقال البعض عن الشافعية: «والعجب، منهم من يستجيز مخالفة الشافعي لنص له آخر، في مسألة بخلافه، ثم لا يرون مخالفته لأجل نص رسول الله(ص)»[2].

وما ذلك إلا لأن شأن رسول الله(ص) لم يكن لدى هؤلاء في المتسوى اللائق به، كما هو ظاهر.

ويقول أبو زهرة: «وجدنا مالكاً يأخذ بفتواهم (أي الصحابة) على أنها من السنة، ويوازن بينها وبين الأخبار المروية إنْ تعارَضَ الخبر مع فتوى صحابي. وهذا ينسحب على كل حديث عنه(ص)، حتى ولو كان صحيحاً»[3].

وإجراء حكم المتعارضين من قبل مالك بين فتوى الصحابي، وبين الحديث عن رسول الله(ص) هو الذي دفع الشوكاني إلى مهاجمة كل من يعتبر أقوال الصحابة حجة كقول النبي(ص)، فراجع ما قاله في هذا المورد إن شئت[4].

وقد ذكرنا، طائفة من النصوص الدالة على أنهم يرون للصحابة حق التشريع. ويرى بعض الصحابة أن هذا حق لهم في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»[5]. وسيأتي بعض من ذلك في فصل: معايير لحفظ الإنحراف.

---

(١) المحلى ج ٤ ص ٢٧٠ وارجع: ذيل سنن البيهقي لإبن التركماني ج ٣ ص ١٤٤.

(٢) مجموعة الرسائل المنيرية ص ٣٢.

(٣) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥١/ ٢٥٥ وكتاب مالك لأبي زهرة أيضاً ص ٢٩٠.

(٤) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥٤/ ٢٥٥ عن إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢١٤.

(٥) راجع: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٨٦ ـ ٩٠.

بغض قريش لرسول الله(ص) :

وقد رأينا قريشاً رغم تظاهرها بالإسلام لم تزل تكّن الحقـد والبغض لرسول الله(ص)؛ باستثناء أفراد قليلين منهم. وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً حينما حاول(ص) أن ينصب علياً إماماً في حجة الوداع، في منى أو عرفات، وقد روي بأسانيد صحيحة: أن الناس قد تركوه بسبب ذلك، وصارحهم بقوله: ما بال شق الشجرة التي تلي رسول الله(ص) أبغض إليكم من الشق، الآخر[1]. وقد حصل ذلك والنبي(ص) راجع من مكة إلى المدينة؛ فراجع ذلك في كتابنا: «الغدير والمعارضون» إن شئت.

الخليفة الأموي أفضل من رسول الله(ص) :

وكان من سياسات الأمويين تفضيل الخليفة الأموي على رسول الله(ص)، يقول الجاحظ:

١ ـ «فاحسب أن تحويل القبلة كان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلاً، واحسب ما روي من كل وجه: أنهم كانوا يزعمون: أن خليفة المرء في أهله أرفع عنده من رسوله إليهم»[2].

٢ ـ ويقول أيضاً عن بني هاشم: «ولم يجعلوا الرسول دون

---

(١) راجع على سبيل المثال: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ ص ٤٤٤ ومسند أحمد ج ٤ ص ١٦ والمعجم الكبير للطبراني ج ٥ ص ٥٠ ـ ٥٢ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٤ ص ٢٠٦ ومجمع الزوائد ج ١٠ ص ٤٠٨ عن أحمد عن ابن ماجة بعضه، وكنز العمال ج ١٠ ص ٣٠٥ عن الدارمي، وابن خزيمة، وابن حبان، ومسند الطيالسي ص ١٨٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٩ عن أحمد.

(٢) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

الخليفة»[1]. أي كما فعله الأمويون.

٣ ـ قال الجاحظ: خطب الحجاج بالكوفة، فذكر الذين يزورون قبر رسول الله(ص) بالمدينة، فقال: تباً لهم، إنما يطوفون بأعواد ورمّة بالية. هلاّ طافوا بقصر أمير المؤمنين عبد الملك؟ ألا يعلمون: أن خليفة المرء خير من رسوله؟.

يقول المبرّد: إن ذلك مما كفّرت به الفقهاء الحجاج. وأنه إنما قال ذلك والناس يطوفون بالقبر. وهذه القضية معروفة ومشهورة[2].

٤ ـ وكتب الحجاج إلى عبد الملك: إن خليفة الرجل في أهله أكرم عليه من رسوله إليهم، وكذلك الخلفاء يا أمير المؤمنين أعلى منزلة من المرسلين»[3].

٥ ـ قال خالد بن عبد الله القسري، وذكر النبي(ص):

أيما أكرم رسول الرجل في حاجته، أو خليفته في أهله،

---

(١) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٢) راجع: النصائح الكافية ص ٨١ عن الجاحظ، والكامل في الأدب ج ١ ص ٢٢٢ ط النهضة بمصر، وشرح النهج للمعتزلي ج ١٥ ص ٢٤٢ والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٣١ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٩ والعقد الفريد ج ٥ ص ٥١ والإشتقاق ص ١٨٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٧ والإلمام ج ٤ ص ٣١٣/ ٣١٤ وفيه أن ذلك هو سبب خروجهم مع ابن الأشعث، وراجع تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبهج الصباغة ج ٥ ص ٢٩١ و ٣١٩ و ٣٣٨ عن العقد الفريد، وعن كتاب افتراق بني هاشم، وعبد شمس للجاحظ.

(٣) العقد الفريد ج ٢ ص ٣٥٤ وج ٥ ص ٥١ وراجع ص ٥٢ وراجع: البداية والنهاية ج ١٩ ص ١٣١ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبهج الصباغة ج ٥ ص ٣١٧.

يعرّض: أن هشاماً خير من النبي(ص)[1].

٦ - ويقول خالد القسري أيضاً: والله لأمير المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه «عليهم السلام»[2].

٧ - وزعم خالد القسري أيضاً: أن عبد الله بن صيفي سأل هشاماً، فقال: يا أمير المؤمنين، أخليفتك في أهلك أحب إليك وآثر عندك، أم رسولك؟!

قال هشام: بل خليفتي في أهلي.

قال: فأنت خليفة الله في أرضه وخلقه، ومحمد رسول الله(ص) إليهم؛ فأنت أكرم على الله منه.

فلم ينكر هذه المقالة من عبد الله بن صيفي، وهي تضارع الكفر.

إنتهى كلام خالد[3].

٨ - وقد ادعى الحجاج: «أن خبر السماء لم ينقطع عن الخليفة الأموي[4].

وكان الحجاج يرى: أن عبد الملك بن مروان معصوم[5]، بل كان يرى نفسه: أنه لا يعمل إلا بوحي من السماء وذلك حينما أخبروه: أن أم أيمن تبكي لإنقطاع الوحي بموت رسول الله(ص)[6]. ولا عجب بعد

---

(١) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠.

(٢) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠ وراجع: تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

(٣) الأخبار الطوال ص ٣٤٦.

(٤) تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢.

(٥) العقد الفريد ج ٥ ص ٢٥.

(٦) تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٣، وراجع: الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ١ ص ١١٥.

هـذا إذا عـرفنـا أن البعض يقـول: إن من خـالف الحجـاج فقـد خـالف الإسلام[1].

على خطى الحجاج:

والـذي يلفت نظرنـا هنا: أننـا نجد الـوهابيين ينفـذون السيـاسـات الأموية هذه بأمانة ودقة حتى إن زعيمهم محمد بن عبـد الوهـاب يقول عن النبي(ص): «إنه طارش».

وبعض أتباعه يقول بحضرته، أو يبلغه فيرضى: عصاي هذه خير من محمد، لأنه يُنتفع بها في قتل الحية والعقرب، ونحوها، ومحمد قد مات، ولم يبق فيه نفع، وإنما هو طارش[2].

نظرة الأمويين إلى الحرم والكعبة:

أما بالنسبة إلى رأيهم في الكعبة، وزمزم، ومقام إبراهيم وغيرهـا من المقدسات، فذلك أوضح من الشمس وأبين من الأمس. ويتضح ذلك من النصوص التالية:

١ ـ كان خالد القسري قـد أخذ بعض التـابعين، فحبسه في دور آل الحضرمي بمكة، فأعظم الناس ذلك وأنكروه، فخطب، فقـال: قد بلغني ما أنكرتم من أخذي عدو أمير المؤمنين ومن حاربـه. والله، لو أمـرني أمير المؤمنين أن أنقض هــذه الكعبـة حجــراً حجـراً لنقضتهــا. والله، لأميـر

---

(١) لسان الميزان ج ٦ ص ٨٩.

(٢) كشف الإرتياب ص ١٣٩ عن خلاصة الكلام ص ٢٣٠ والطارش هو: الرسول في الحاجة.

المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه «عليهم السلام»[1].

٢ ـ قال المدائني: كان خالد يقول: لو أمرني أمير المؤمنين لنقضت الكعبة حجراً حجراً، ونقلتها إلى الشام[2].

٣ ـ و أعظم من ذلك وأشد خطراً، وأعظم جرأة على الله عز وجل: أن الحجاج لم يكتف في حربه لإبن الزبير برمي الكعبة بأحجار المنجنيق، حتى رماها ـ والعياذ بالله ـ بالعذرة أيضاً لعنه الله وأخزاه[3].

٤ ـ كما أن الوليد ابن يزيد الأموي قد أنفذ مجوسياً ليبني على الكعبة مشربة للخمر. كما وذهب في عهد هشام إلى مكة ومعه خمر، وقبة ديباج على قدر الكعبة، وأراد أن ينصب القبة على الكعبة، ويجلس فيها، فخوفه أصحابه من ثورة الناس، حتى امتنع[4].

٥ ـ وتقدم قول الجاحظ: أن هاشماً تفخر على بني أمية بأنهم لم يهدموا الكعبة[5]. وأنهم: «أعادوا على بيت الله بالهدم، وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدموا الكعبة، واستباحوا الحرمة. . . إلخ»[6].

مقام إبراهيم (ع):

وقد روى عبد الرزاق عن الثوري، عن مغيرة، عن أبيه، قال:

---

(١) الأغاني ج ١٩ ص ٢٠ وراجع: تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

(٢) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٣) عقلاء المجانين ص ١٧٨ والفتوح لإبن أعثم ج ٢ ص ٤٨٦.

(٤) بهج الصباغة ج ٥ ص ٣٤٠ عن الطبري والأغاني.

(٥) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٦) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

رأيت الحجاج أراد أن يضع رجله على المقام - مقام إبراهيم - فيزجره عن ذلك محمد ابن الحنفية، وينهاه عن ذلك.

أضاف الزمخشري: أن ابن الحنفية قال: «والله، لقد كنت عزمت إن أرادني أن أجتذب عنقه فأقطعها»[1].

زمزم أمُّ الخنافس:

قال الأصمعي: قال أبو عاصم النبيل: ساق خالد (أي القسري) ماءً إلى الكعبة؛ فنصب طستاً إلى جانب زمزم، ثم خطب فقال:

قد جئتكم بماء العادية، وهو لا يشبه أمَّ الخنافس، يعني زمزم[2].

وقال خالد القسري لعامله ابن أمّي: أيما أعظم، ركيّتنا؟ أم زمزم؟

فقال له: أيها الأمير، من يجعل الماء العذب النقاح مثل الملح الأجاج؟!

وكان يسمّي زمزم: أمَّ الجعلان[3].

بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل:

وقال أبو عبيدة: خطب خالد (أي القسري) يوماً فقال: إن إبراهيم خليل الله استسقى ماءً فسقاه الله ملحاً أجاجاً. وإن أمير المؤمنين استسقى الله ماءً، فسقاه عذباً نقاخاً[4].

---

(١) المصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٩ وربيع الأبرار ج ١ ص ٨٤٣ وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ٨٤.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

(٣) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٤) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠.

الحج إلى صخرة بيت المقدس :

ويذكر المؤرخون أنه :

حين استولى ابن الزبير على مكة والحجاز بادر عبد الملك بن مروان إلى : «منع الناس من الحج ، فضجّ الناس، فبنى القبة على الصخرة، والجامع الأقصى ؛ ليشغلهم بذلك عن الحج ، ويستعطف قلوبهم . وكانوا يقفون عند الصخرة، ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة ، وينحرون يوم العيد، ويحلقون رؤوسهم»[(١)] .

وقد قال عبد الملك عن الصخرة: هذه صخرة الرحمان التي وضع عليها رجله[(٢)] .

وكان ابن مسعود، وعائشة، وعروة بن الزبير، وابن الحنفية، وابن عمر، ينكرون ما يقوله أهل الشام عن الصخرة، من أن الله وضع قدمه عليها[(٣)] .

فذِكْر ابن مسعود هنا وهو إنما توفي في خلافة عثمان، يشير إلى أن أهل الشام الذين رباهم معاوية، كانوا يقولون بهذه المقالة في وقت متقدم جداً، حتى اضطر هؤلاء الأعلام إلى الإعلان عن إنكارهم لهذا الأمر، بما فيهم ابن مسعود.

وقد اعترف البعض ببناء عبد الملك بن مروان لقبة الصخرة، لكنه

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٨٠ و ٢٨١ وراجع: الأنس الجليل ج ١ ص ٢٧٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٦١ ومآثر الأنافة ج ١ ص ١٢٩ وحياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٦٦ والسنة قبل التدوين ص ٥٠٢ ـ ٥٠٦.

(٢) التوحيد واثبات صفات الرب ص ١٠٨ .

(٣) الأباضية، عقيدة ومذهباً ص ٩٨.

زعم: أن ذلك قد كان لأجل أنه رأى عظم قبة القمامـة وهيئتها، فخشي أن تعظم في قلوب المسلمين[1].

ولكنه كما ترى تأويل بارد، وتخيّل فاسد، إذ لماذا اختـار قبلة اليهود لإزالـة ذلـك من قلوب المسلمين؟! ولمـاذا لا يختص ذلـك بـالمسجد الأقصى دون سـواه؟ ولمـاذا منـع النـاس من الحـج إلى الكعبـة؟ ولمـاذا الطواف، والنحر، والحلق، والوقوف، إلخ؟!

ثم لماذا تحويل القبلة عن الكعبة إلى بيت المقـدس على الظاهـر، كما سنرى؟! ولماذا؟ ولماذا؟

تحويل القبلة :

ثم إنهم قد حولوا قبلة المسلمين، كما ينص عليه الجاحظ .

والظاهر هـو: أنهم قد حـولوهـا إلى بيت المقدس تجـاه الصخرة، التي هي قبلة اليهود، كما ربما يقتضيه ما تقدم.

قال الجاحظ: «. . . حتى قام عبد الملك بن مروان، وابنه الـوليد، وعـاملهما الحجـاج، ومولاهمـا يزيـد بن أبي مسلم، **فأعـادوا على البيت بالهدم، وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدمـوا الكعبة، واستبـاحوا الحـرمة، وحولوا قبلة واسط**».

إلى أن قـال: «. . . فاحسب: أن تحـويل القبلة كـان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلاً، واحسب ما رووا من كل وجه: أنهم كانوا يـزعمون. . . إلخ . . »[2].

---

(١) أحسن التقاسيم ص ١٥٩.

(٢) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

ويقول الجاحظ أيضاً: «وتفخر هاشم بأنهم لم يهدموا الكعبة، ولم يحولوا القبلة، ولم يجعلوا... إلخ»[1].

ومما يدل على تحويل قبلة واسط أيضاً: أن أسد بن عمرو بن جاني، قاضي واسط، «قد رأى قبلة واسط رديئة، فتحرّف فيها، فاتهم بالرفض»[2]. فأخبرهم أنه رجل مرسل من قبل الحكام ليتولى قضاء بلدهم.

ونقول:

أولاً: إن الظاهر هو أن تحويل القبلة كان إلى صخرة بيت المقدس، التي جعل الحج أولاً إليها، بعد أن منع الحج إلى مكة والكعبة. كما تقدم.

بل لقد ادعى البعض: أن القبلة أساساً قد كانت قبل الهجرة إلى الصخرة[3].

وثانياً: إنه يظهر من قصة قاضي واسط: أن غير الشيعة قد قبلوا بالأمر الواقع، وجروا على ما يريده الحكام. والشيعة، وحدهم هم الذين رفضوا ذلك، حتى أصبح تحري القبلة مساوقاً للاتهام بالرفض.

وثالثاً: لعل تحويل القبلة إلى بيت المقدس يفسر لنا ما ورد من استحباب التياسر لأهل العراق خاصة، وهم الذين كان الحجاج يحكمهم من قبل بني أمية. أي ليكونوا أقرب إلى الكعبة حينئذٍ. غير أن أئمة أهل

---

(١) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٢) نشوار المحاضرات ج ٦ ص ٣٦ وتاريخ بغداد ج ٧ ص ١٦.

(٣) راجع: الكشكول للبهائي ط مصر ص ٩٨ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٣٦٧ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ١٣٠.

البيت «عليهم السلام» لم يتمكنوا من الجهر والتصريح بهذا الأمر، فأشاروا إليهم باستحباب التياسر، ثم لما كانوا يسألونهم عن السبب في ذلك تراهم يبررونه بما يبعد الشبهات عنهم[1].

ولكن ذلك، فيما يظهر لم يدم طويلاً، فقد التفت خصوم الشيعة إلى ذلك، ولذا تراهم يتهمون كل من يتحرى القبلة بالرفض، كما تقدم.

تأويلات سقيمة:

يقول البعض: إن السر في استحباب التياسر هو أن علامات القبلة لأهل العراق لم تكن كافية لتعيينها بدقة، بحيث تجعل التوجه إلى سمت شخص الكعبة، فكان استحباب التياسر مكملاً لتلك العلامات.

ولكن هذا مرفوض، ولا يمكن قبوله، إذ أنه لو صح هذا لوجب الحكم بوجوب التياسر لا استحبابه.

وقال بعض آخر: إن السر في ذلك هو أن سعة الحرم من أحد جوانبه، أزيد من الجوانب الأخرى.

ونقول:

أولاً: إنه إذا كان اللازم هو التوجه إلى شخص الكعبة، فإن سعة الحرم وضيقه لا أثر له في شيء من ذلك.

ثانياً: ولو سلمنا: أن المطلوب هو التوجه إلى الحرم، فإن سعته من أحد الجوانب ليست بمقدار يستحب معه التياسر الموجب للإبتعاد عنه مئات الأميال أو أكثر أو أقل.

---

(١) راجع: وسائل الشيعة كتاب الصلاة، أبواب القبلة.

كعبة المتوكل في سامراء :

وبالمناسبة فها هـو الخلف العباسي يقتـدي بذلـك السلف الأموي ، فـإن الخليفة المتـوكل ، الـذي استحق من البعض لقب «محي السنة» قـد اقتدى بسلفه الأمويين ، فبنى في سامراء كعبة ، وجعـل طوافـاً ، واتخذ منى وعرفات ، حتى يحج إليها أمراء جيشه ، ولا يفارقوه[1] .

الحجاج والقرآن :

عن سلمة بن كهيل قال : «اختلفت أنا وذرّ المـرهبي (من عبّاد أهـل الكوفة ، ومن رجال الصحاح الست) في الحجـاج ، فقال : مؤمن ، وقلت : كافر .

قال الحاكم : وبيان حجته ما أطلق فيه مجاهد بن جبيـر فيما حـدثناه من طريق أبي سهل أحمـد القطان ، عن الأعمش قـال : والله ، لقد سمعت الحجاج بن يوسف يقول :

يا عجباً من عبد هذيل (يعني عبد الله بن مسعود) يزعم أنه يقرأ قرآناً (أو قـال : يزعم أن قـرآنه) من عنـد الله . والله ، مـا هـو إلا رجـز من رجـز الأعراب ، والله لو أدركت عبد هذيل لضربت عنقه»

وزاد ابن عساكر وغيـره : «ولأخلين منها (أي من قـراءة ابن مسعود) المصحف ولـو بضلع خنـزيـر ، أو لأحكنّهـا من المصحف ، ولـو بضلع خنزير» .

وقـد استفظع ابن كثيـر هذا الكـلام من الحجاج ، فـراجـع البـدايـة

(١) راجع : أحسن التقاسيم ص ١٢٢ - ١٢٣ ولكن يحتمل أن يكون المقصود هو المعتصم العباسي ، فإن في عبارة المقدسي بعضاً من الإبهام . وسواء كان المتوكل هو الذي فعل ذلك أو المعتصم ، فإن النتيجة واحدة .

والنهاية[1].

خليفة أموي ينتقم من المصحف :

ويذكر المؤرخون : أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد لعنه الله ، قرأ ذات يوم : ﴿واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد ، من ورائه جهنم﴾[2]، فرمى المصحف بالنشّاب ، وهو يقول :

تهددني بجبار عنيد — فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ما جئت ربك يوم حشر — فقل يارب خرقني الوليد[3]

لا يجرؤ الناس على الصلاة :

ولا نجازف إذا قلنا : إنه في عهد الخلفاء الذين سبقوا خلافة علي أمير المؤمنين «عليه السلام» قد كانت السيطرة والهيمنة لتلك الفئة التي لم تكن تقيم للدين وزناً . وأصبح الجو العام هو جو الإستهزاء والسخرية بالدين وبالمتدينين ، مع عدم اهتمام ظاهر من السلطات بردع هذا الفريق من الناس ، ومكافحتهم لأسباب مختلفة .

وكشاهد على ذلك نذكر : أن حذيفة بن اليمان ، يقول :

---

(١) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ٦٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الجلد والصفحة وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ والغدير ج ١٠ ص ٥١ عنهما والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٢٨ عن أبي داود وابن أبي خيثمة ، وراجع : بهج الصباغة ج ٥ ص ٣١٧ .

(٢) سورة إبراهيم/ ١٥ .

(٣) راجع : بهج الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٣ والحور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢٢٦ ، والأغاني ط دار إحياء التراث ج ٧ ص ٤٩ .

«ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سراً»[1].

مع أن حذيفة كان صحابياً جليلاً، وكان من كبار القواد الذين كان لهم دور هام في فتوحات بلاد فارس، وقد توفي في أوائل خلافة الإمام علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، أي بعد البيعة له «عليه السلام» بالخلافة بأربعين يوماً على ما قيل.

فإذا كان أمثال حذيفة لا يستطيعون الإعلان بصلاتهم، فما ظنك بالأعم الأغلب من الناس الذين لم يكن لهم مقام ولا مكانة حذيفة ونفوذه؟!.

ما هو إلا مُلْك! :

ويذكر ابن شبّة: «أن شريح بن الحارث النميري، الذي كان عامل رسول الله(ص) على قومه، ثم عامل أبي بكر، فلما قام عمر (رض) أتاه بكتاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأخذه ووضعه تحت قدمه، وقال: لا، ما هو إلا ملك، إنصرف»[2].

التحالف على هدم الإسلام :

وآخر نص نذكره في هذا السياق هو ما ذكره الزمخشري، من أن أموياً وأنصارياً تفاخرا؛ فذكر له الأموي الأمويين الذين توفي النبي(ص) وهم عمال له.

فقال الأنصاري: صدقت، ولكنهم حالفوا أهل الردة على هدم الإسلام.

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ وصحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦.

(٢) تاريخ المدينة لإبن شبة، المجلد الأول ص ٥٩٦.

فكأنما ألقمه حجراً[1].

غيض من فيض :

كـان ما تقـدم من النصـوص غيضـاً من فيض، ممـا يـدل على رأي واعتقاد وسياسة الحكام تجاه الإسلام، ورموزه، ومقدساته. وتجاه الرسول الأكرم(ص).

ولكنه ليس هو كل شيء، فثمة نصوص بالغة الكثرة تـدل على ذلك أو تشير إليه.

وحيث إن استيعابها خارج عن حدود الطاقة، فإننا نكتفي بما أوردناه لننتقل في بحثنا إلى ما يزيد الحقيقة وضـوحاً، ويستكمـل ملامـح الصورة التي أريد طمسها، بطريقة أو بأخرى، ولسبب أو لآخر. فنقول:

الدوافع والأهداف :

وأما لماذا يحاولون النيل من المقدسـات الإسلاميـة، وبالأخص من شخصية الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، والحط من كرامته، فلعـل ذلك يعود إلى الأمور التالية:

١ ـ الكيـد السياسي الأمـوي ضـد الهـاشميين، خصـومهم قـديمـاً وحـديثـاً، بمـا فيهم النبي(ص) نفسـه، والـذي أصبـح هـو مصـدر العـزة والشرف والمجد لكل أحد، ولا سيما الهاشميين.

٢ ـ تبـرير كـل انحرافـات وتفاهـات الهيئة الحـاكمة، والتقليـل من بشاعة ما يرتكبونه من موبقات في أعين الناس. على اعتبار: أنـه ليس ثمة

---

(١) ربيع الأبرار ج ١ ص ٧٠٨/ ٧٠٩.

فواصل كبيرة بين مواقف وتصرفات هؤلاء، وبين تصرفات ومواقف الرجل الأول والمثال، فهي وإن اختلفت كميةً وشكلاً، ولكنها لا تختلف مضموناً وهدفاً.

٣ ـ إرادة دفن هذا الدين، والقضاء عليه نهائياً، ما دام أنه يضرّ بمصالحهم، ويقف في وجه شهواتهم، وأهوائهم ومآربهم، إلا في الحدود التي لا تضرّ في ذلك كله، بل تبرره وتقويه، وترفده وتنمّيه.

٤ ـ الحصول على بعض ما يرضي غرورهم، ويؤكد شوكتهم وعزتهم، ويظهر قوتهم وجبروتهم.

٥ ـ عدم وجود قناعة كافية لدى الكثيرين منهم بأن محمداً(ص) نبي مرسل حقاً، وقد صرّح بذلك أمير المؤمنين «عليه السلام»[١].

وهو أيضاً ما عبّر عنه يزيد الفجور والخمور صراحة بقوله، حين تمثّل بشعر ابن الزبعري:

لعبت هاشم بالملك فلا   خبر جاء ولا وحي نزل

وقد غنّى ابن عائشة هذه الأبيات أمام الوليد، فقال له:

أحسنت والله، إني لعلى دين ابن الزبعري يوم قال هذا الشعر[٢].

وقال الوليد بن يزيد:

تلعّب بالخلافة هاشمي   بلا وحي أتاه ولا كتابِ
فقل لله يمنعني طعامي   وقل لله يمنعني شرابي[٣]

---

(١) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج ٢٠ ص
(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٦ ص ٣٣٧ وبهج الصباغة ج ٣ ص ١٩٤.
(٣) الحور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢١٦ وبهج الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٤والبيت الثاني مقتبس من بيت قاله أبو بكر بن أبي قحافة، =

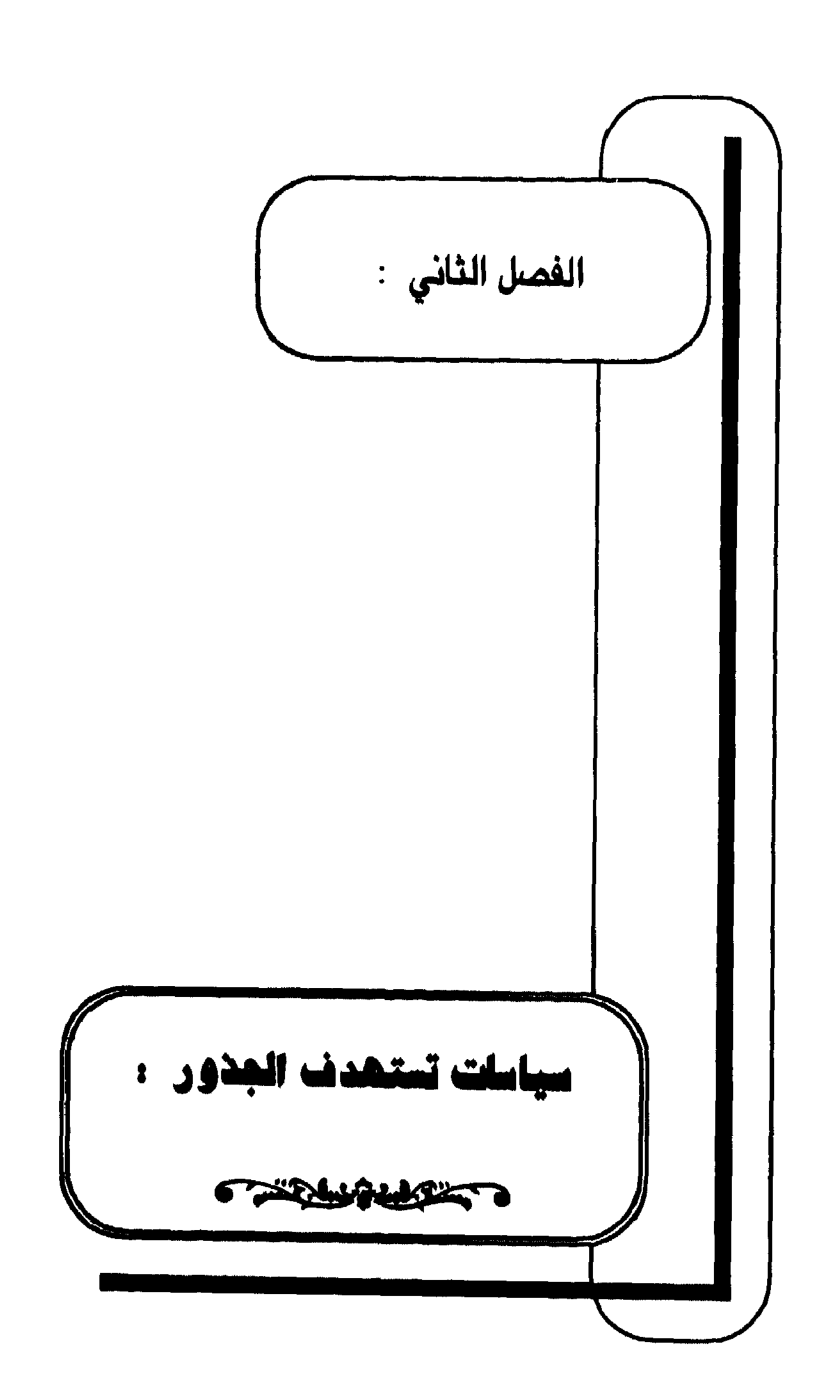
وقال بعد أن ذكر الخمر:

فلقد أيقنت أني غير مخلوق لنار
سأروض الناس حتى يركبوا أير الحمار
ذروا من يطلب الجنة يسعى لتبار[1]

٦ ـ هذا كله بالإضافة إلى حقد دفين على الرسول الأكرم(ص)، وبغض حقيقي له، بسبب ما فعله بآبائهم، وإخوانهم، وعشائرهم، الذين حاربوا الإسلام وكادوه بكل ما قدروا عليه. وقد ظهر ذلك منهم بصورة واضحة حينما أراد(ص) أن يصرّح بإمامة أخيه، ووصيه، وابن عمه علي «عليه السلام»، ويأخذ البيعة له منهم، فقال لهم(ص) حينئذٍ: ما بال شق الشجرة التي تلي رسول الله أبغض إليكم من الشق الآخر. حسبما قدمناه عن قريب.

= وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله في فصل ما بين بدر وأحد.

(١) الحور العين ص ١٩٠/ ١٩١ والأغاني ط دار إحياء التراث ج ٧ ص ٤٦.



الفصل الثاني :

سياسات تستهدف الجذور :

الأسوة والقدوة :

إن من المقبول، والمسلّم به لدى الجميع، نـظرياً على الأقـل: أن قول النبي(ص)؛ وفعله، وتقريره حجة، ودليل على الحكم الشرعي، وقد قال تعالى: **﴿لقـد كان لكم في رسـول الله أسوة حسنـة﴾**[1]. وقال: **﴿مـا آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾**[2].

وذلك يعني: أنه لابد من تتبع أقواله، وأفعاله ومواقفه(ص)، لمعرفة مـا يتوجب على المكلفين معـرفته في نـطاق التزامهم بـالحكم الشـرعي، والتأسي بالرسول الأكرم(ص).

كمـا أن ذلك يعني: أن النبي(ص) معصـوم في كـل قـول أو فعـل، أو موقف يصـدر عنـه، ولا تختص عصمتـه بمقـام التبليـغ القـولي للأحكام، كما ربما يوهمه بعض ما يزعمونه في هذا المقام.

ولأجل ذلك فـإن من المفترض أن يتنـاقل النـاس كل مـا يصدر عن

---

(١) الأحزاب/ ٢١.

(٢) الحشر/ ٧.

النبي(ص) من قول وفعل عبر الأجيال، وأن يدوّنوه ويحفظوه، وأن يجمعوه ويفسروه، لا سيما وأن رسول الله(ص) نفسه قد ذكر: أنـه قد أوتي القـرآن ومثله معه.

وكان جبرائيـل «عليه السـلام» ينزل عليـه(ص)، فيعلمه السنـة كما يعلمـه القرآن[1]. ولا نـرى أننا بحـاجة إلى ذكـر ما يـدل على ذلك، فـإنه بحمد الله أكثر من أن يحاط به.

الحث على كتابة الحديث :

هذا، وقد حثّ «صلى الله عليه وآله» على كتابة ورواية ما يصدر عنه من علوم ومعارف، وقد وصل إلينا من ذلك الشيء الكثير، مما هو مبثـوث في عشرات المصادر والمراجع[2].

---

(١) راجع الزهد والرقائق (قسم ما رواه نعم بن حماد) ص ٢٣ والكفاية في علم الرواية ص ١٢،

(٢) راجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٣٤ و ٨٥ و ٨٤ و ٧٢ وج ٢ ص ٣٤ وكشف الأستار ج ١ ص ١٠٩ وتيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص ٤٤ والغدير ج ٨ ص ١٥٤ وتحفة الأحوذي (المقدمة) ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ ومروج الذهب ج ٢ ص ٢٩٤ والبحار ج ٢ ص ١٤٤ و ١٥٢ و ٤٧ وج ٧١ ص ١٣٩ و ١٣٠ والبداية والنهاية ج ١ ص ٦ وج ٥ ص ١٩٤ وتقييد العلم ص ٦٥ ـ ٧٠ و ٧٢ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٦٥٣ ولسان الميزان ج ٢ ص ٢٩٨ وج ٤ ص ٢١ وج ١ ص ١٧٢ / ١٧٣ ووفاء الوفاء ج ٢ ص ٤٨٧ ومسند أحمد ج ١ ص ١٠٠ و ٢٣٨ وج ٢ ص ٢٤٨ / ٢٤٩ و ٤٠٣ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢١٥ وج ٤ ص ٣٣٤ وج ٥ ص ١٨٣ والمعجم الصغير ج ١ ص ١٦٢ و ١١٤ والإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٤ ص ١٠٦ وفتح الباري ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٢ و ١٩٩ و ٢٠٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ والعقد الفريد ج ٢ ص ٢١٩ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٥ ـ ١٢٧ وذكر

الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث :

وقد كتب الصحابة، وكتب غيرهم، ممن عاش في القرن الأول الهجري الكثير الكثير عنه(ص)، وكانوا يأمرون ويحثون غيرهم على الكتابة أيضاً، وكان كثير منهم يملك صحفاً وكتباً يجمع فيها طائفة من أحاديث الرسول «صلى الله عليه وآله» وسننه[1]. وقد سافر كثير منهم ومن

= أخبار أصبهان ج ٢ ص ٢٢٨ وحسن التنبيه ص ١٩٤ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ و١٥٢ و١٣٩ والمنار ج ١ ص ٧٦٣ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٩ و٢٥٠ و١٩٩ و٢٢٥ و٢٢٣ و٢٢٧ و٣١٦ و٣١٧ والثقات ج ١ ص ١٠ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٦٦ والأدب المفرد ص ١٢٩ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢٥٤ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٢ وتأويل مختلف الحديث ص ٩٣ وأدب الإملاء والإستملاء ص ٥ والمعارف ص ٢٠٠ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٧ ومن ص ٧٥ حتى ص ١٩٥ وج ٤ ص ١٠٠ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٤٥ وشرح معاني الآثار ج ٤ ص ٣١٨ - ٣٢٠ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣ ص ٨٣ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ٣٧٧ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٦٨ و٢٧٣ و٤٤٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٣٧ وعن البخاري ج ١ ص ١٤٨ والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٣٢ و١٣٣ وعلوم الحديث لأبي الصلاح ص ١٦١ وشرف أصحاب الحديث ص ٣٥ و١٤ - ٢٣ و٣١ و٨٠ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٩ و٢٢٠ وصحيح البخاري ج ١ ص ١٥ و١٨ و٢٠ و٢١ ط سنة ١٣٠٩.

(١) إن كل ما تقدم يمكن مراجعته في عدد من المصادر التي ذكرناها في الهامش المتقدم، ونزيد على ذلك ما يلي: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢٢ - ٢٢٩ عن مصادر كثيرة مورداً فهرساً للصحف والكتب للصحابة والتابعين وراجع: الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الأحكام باب اليمين مع الشاهد وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢پ - ٢٣ وجامع العلم ج ١ ص ٨٤ و٧٥ وج ٢ ص ٣٤ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٣ و٤٢ و١٢٣ والمحجة البيضاء ج ٥ ص ٣٠٢ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ١٨٣ و٤٢٥ و٢٥٩ وج ٨ ص ٤١ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ و٢٤٧ =

التابعين إلى الأقطار المختلفة في طلب حديث الرسول الأكرم(ص)[1].

= و ٣١٩ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٦٠ - ٢٦٢ و ٢٧٧ و ٣١٢ وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ - ١٨ وإحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٧١ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٠٤ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ و ١٥٢ والسنن الكبرى ج ١٠ ص ٣٢٤ وج ٤ ص ٨٥ - ٩٠ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٠ و ٤١ والغدير ج ٨ ص ١٥٦ والبحار ج ١٢ ص ١٥٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٨ و ١٢٧ و ١٢٤ والمعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٢٧٩ و ١٤٢ و ١٤٣ و ٦٦١ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٢٣٦ وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٥٩٩ والسيرة النبوية لدحلان (مطبوع بهامش الحلبية) ج ٣ ص ١٧٩ ولسان الميزان ج ٦ ص ٢٢ والكفاية في علم الرواية ص ٨٢ وعلوم الحديث ص ١٣ و ١٤ و ٢٠ - ٢٢ وتقييد العلم ص ٩٦ و ٦٠ - ٦٣ و ٩٠ و ٩٢ و ١٣٦ و ٣٩ و ٧٢ - ٨٩ و ٩١ و ٩٣ - ١١٥ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٧ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٣٦ وج ٧ ص ١٨٠ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ٣٩٠ - ٣٩٨ والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٣٧١ و ٣٦٧ و ١٧٩ وج ٢ ص ٣٧١ وج ٦ ص ٢٢٠ ط صادر. وفي ط ليدن ج ٤ قسم ٢ ص ٨ و ٩ وج ٧ ص ١٤ وط مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر ج ٦ ص ١٧٩ و ١٧٤ والأسماء والصفات ص ٣٠ وأضواء على السنة المحمدية ص ٥٠ وصحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ٤ ص ١٢٤ و ١٢١ وج ١ ص ٢١ والزهد والرقائق ص ٣٥١ و ٥٤٩ وفيه في جزء نعيم بن حماد ص ١١٧ وشرح معاني الآثار ج ٤ ص ٣١٨ - ٣٢٠ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ١٧٨ وج ٥ ص ٤٥١ و ٤٥٢ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٤٥ و ١٧٨ و ١٨٩ والضعفاء الكبير ج ٣ ص ٨٣ و ٣١٤ ومختصر تاريخ دمشق ج ١٧ ص ١٠ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ١٦١ واختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) ص ١٣٢ و ١٣٣ وعن المصنف لإبن أبي شيبة ج ٢ ص ٣٩٠ وعن تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٤ وعن السير الحثيث ص ٩.

(١) راجع: الرحلة في طلب الحديث ص ١١٠ وما بعدها إلى آخر الكتاب وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٠٨ - ٢١٠ عن العديد من المصادر وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٢٣ حتى ص ٢٢٦ عن العديد من المصادر.

عمر وأبو بكر كتبا الحديث :

وحتى الخليفة أبو بكر، فإنه قد كتب عن الرسول الأكرم(ص) خمس مئة حديث، لكنه عاد فمحاها فور وفاته(ص)[1].

وقد كان الصحابة يعقدون حلقات المذاكرة لحديث رسول الله(ص) في المسجد، وقد يصل عدد بعض الحلقات إلى أكثر من ثلاثين رجلاً، وذلك في أول إمرة عمر بن الخطاب[2].

بل إن عمر بن الخطاب نفسه قد كتب ـ فيما يروى عنه ـ لعتبة بن فرقد بعض السنن[3]، ووُجد في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم[4].

وإن كنا نعتقد: أن هذا النص يهدف إلى مساواته برسول الله(ص)، حيث قد رووا: أنه قد وُجد في قائم سيف رسول الله(ص) صحيفة مشابهة[5].

علي (ع) وولده وشيعته :

أما أمير المؤمنين علي «عليه السلام»، الذي لم يكن يفارق رسول الله(ص) في سفر ولا حضر، إلا في غزوة تبوك، فقد كان مهتماً برواية

---

(١) راجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧٤ عن مسند الصديق لعماد الدين ابن كثير، عن الحاكم. وراجع: النص والإجتهاد ص ١٥١ ومكاتيب الرسول ج ١ ص ٦١ الطبعة الأولى وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢١.

(٢) راجع: حلية الأولياء ج ١ ص ٣٣١ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٠.

(٣) مسندأحمد ج ١ ص ١٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ٣٥٤.

(٥) راجع مكاتيب الرسول.

وتدوين حديث رسول الله(ص) اهتماماً بالغاً حتى لقد قيل له:

ما بالك أكثر أصحاب رسول الله(ص) حديثاً؟!

فقال: كنت إذا سألته أنبأني، وإذا سكتُّ ابتدأني[1].

وقد كتب عليه الصلاة والسلام عن النبي(ص) كتباً كثيرة، وقد توارثها عنه الأئمة من ولده[2].

وقد واصل هؤلاء الأئمة الأطهار التشجيع على التزوار، وتذاكر الحديث حتى لا يدرس، وحثّوا على كتابة العلم وتناقله، وحفظه في موارد كثيرة[3]. حتى إن الزهري ـ وكان قد ترك الحديث ـ لما سمع من الحسن

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٩٨ وترجمة الإمام علي «عليه السلام»، لإبن عساكر (بتحقيق المحمودي أيضاً) ج ٢ ص ٤٥٦.

(٢) لقد ذكر العلامة الأحمدي في كتابه مكاتيب الرسول ص ٧١ ـ ٨٩ طائفة من المصادر لذلك لكنه قد أضاف عشرات النصوص والمصادر الأخرى، التي سوف يجدها القارىء في الطبعة الثانية لكتابه المذكور. ويمكن مراجعة: الوسائل، كتاب القضاء، وكتاب الحدود، والكافي ج ٧ ص ٧٧ و ٩٤ و ٩٨ وج ٢ ص ٦٦ وكنز العمال ج ١ ص ٣٣٧ ورجال النجاشي ص ٢٥٥ وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٥٢١/ ٥٢٢ ومسند أحمد ج ١ ص ١١٦ والغدير ج ٨ ص ١٦٨ والمراجعات ط الأعلمي ص ٣٠٥ و ٣٠٦ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٢٩٤ والبحار ج ٧٢ ص ٢٧٤ وراجع: صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ١ ص ٢٠/ ٢١ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٥١ وراجع: طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٧ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ١٦١ والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (متناً وهامشاً) ص ١٣٢ وتقييد العلم ص ٨٨ و ٨٩ والرحلة في طلب الحديث ص ١٣٠.

(٣) راجع: بحار الأنوار ج ٢ ص ١٥٢ و ١٥٣ و ٥٠ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وعلل الحديث ج ٢ ص ٤٣٨ وتقييد العلم ص ٨٩ ـ ٩١ و ١٠٤ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٧ و ٢٥٩ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٣٢٦ =

بن عمارة قولاً لعلي «عليه السلام» يحث فيه على نشر العلم، عـاد فحدث الحسن بن عمارة في مجلسه ذاك أربعين حديثاً[1].

وعن علي: قيّدوا العلم، قيدوا العلم. مرتين[2].

وعنه «عليه السلام»: قيدوا العلم بالكتاب[3].

أما شيعة علي وأهل بيته، فأمرهم في الإلتـزام بتدوين العلم ونشـره أوضـح من الشمس، وأبين من الأمس، ولا نرى أننـا بحـاجـة إلى إثبـات ذلك[4].

ملاحظة هامة:

لقد كان علي «عليه السلام» أعلم أصحاب رسول الله(ص)، وكـان

= و ٢٩٤ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ وترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ص ٦٧ وروضات الجنات ج ٨ ص ١٦٩ ومعادن الجواهر ج ١ ص ٣ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ ونور الأبصار ص ١٢٢ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ وشرف أصحاب الحديث ص ٦٩ و ٨٠ و ٩٤.

(١) الأذكياء ص ١٠١.

(٢) تقييد العلم ص ٨٩.

(٣) تقييد العلم ص ٩٠.

(٤) راجع على سبيل المثال لا الحصر: رجال النجاشي ص ٣ و ٤ والطبقات الكبرى ج ٦ ص ٢٢٠ وج ٥ ص ٧٧ وج ٢ قسم ٢ ص ١٢٣ وج ٧ قسم ١ ص ١٤ وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٢٨٠، والمراجعات ط الأعلمي ص ٣٠٦ وراجع: الضعفاء الكبير للعقيلي ج ٢ ص ٢٩ و ٩٦ و ٢٢٤ وأحوال الرجال ص ١١٦ و ١٩٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٧٨ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٤ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٩ و ٣٢٤/ ٣٢٥ والإصابة ج ١ ص ٢١٣ والغدير ج ٩ ص ١٣٠ وراجع: شرف أصحاب الحديث ص ٩٥.

بـاب مدينـة علمه، وكـان أكثر أصحـابه(ص) حـديثاً عنـه، وقد كتب عنـه العديد من الكتب، ووإلخ . . .

ولكننـا إذا راجعنـا مـا رووه عنـه في كتبهم، فـإننـا لا نجـد إلا أقـل القليل، بل إننا نجد لأبي هريرة الـذي لم يلتق برسـول الله(ص) إلا أشهراً يسيرة أضعاف ما روى هؤلاء عن أمير المؤمنين «عليه السلام».

ويكفي أن نـذكر قـول أبي ريّة رحمـه الله هنـا أن مـا روي عن علي «عليه السلام» هـو مئة وثمـانية وخمسـون حديثـاً، وروي عن أبي بكر مئـة وثمانية وأربعون حديثـاً. أما مـا روي عن أبي هريـرة فهو ٥٣٧٤ حـديثاً[1] فتبارك الله أحسن الخالقين!!

في الإتجاه المضاد :

ونجد في مقابل ذلك كله تياراً قوياً كان ولا يزال يرفض الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، سواء على مستوى الرواية له، أو كتابته، أو العمل به.

ويمكن الحديث عن هذا الإتجـاه في مرحلتين، ربمـا يقال: إنهمـا تختلفـان من حيث الدوافـع والأهداف، وإن كـانتا تلتقيـان من حيث الآثار والنتائج.

الأولى: في زمن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله».

والثانية: بعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

ونحن نتكلم عن هـاتين المرحلتين، مـع رعايـة جانب الإختصـار، والإحالة على المراجع والمصادر مهما أمكن. فنقول:

---

(١) راجع: أضواء على السنة المحمدية ص ٢٢٤ و ٢٢٥.

المنع من الحديث في عهد الرسول(ص) :

لقد ظهرت ملامح الإتجاه الرافض للحديث عن الرسول(ص)، ولكتابته لدى قسم من المسلمين، لا جميعهم، ويمكن أن نقول: إنهم قريش على وجه الخصوص. ومعها من لفّ لفّها، ممن يرى رأيها، ويتعامل معها، ويرى مصالحه مرتبطة بصورة أو بأخرى بمصالحها.

وقد كانت حجة قريش لإعتراضها على من كان يكتب كلامه(ص) هي: أنه(ص) بشر يرضى ويغضب. فقد يتكلم والحالة هذه بما لا يتفق مع الحق والواقع. وقد شكا البعض قريشاً لأجل ذلك إلى رسول الله(ص)، فأمره «صلى الله عليه وآله» بأن يكتب كل ما يتفوه به عليه الصلاة والسلام؛ فإنه لا يخرج من بين شفتيه إلا ما هو حق وصدق[1].

دوافع هذه السياسة :

ولعل دوافع هؤلاء إلى اتخاذ هذا الموقف هي:

١ - إن الكثيرين منهم كانوا موتورين وحاقدين على الإسلام، وعلى نبيه الأكرم «صلى الله عليه وآله»، وعلى المسلمين. وإن كانوا يتظاهرون

---

(١) راجع: تيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص ٤٤، وتقييد العلم ص ٨٠ وانظر ص ٧٤ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٢ وتحفة الأحوذي ج ١ ص ٣٥ (من المقدمة) وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٥ وسنن أبي داود ج ٣ ص ٣١٨ ومسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٢ و١٩٢، ونقله في هامش تقييد العلم ص ٨١ عن المصادر التالية: المحدث الفاصل ج ٤ ص ٢ وعن الإلماع ص ٢٦ وعن جامع بيان العلم ج ١ ص ٧١ وعن معالم سنن أبي داود ج ٤ ص ١٨٤ وتيسير الوصول ج ٣ ص ١٧٦ وحسن التنبيه ص ٩٣ وراجع: المستدرك ج ١ ص ١٠٥ و١٠٤ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٨.

بخـلاف ما تنطوي عليه نفـوسهم وجوانحهم بعـد أن اتضـح لهم: أنـه لا يسعهم إلا التسليم للأمر الواقع، وكـذلك فعلوا ريثمـا تسنح لهم الفـرصة للوثبة، وتسديد الضربة ـ كما قال أبو سفيان: والآن لو كان لي رجال ـ.

٢ ـ الحسـد لـرسـول الله(ص) على مـا آتــاه الله من فضله، وعـدم رغبتهم في أن يـروا الناس يتأسون بنبيهم، ويـطبقـون أعمـالهم وسلوكهم على أعماله(ص) وسلوكه، ولا يريدون أن يتناقل الناس سيـرته، وأقـواله، ومواقفه(ص).

٣ ـ ضعف الإعتقـاد لدى الكثيـرين منهم، ولا سيمـا من أسلم لتـوّه بنبوة رسول الله(ص)، ولا يرون في ذلك أية فائدة أو عائدة.

المنع عن الحديث بعد وفاة النبي(ص):

أمـا بعد وفـاته(ص)، وتسلُّم قـريش لإزمة الحكم والسلطان، فقـد رأت أن مصلحتها تكمن في المنع من رواية حديث الرسول، ومن كتـابته، ومن العمل به. بل وجمع كل ما كتب في عهده(ص)، ثم إحراقـه بالنـار. وهكذا كان. وقد تابعت سياساتها هذه بقوة وبحزم كما سنرى.

أهداف هذه السياسة:

وأما عن دوافع هذه السياسة وأهدافها، ثم ما نجم عن ذلـك من آثار ونتائج فذلك ما سوف نفصله في فصل مستقل يأتي إن شاء الله تعالى، بعد إلقاء نظرة موضحة على المسار العام لهذه السياسة.

البادرة الأولى: حسبنا كتاب الله:

وغني عن البيـان هنا: أن أول مـواجهة مبـاشرة وصـريحـة لـرسـول الله(ص) في هذا الخصوص، ومنعه هو شخصياً من كتابة ما يريد، هي مـا

جرى في مرض موته «صلى الله عليه وآله»، فما عُرِفَ بـ «رزية يوم الخميس»، حينما أراد(ص) أن يكتب كتاباً للأمة لكي لا تضل بعده، فصدرت من بعض الحاضرين كلمات غير لائقة في حق النبي الأقدس «صلى الله عليه وآله»، ثم جاء الرفض القاطع والجازم لكل ما يكتب في كلمة عمر الشهيرة له(ص):

«حسبنا كتاب الله»

ثم كثر التنازع واللغط من الحاضرين، فأمرهم(ص)، بالقيام عنه، والقضية معروفة ومشهورة، وقد وردت بها صحاح الأخبار والآثار[1] كما تنبأ صلى الله عليه وآله، كما سيأتي في آخر هذا الجزء إن شاء الله تعالى.

البادرة الثانية:

ثم أحرق أبو بكر خمس مئة حديث، حسبما أسلفنا فكان هو الواضع الأول لركيزة سياسة إحراق حديث النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله وسلم».

ذروة هذه السياسة:

ثم كانت خلافة عمر بن الخطاب، فكان التحرك في هذا الإتجاه أكثر دقة، كما كان أكثر شمولية واستقصاء، حتى ليخيل إليك: أن هذا الأمر هو أعظم ما كان يشغل بال الخليفة، ويقضّ مضجعه، فكان يتابع

---

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ٥ و١٧٣ وج ١ ص ٢٢ وصحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ ومسند أحمد ج ٦ ص ٤٧ و١٠٦ و١١٦ وج ١ ص ٩٠ و٢٢ و٢٩ و٣٢ و٣٣٦ و٣٣٥ وج ٣ ص ٣٤٦ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٤٥١ والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٥ ص ٤٣٨ و٤٣٩ وراجع المصادر التي في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفيد الطبعة الأولى ص ٨٠.

هذا الأمر، ويحث عليه ثم يراقب ويعاقب ويتخذ القرارات والإجراءات بصورة ظاهرة ومستمرة ودؤوبة.

وقد أرسل بأوامره القاضية بإقلال الحديث عن رسول الله(ص)، وبأن لا يكون هذا الحديث ظاهراً، وبتجريد القرآن عن الحديث، أرسل بها إلى جميع الأقطار والأمصار. وكان يوصي بذلك ولاته، وبعوثه وجيوشه. ولم يزل يشيعهم بهذه الوصايا[1].

وقد كانت سياساته في هذا المجال دقيقة ومدروسة، وتصعيدية. فهو يطلب ذلك ويوصي به باستمرار، فإذا روى أحد حديثاً طالبه بالبينة والشهود، كما فعل مع أبي بن كعب وأبي موسى، وإن لم يكن لديه بينة، عاقبه ونكل به. فإذا وجد أحداً يصر على رواية الحديث هدّده بالطرد، والنفي إن لم ينفع معه التهديد والضرب[2].

---

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي ج ١ ص ٤٨٠ وغريب الحديث لإبن سلام ج ٤ ص ٤٩ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤ و ٢٦٣ والأم ج ٧ ص ٣٠٨ وفيه قال قرظة لا أحدّث حديثاً عن رسول الله (ص) أبداً وراجع: سنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٦ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٢ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ١٢٠ وكنز العمال ج ٢ ص ٨٣ والحياة السياسية للإمام الحسن ص ٧٨ و ٧٩ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٠ و ٩١ و ٨٨ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و٢٥٨ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ٧.

(٢) الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» للمؤلف. وراجع: أضواء على السنة المحمدية وشيخ المضيرة، والسنة قبل التدوين، وأبو هريرة للسيد عبد الحسين شرف الدين رحمه الله، وراجع: بحوث مع أهل السنة والسلفية، وأي كتاب يبحث حول أبي هريرة أو يترجم له. وراجع أيضاً: الكنى والألقاب ج ١ ص ١٨٠ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٥٤ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٢ و٩٣ و١٢٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٨٨ عن المجروحون ج ١ ص ١٢ وحديث طلب البينة من =

إحراق حديث رسول الله(ص) :

وفي خطوة تصعيدية حاسمة وحازمة يطلب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب من الصحابة أن يأتوه بما كانوا قد كتبوه عن النبي «صلى الله عليه وآله»، بحجة أنه يريد جمع الحديث النبوي، وكتابته، حتى لا يندرس. فبقي شهراً وهو يجمع مكتوبات الصحابة، ثم قام بإحراق ما اجتمع لديه محتجّاً لعمله هذا بقوله.

مثناة كمثناة أهل الكتاب؟!

والظاهر أن الصحيح: «مشناة كمشناة أهل الكتاب»[1] وقد اشتبه ذلك على النساخ لعدم النقط في السابق، وتقارب رسم الكلمتين».

وفي نص آخر أنه قال: «ذكرت قوماً كانوا قبلكم، كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله. وإني ـ والله ـ لا أشوب كتاب الله بشيءٍ أبداً»

أوقال: لا كتاب مع كتاب الله.

وكتب إلى الأمصار: «من كان عنده شيء منها فليمحه».

ومهما يكن من أمر فلقد بلغ من تشدّد الخليفة في هذا الأمر: أنهم يذكرون في ترجمة أبي هريرة: أنهم ما كانوا يستطيعون أن يقولوا: قال رسول الله(ص): حتى قبض عمر[2].

= المغيرة أو أبي موسى الأشعري موجود في كتاب الإستئذان في مختلف كتب الحديث تقريباً فلا حاجة الى تعداد مصادره.

(١) المشناة: روايات شفوية، دونها اليهود، ثم شرحها علماؤهم. فسمي الشرح جماراً، ثم جمعوا بين الكتابين، فسمي مجموع الكتابين: «الأصل والشرح»، المشناة وجمارا بـ «التلمود».

(٢) راجع ما تقدم، كلا أو بعضاً في المصادر التالية: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠١ =

وبكلمة موجزة: إن سياسة عمر القاضية بالمنع من رواية الحديث ومن تدوينه تعتبر من البديهيات التاريخية ومن الواضحات، فلا حاجة إلى ذكر النصوص، والإكثار من الشواهد .

بل قيل: إنه (يعني عمر) ضرب من نسخ كتب دانيال، وأمره بمحوها(1).

= و ٦٠٢ ومختصر جامع بيان العلم ص ٣٣ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٧، وتقييد العلم للخطيب ص ٤٩ ـ ٥٣ وإحراقه للحديث ص ٥٢ وكتابته إلى الأمصار في ص ٥٣ والطبقات الكبرى ط صادر ج ٥ ص ١٨٨ وج ٦ ص ٧ وج ٣ ص ٢٨٧ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٦٧ عن البيهقي وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢ و ٧ و ٨، وغريب الحديث ج ٤ ص ٤٩ لإبن سلام. والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ والغدير ج ٦ ص ٢٩٥ وغير ذلك من صفحات هذا الجزء وتاريخ الخلفاء ص ١٣٨ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٢ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الصفحة، وسنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢٥٧ / ٢٥٨ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ والضعفاء الكبير ج ١ ص ٩ و ١٠ وراجع: كنز العمال ج ١٠ ص ١٨٣ و ١٧٩ و ١٨٠ عن ابن عبد البر، وأبي خيثمة، وابن عساكر، وابن سعد. وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٢ والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ٢ ص ٣٦٩ عن البخاري في كتاب البيوع وراجع: فقه السيرة للغزالي ص ٤٠ و ٤١ عن البخاري ومسلم، وعن أبي داود، والإستيعاب. والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٨ وأضواء على السنة المحمدية.

= والحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٧٨ و ٧٩ عن مصادر كثيرة. وحيث إن مصادر ذلك كثيرة جداً فإننا نكتفي بما ذكرناه وراجع أيضاً جميع المصادر التي تقدمت وستأتي في هذا الفصل، فإن فيها ما يدل على ذلك بطريقة أو بأخرى.

(1) راجع: تقييد العلم ص ٥١ وتاريخ عمر بن الخطاب ص ١٤٥ وكنز العمال ج ١ ص ٣٣٢ / ٣٣٣ و ٣٣٦ عن العديد من المصادر والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٤.

وضرب الذي جاءه بكتاب وجده في المدائن حينما فتحوها[1].

وأما بالنسبة لأمره عمرو بن العاص بحرق مكتبة الإسكندرية[2] وإتلاف كتب كثيرة وجدوها في بلاد فارس[3]. فقد شكك فيه الشهيد العلامة المطهري[4]، وإن كنا لا نوافقه على كثير مما قاله في هذا المجال. ولبحث ذلك مجال آخر.

الصليبيون والتراث العلمي الإسلامي:

وبالمناسبة فإننا نشير إلى جريمة نكراء ارتكبها الصليبيون الحاقدون ضد التراث العلمي للبشرية، حيث يذكر موندي في تاريخه: أن ما أحرقه الأسبان من كتب قرطبة قد بلغ مليوناً وخمسين الف مجلد، عدا عما أتلفوه

---

(١) راجع: كنز العمال ج ١ ص ٣٣٥

(٢) تاريخ الحكماء ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦ وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني ص ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ عن تاريخ مختصر الدول ط اكسفوردط سنة ١٦٦٣ لكن حذف ذلك من الطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٥٨ م مع تصريحهم في المقدمة بأنهم قد أكملوا ما نقص من طبعة أكسفورد بما حصلوا عليه من نسخ أخرى.

وراجع كتابنا: دراسة وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ٢٢. والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن القفطي، وزيدان وعن الوفاء والإعتبار ص ٢٨.

(٣) وراجع: المقدمة لإبن خلدون ص ٤٨٠ و ٣٨ وراجع: كشف الظنون ج ١ ص ٣٣. والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن المصادر التالية:

كشف الظنون ج ١ ص ٢٥ و ٤٤٦ وتاريخ عمر بن الخطاب لإبن الجوزي ص ١٠٧ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ١٢٢ وكنز العمال ج ١ ص ٩٥.

(٤) كتاب سوزي اسكندرية وإيران. وخدمات مقابل السلام وإيران.

مما عثروا عليه في أقاليم الأندلس[1].

أما ويلس، فيرى: أنهم قد أحرقوا مليون وخمسة آلاف مجلد فقط.

وفي وفيات الأسلاف: أن أسقف طليطلة قد أحرق من الكتب الإسلامية ما ينوف على ثمانين ألف كتاب. وأن الإفرنج لما تغلبوا على غرناطة قد أحرقوا من الكتب النفيسة ما يتجاوز مليون كتاب[2].

«وقال بعض المؤرخين المصريين: إن الباقي من الكتب التي ألفها المسلمون ليس إلا نقطة من بحر مما أحرقه الصليبيون، والتتر، والأسبان»[3].

ولما فتح الإفرنج طرابلس في أثناء الحروب الصليبية أحرقوا مكتبتها بأمر الكونت برترام سنت جيل، ويقال: إنها كانت تحتوي على ثلاثة ملايين مجلد[4].

وأضاف جرجي زيدان: وفعل الأسبان نحو ذلك بمكتبات الأندلس لما استخرجوها من أيدي المسلمين في أواخر القرن الخامس عشر[5].

حجة عمر تصبح حديثاً نبوياً!! :

ومهما يكن من أمر فإننا نلاحظ هنا: أن الكلمات التي استخدمها عمر بن الخطاب كمبرر أمام الناس لتنفيذ نواياه تجاه حديث رسول

---

(١) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٣/ ٤٥٤.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤/ ٤٥٥.

(٤) راجع: تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني، جزء ٣ ص ٥١.

(٥) المصدر السابق.

الله(ص)، مثل قوله:

من كان عنده شيء منها فليمحه، قد أصبحت بعين ألفاظها تقريباً، وبنفس صياغتها حديثاً ينسب إلى النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، فراجع وقارن[1].

وهكذا بالنسبة لاستدلاله على صحة ما أقدم عليه بأن الأمم السالفة قد ضلت بسبب عكوفها على أقوال علمائها وتركها كتاب الله (يعني التوراة)!! فإنه قد أصبح هو الآخر حديثاً يروى عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يقول أبو هريرة فجمعناها في صعيد واحد، فألقيناها في النار[2].

وراجع أيضاً ما رووه عن علي أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذا المجال[3].

وقد نسي هؤلاء الوضاعون الأغبياء: أن وجود حديث من هذا القبيل عن الرسول(ص) يسد الطريق على عمر بن الخطاب للتفكير في كتابة السنن، وتجد الكثيرين يعترضون عليه حينما طلب منهم أن يأتوه بما

---

(١) راجع وقارن مع كلمات عمر التقدمة ما رووه عن النبي (ص) في مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥٠ و ١٥١ ومسند أحمد ج ٣ ص ١٢ و ٢١ و ٣٩ و ٥٦ وج ٥ ص ٨٢ وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ والأسرار المرفوعة ص ٩ ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٦١ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٨ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٢ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ١٦٠ والباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث (متناً وهامشاً) ص ١٣٢ وتقييد العلم ص ٢٩ ـ ٣٤ و ٩٣ وصحيح مسلم ج ٨ ص ٢٢٩ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٨.

وراجع أيضاً جميع ما قدمناه من مصادر في الصفحات السابقة.

(٢) تقييد العلم ص ٣٤ وراجع ص ٣٣.

(٣) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦.

كتبوه: بأن هذا يخالف أمر النبي(ص) بمحو ما كتب.

كما أن حديثاً كهذا يجعل وجود حديث مكتوب عند الصحابة أمراً متعذراً، إلا إذا فرض أنهم أو كثير منهم لا يأبهون لأوامر النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ولا لنواهيه.

أو يكون المقصود هو إظهار المنافقين الذين خالفوا أوامر النبي(ص) في هذا الأمر. وإذا كان المنافقون هم أهل تلك الأحاديث المجموعة، فإن حديثهم لا قيمة له. كما أن المنافقين لابد أن يلتفتوا إلى وجه الخدعة لهم، ولسوف لن يقروا على أنفسهم بأمر فيه إدانة وإهانة لهم.

التقليد والمحاكاة:

ونسجل هنا: أننا نجد: أن استدلال الخليفة الثاني لصحة ما أقدم أو يريد أن يقدم عليه، من المنع من كتابة ورواية حديث النبي(ص) بما تقدم ذكره، قد صار هو الإستدلال التقليدي لكل الذين جاؤا بعد عمر، وحرصوا على العمل بسنته، وتنفيذ سياساته، فراجع النصوص التاريخية المختلفة فيما يرتبط بهذه الناحية[١].

المنع من العمل بالسنة أيضاً:

ولم يقتصر الأمر على المنع من رواية وكتابة حديث النبي(ص)، بل تعدّاه إلى ما هو أهم وأكثر، وأدهى وأمرّ، وهو المنع عن العمل والجري على السنة النبوية الشريفة، حيث رأينا أن الخليفة يضرب الناس إذا رآهم يصلون بعد العصر[٢]. ولما ضرب زيد بن خالد الجهني لأجل ذلك،

---

(١) راجع على سبيل المثال: تقييد العلم ص٥٣ ـ ٥٧ وراجع ص ٦١.

(٢) راجع: المصنف للصنعاني ج ٢ ص ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٣٣ وراجع سائر المجاميع الحديثة والروائية لأهل السنة والجماعة.

وقال له زيد: إنه لا يدعهما بعد إذ رأى رسول الله(ص) يصلّيهما، قال له عمر:

«لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلّماً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما»(١).

كما أن أبا أيوب الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر، فلما استخلف عمر تركهما، فلما توفي ركعهما.

فقيل له: ما هذا؟

فقال: إن عمر كان يضرب الناس عليهما(٢).

فإذا كان مثل أبي أيوب لا يجرؤ على العمل بما سنّه النبي(ص)، فما ظنك بغيره من الناس العاديين، الذين ليس لهم ما لأبي أيوب من احترام وتقدير ومكانة لدى صحابة رسول الله(ص).

كما أننا لم نفهم ما هو المحذور في أن يصلي الناس حتى الليل!! حتى جاز لعمر ضرب الناس لأجل ذلك!!

وأخيراً... فقد روي: أن عمر قد همّ أن يمنع الناس عن كثرة الطواف. وقال:

«خشيت أن يأنس الناس هذا البيت، فتزول هيبته من صدورهم»(٣).

---

(١) المصنف للصنعاني ج ٢ ص ٤٣٢ ومجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٣ عن أحمد والطبراني، وعن كنز العمال ج ٤ رقم ٤١٢٣ و ٤٧٨٤ وراجع مسند أحمد ج ٤ ص ١١٥.

(٢) المصنف ج ٢ ص ٤٣٣ وفي هامشه عن كنز العمال وعن محمد بن نصر في قيام الليل.

(٣) تاريخ الخميس ج ١ ص ١٢٤.

أضف إلى ما تقدم أن الصحابي الجليل، حذيفة بن اليمان يقول: «ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سراً»[1].

وحذيفة إنما توفي في أوائل خلافة علي «عليه السلام»، بعد البيعة له (ع) بأربعين يوماً، على ما قيل.

وهو من القوّاد الكبار الذين كان الحكّام قبل علي «عليه السلام» يعتمدون عليهم في فتوحاتهم، وله مكانته المرموقة ودوره الكبير فيما بين الشخصيات الفاعلة في النظام القائم.

فقوله المتقدم يدل على أن الأجواء العامة كانت ضد المؤمنين، وأن السيطرة كانت لأناس لا يهمّهم أمر الدين في شيء، بل كان المؤمنون يتعرضون للسخرية والاستهزاء، تماماً كما هو الحال بالنسبة لطغيان الفسّاق والفجّار في بعض البلاد الإسلامية اليوم، مع عدم ظهور اهتمامٍ من الحكام بردعهم ومكافحتهم، لأسبابٍ مختلفة.

حبس كبار الصحابة في المدينة :

وفي هذا الإتجاه بالذات يقدم الخليفة الثاني على خطوة أخرى أيضاً، وهي: أنه جمع الصحابة من الآفاق، وطالبهم بما أفشوه من حديث رسول الله(ص)، ثم أمرهم بالمقام عنده، وأن لا يفارقوه ما عاش، ومنعهم من مغادرة المدينة، فبقوا فيها إلى أن مات[2].

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ وصحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧٣ و٢٧٢ وج ٢ ص ٤٠ و ٤١.

ويمكن الإستفادة في هذا الأمر من المصادر التالية: تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٢٦ حوادث سنة ٣٥ هـ. ومروج الذهب ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٢٢ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وج ١ ص ١١٠ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٨٠ عن ابن =

وقد أضاف سبباً آخر إلى إفشائهم حديث رسول الله(ص)، فذكر أنه إنما يمنعهم من المشاركة في الغزو؛ حتى لا يفسدوا عليه أصحاب محمد(ص)[1].

نعم. . لقد رووا عن الخليفة أنه فعل ذلك، رغم أنه هو نفسه يقول للناس ـ كما قيل ـ إنه إنما يرسل إليهم العمال؛ ليعلموهم دينهم وسنتهم[2].

الخلف عن السلف :

ولم يقتصر الأمر في المنع عن الحديث رواية وكتابة إلخ. . على زمان أبي بكر وعمر، فإن الذين جاؤا بعدهما من خلفاء بني أمية، إبتداءً من عثمان، ثم معاوية، فمن تلاه من الخلفاء: قد اتبعوا نفس الطريقة،

= عساكر، وابن صاعد، والدارمي، وابن عبد البر وغيرهم. والمجروحون ج ١ ص ٣٥ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢٠ وشرف أصحاب الحديث ص ٨٧ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٤٩ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٥ ص ٢٣٩ ط صادر وط ليدن ج ٤ ص ١٣٥ وج ٢ قسم ٢ ص ١٠٠ و ١١٢ وحياة الشعر في الكوفة ص ١٦١ والفتنة الكبرى (عثمان) ص ١٧ و ٤٦ و ٧٧ وسيرة الأئمة الأثني عشر ج ١ ص ٣١٧ و ٣٣٤ و ٣٦٥ والتاريخ الإسلامي والمذهب المادي في التفسير ص ٢٠٨ و ٢٠٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤/ ٢٩٥ عن بعض من تقدم، وعن: المعتصر ج ١ ص ٤٥٩. ونقل ذلك أيضاً عن المحدث الفاصل ص ١٣٣ وعن الموضوعات ج ١ ص ٩٤.

(١) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وأنوار الهداية ص ١٢٤ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٤٠ و ٤١ عن كنز العمال ج ٧ ص ١٣٩ وعن الطبري ج ٥ ص ١٣٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٤٨٥ عن مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢١١ وعن مستدرك الحاكم ج ٤ ص ٤٣٩ وعن كنز العمال ج ٨ ص ٢٠٩ وعن أحمد، وابن سعد، ومسدّد، وابن خزيمة، والبيهقي وغيرهم.

وساروا على نفس النهج، في المنع عن الحديث إلا حديثاً كـان على عهد عمر[1].

وأصبحت كتابة الحديث عيباً عند الناس، كما عن أبي المليح[2].

بل لقد رووا عن ابن الحنفية أنه قال: «إياكم وهذه الأحاديث، فإنها عيب عليكم، وعليكم بكتاب الله إلخ..»[3].

لا قرآن، ولا سنة :

ولكن ورغم توصية ابن الحنفيـة الآنفة بكتـاب الله رقبل وفـوق ذلك وصايا النبي(ص) والوصي (ع) بـه أيضاً، ورغم أن النبي «صلى الله عليـه وآله» كان يعلّم أصحابه الآيات من القرآن، ويوقفهم على ما فيها من علم وعمل، وما فيها من حلال وحرام، وما ينبغي أن يقف عنده[4].

ثم ما روي عنه(ص) من أنه قال: تعلموا القرآن، والتمسوا غرائبـه. وغرائبه فرائضه، وفرائضه حدوده، وحدوده حلال وحرام، ومحكم ومتشابه إلخ..[5].

---

(١) راجع: الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٣ قسم ١ ص ٢٠٦ وج ٢ ص ٣٣٦ ومسند أحمد ج ٤ ص ٩٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧٩ و ١٨٢ عن ابن عساكر، وابن سعد وأضواء على السنة المحمدية ص ٤٧ عن جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٤ و ٦٥ وراجع: الغدير ج ١٠ ص ٣٥١ وشرف أصحاب الحديث ص ١.

(٢) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٩.

(٣) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٠.

(٤) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٧٩ عن أحمد، وطبقات ابن سعد والطبراني في الأوسط، والهيثمي وصححه.

(٥) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٧٩ عن الجامع الكبير عن الديلمي.

وما روي عن عمر أنـه قال حين وفـاة النبي(ص) : حسبنا كتـاب الله ـ كما تقدم ـ ثم مبادرته حين تولّيه الخلافة إلى المنـع من تدوين الحـديث وروايته، و وإلخ . .

نعم رغم ذلك كله، فإننا لا نجد لدى رواد هذه السياسة كبير اهتمام بالقرآن، وتعليمه، وتفسيره للناس، بل نجد عكس ذلك تمـاماً، فـإن عمر بن الخطاب نفسه كان يمنع الناس من السؤال عن معاني القرآن، ويضرب ويعاقب من يسأل عن شيء منه، وما فعله بصبيغ حيث ضربـه ماءة ثم مئـة حتى اضطربت الدماء في ظهره وفي رأسه، ومنع النـاس من الكلام معـه، ومن مجـالسته، فمكث حـولاً على ذلـك حتى أصـابـه الجهـد، ولم يـزل وضيعاً في قومه حتى هلك، وكان سيد قومه[1].

وقد بقي ابن عباس سنة كاملة أو سنتين لا يجرؤ على سؤال عمر عن آية في كتاب الله[2]، رغم ما كان له من المكانة عنده.

---

(١) راجع في ذلك وغيره: تاريخ عمر بن الخطاب لإبن الجوزي ص ١٤٦ ـ ١٤٨ وراجع : كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٧٠ ومجمع الزوائد ج ٨ ص ١١٣ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٨ و ٢٥٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣ عن المصادر التالية : إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٠ وسنن الدارمي ج ١ ص ٥٤ و ٥٥ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٨٤ وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٣٢ والإتقان ج ٢ ص ٥ وكنز العمال ج ١ ص ٢٢٨ و ٢٢٩ عن نصر المقدسي، والأصبهاني، وابن الأنباري، واللالكائي وغيرهم. والدر المنثور ج ٦ ص ١١١ و ٣٢١ وفتح الباري ج ٨ ص ١٧ وج ١٣ ص ٢٣٠ والفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٤٥.

(٢) راجع : البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ٣ ص ١٣٣ في موضعين والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٧٧ وتاريخ عمر ص ١٥٧ والغدير ج ٦ ص ٢٩٢ و ٢٩٣ عن كتاب العلم لأبي عمر ص ٥٦.

قراءة القرآن أيضاً مرفوضة :

بل إن عمر كان لا يرغب في كثرة القُرَّاء للقرآن أيضاً، فقد كتب إليه أبو موسى بعدة ناس قرأوا القرآن، فحمد الله عمر. ثم كتب إليه في العام القابل بعدةٍ هي أكثر من العدّة الأولى، ثم كتب إليه في العام الثالث. فكتب إليه عمر يحمد الله على ذلك، وقال: إن بني إسرائيل إنما هلكت حينما كثرت قراؤهم[1].

ونلاحظ: أن هذه العبارة الأخيرة هي من سنخ استدلاله للمنع من كتابة الحديث!! فاقرأ، واعجب بعد هذا ما بدا لك!!

هذا.. ومن المفارقات هنا: أن نرى هذا الخليفة بالذات يسمح لكعب الأحبار أن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف النهار، كما سنرى!!

الدقة في التنفيذ :

وقد كان للإهتمام الذي أولاه الحكام للمنع من رواية الحديث وكتابته، ومالمسه الناس من جدّيةٍ وإصرارٍ في تنفيذ هذه السياسة، ومتابعة فصولها بدقة وحزم من قبل شخص الخليفة الثاني، الذي كان قوله ورأيه في العرب نافذاً ومقبولاً ـ قد كان لذلك تأثيرات سريعة وحاسمة، على صعيد الإلتزام التام بالتعليمات الصادرة لهم في هذا الخصوص؛ فهذا أبو موسى الأشعري (وكذلك أنس بن مالك[2]) بمجرد أن أحسّ أن عمر يفكر في أمر مّا في هذا الإتجاه، يمسك عن الحديث حتى يعلم ما أحدثه عمر.

ولنا أن نظن ظناً قوياً: أنهما كانا على علمٍ مسبق بما كان الخليفة

---

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٦١ و١٦٢.

(٢) راجع: مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٣ و٣٧٢.

قد عقد العزم عليه في هذا الصدد، وأراد ترويض الناس على قبول ذلك، والإلتزام به.

بل لقد بلغ بهم التحاشي عن حديث رسول الله(ص) حدّاً مثيراً للدهشة، حتى إن عبد الله بن مسعود ـ وهو الصحابي المعروف ـ كانت تأتي عليه السّنة لا يحدث عن رسول الله(ص) بشيء[1].

بل لقد قال عمرو بن ميمون: «صحبت عبد الله بن مسعود سنين فما سمعته يروي حديثاً إلا مرة واحدة» ثم ذكر الحديث الذي رواه[2].

ويقول الشعبي: «قعدت مع ابن عمر سنتين، أو سنة ونصفاً، فما سمعته يحدث عن رسول الله(ص) إلا حديثاً.

أو قال: جالست ابن عمر سنتين فما سمعته يحدث عن رسول الله شيئاً[3].

وكان زيد بن أرقم إذا طلبوا منه أن يحدثهم يزعم أنه كبر ونسي[4].

وقال عمرو بن ميمون الأودي:

«كنا جلوساً بالكوفة، فجاء رجل ومعه كتاب، فقلنا: ما هذا؟

---

(١) راجع: صفة الصفوة ج ١ ص ٤٠٥ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٣ ص ١٥٦ ط صادر وفي ط ليدن ج ٣ قسم ١ ص ١١٠ / ١١١ والمستدرك على الصحيحين ج ٣ ص ٣١٤ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الصفحة، وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧١ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣.

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٣٤٢.

(٣) راجع: سنن الدارمي ج ١ ص ٨٤ ومسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٥٧ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٥ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧١ والغدير للعلامة الأميني ج ١٠ ص ٦٥ وج ٦ ص ٢٩٤.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢.

قال: كتاب دانيال.

فلولا أن الناس تحاجزوا عنه لقتل. وقالوا: كتاب سوى القرآن؟!»[1].

وكيف لا يقتله الناس، وهو قد خالف سنّة عمر في حديث رسول الله(ص)، وتجاوز سياساته تجاهه؟! فإنه ولا شك قد ارتكب جريمة نكراء!! وجاء ببدعة صلعاء!!.

ثم إننا لاندري ماذا كان يوجد في ذلك الكتاب المنسوب الى دانيال النبي عليه السلام. ولعل الذين اعترضوا على هذا الكتاب كانوا لايعرفون شيئاً عن مضمون ذلك أيضاً.

إلى متى؟! :

هذا، وقد استمر المنع من رواية الحديث وتدوينه ساري المفعول ـ بصورة أو بأخرى ـ إلى زمن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي تولى الخلافة في مطلع القرن الثاني (في صفر سنة ٩٩ هـ) لفترة وجيزة انتهت بموته في رجب سنة ١٠١ هـ.

فقد أظهر عمر بن عبد العزيز هذا رغبة في جمع الحديث، فأمر محمد بن عمرو بن حزم بأن يكتب له حديث النبي(ص)، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة بنت عبد الرحمان[2].

ومراده بالسنة الماضية هي سنّة أبي بكر، وعمر، وعثمان، كما

---

(١) تقييد العلم ص ٥٧ وفي هامشه عن: ذم الكلام للهروي ص ٢٧.

(٢) راجع: تقييد العلم ص ١٠٥ و ١٠٦ وتدريب الراوي ج ١ ص ٩٠ عن البخاري في أبواب العلم. وراجع: ذكر أخبار أصبهان، وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٤ وج ٨ ص ٣٥٣ ط ليدن والعراق في العصر الأموي ص ١٥٠.

سنشير إليه . وإنما أراد حديث عمر لأجل الوصول الى حديث عائشة كما هو معلوم ، ولا ندري : إن كان طلب الخليفة هذا قد نُفِّذ أو لا . ولكن الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ. قد كتب له طائفة من الروايات ، فأرسل إلى كل بلد دفتراً من دفاتره التي كتبها له .

وقد كانت هذه المحاولة أيضاً ضعيفة ومحدودة جداً[1] ولا تستطيع أن تعيد لحديث رسول الله(ص) دوره وحيويته في الناس كما هو واضح .

ورووا أيضاً : أن أبا الزناد كتب سنن الحج لهشام بن عبد الملك ، وذلك في سنة ١٠٦ هـ.[2] لكن ليس ثمة ما يدل على أن ذلك قد وصل إلى أيدي الناس ، وتداولوه .

بل إن ما كتبه الزهري لم نجد له أثراً ملموساً فيما بين أيدينا من تراث مكتوب ليمكننا تقييمه والحكم عليه .

ومهما يكن من أمر ، فإن من المؤكد : مفعول المنع من تدوين الحديث قد انتهى في أواسط القرن الثاني ، وأن الحركة الواسعة لتدوين الحديث قد بدأت في أواسط القرن الثاني للهجرة ، على يد ابن جريج ،

---

(١) راجع : السنة قبل التدوين ص ٣٦٤ و ٣٣٢ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٩١ و ٥٠ و ٨٨ و ٩٢ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٧ ص ٤٤٧ والمصنف للصنعاني ج ٩ ص ٣٣٧ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦ وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٣ وتدريب الراوي ج ١ ص ٩٠ وذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٣١٢ وتاريخ الخلفاء ص ٢٦١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠ و ٢٠٣ وتحفة الأحوذي (المقدمة) ج ١ ص ٣٣ و ٤٠ وراجع : صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ١ ص ١٩ والخطط للمقريزي ج ٢ ص ٣٣٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

(٢) الكنى والألقاب ج ١ ص ٨٠ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ١٣٠ .

ومالك بن أنس، والربيع بن صبيح، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم[1].

وأما البدايات الضعيفة والمحدودة لكتابة الحديث، فقد حصلت قبل ذلك، لكنها كانت محكومة للظروف العامة، والخوف من التعرض إلى الأذى بسبب ذلك. ولم يصل إلينا ولا إلى الناس من ذلك إلا النزر القليل، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

---

(١) راجع: بحوث في تاريخ السنة المشرفة. والسنة قبل التدوين ص ٣٣٧ وراجع: الجرح والتعديل ج ١ ص ١٨٤ وتدريب الراوي ج ١ ص ١٨٩ والخطط للمقريزي ج ٢ ص ٣٣٣ وتاريخ الخلفاء ص ٢٦١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٠ و ١٦٩ و ١٦٠ و ١٩١ و ٢٠٣ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤ و ٥ وكشف الظنون ج ١ ص ٢٣٧ والنجوم الزاهرة ج ١ ص ٣٥١ وتحفة الأحوذي المقدمة ج ١ ص ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ ففي كل ذلك وفي غيره تجد ما يفيد في هذا المجال.

الفصل الثالث :

أين؟ وما هو البديل؟!



من الذي يفتي الناس؟!

وبعد ما تقدم، فقد كان لابد للناس، الذين يدينون بهذا الدين، ويريدون أن يطبقوا أحكامه وشرائعه على حركاتهم وسلوكهم ومواقفهم - لابد لهم - من مرجع يرجعون إليه، ليفتيهم في أمور دينهم، ويبيّن لهم أحكامه، من دون أن يتعرض لرواية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا من قريب، ولا من بعيد.

وبديهي، أنه لا يمكن السماح لكل الناس بالتصدي للفتوى؛ لأن ذلك يحمل معه مخاطر كبيرة وخطيرة، ويجعل السلطة في مواجهة مشاكل صعبة، ويضعها أمام إحراجات لا طاقة لها بها. وذلك حينما تتعارض فتاواهم وتتناقض. أو حينما تصدر عن بعض الناس فتاوى قد يعتبرها الحكام ومن يدور في فلكهم مضرّة في مصالحهم في الحكم، أو في غيره.

وهذا الأمر يحمل معه أجواء الإستدلال والإحتجاج، والتأييد والرّد، ثمّ الإدانة، وتسفيه الأراء.

ومعنى ذلك هو:

العودة إلى طرح النصوص القرآنية، والكلمات والمواقف النبوية،

كوسائل اقناع واحتجاج، فيكون ما فرّوا منه قد عادوا فوقعوا فيه.

مع ما في ذلك من إضعاف لمواقع ولرموز لا تريد لها السلطة أن تضعف، بأية صورة كانت. ويأتي إضعافها وضعفها بإتضاح أنها في درجة أدنى من حيث المعرفة والعلم بالقرآن والسنة، وأحكام الدين، وتعاليم الشريعة.

ثمّ هو يتسبب بالإحساس بالغبن، وبالمظلومية بالنسبة لأولئك الذين يملكون المؤهلات الحقيقية للفتوى، حين يكون التعامل معهم، والموقف منهم، ومن كل ما يقدمونه من علم صحيح ونافع لا يختلف عن الموقف مما يقدمه أولئك الجهلة الأغبياء، الذين لا يملكون من التقوى ما يمنعهم عن الإفتاء بغير علم ولا هدى، ولا كتاب منير.

أضف إلى ذلك: أن هذا من شأنه أن يضعف الثقة بالسلطة، التي انتهجت هذه السياسة، وشجّعت هذا الإتجاه.

هذا كله، عدا عن أن الحكم يريد أن يتبنّى اتجاهاً فكرياً خاصاً ومتميزاً، يخدم أهدافه الخاصة والعامة. ويريد أن يزرع في الناس مفاهيم، ويحملهم على اعتقادات، ويلزمهم بأحكام لا يدع لهم مناصاً من الإلتزام بها، والجري عليها وتبنّيها، في مختلف الظروف والأحوال. ولن يكون ذلك ميسوراً له في ظل هذه الحرية في الفتوى، وفي الإستدلال عليها.

حصر الفتوى في نوعين من الناس:

ولأجل ذلك، فقد كان من الطبيعي أن لا يسمحوا بالفتوى إلا لنوعين من الناس.

الأول: الأمراء، وذلك في الأمور الحسّاسة، فيما يبدو.

الثاني: أشخاص بأعيانهم، يمكنهم تسويق فكر السلطة، بصورة أو

بأخرى.

ولأجل توضيح ذلك فإنّنا نشير إلى كلا النوعين باختصار، فنقول:

أولاً: الأمراء:

أما بالنسبة للأمراء؛ فإنّنا نقرأ في التاريخ: أن عمر بن الخطاب قد أنكر على بعضهم بقوله:

«كيف تفتي الناس، ولست بأمير؟! وَلِّ حارّها من وَلِّي قارّها»[1].

وكان ابن عمر إذا سئل عن الفتوى قال: إذهب إلى هذا الأمير، الذي تقلّد أمور الناس، ووضعها في عنقه[2].

وقد امتنع ابن عمر عن إفتاء سعيد بن جبير، وقال: يقول في ذلك الأمراء[3].

وقد أطلقوا على الفتوى إسم «صوافي الأمراء».

فعن المسيّب بن رافع قال: كان إذا ورد الشيء من القضاء، وليس في الكتاب، ولا في السنّة، سمي «صوافي الأمراء»؛ فدفع إليهم إلخ...

---

(١) راجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٥ و٢٠٣ و١٩٤ و١٧٤ ومنتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٤ ص ٦٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ٦١ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٩ و٢٥٨ والمصنف للصنعاني ج ٨ ص ٣٠١ وج ١١ ص ٣٢٨ وراجع ص ٢٣١ وأخبار القضاة لوكيع ج ١ ص ٨٣ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ وراجع: حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٦ وكنز العمال ج ١ ص ١٨٥ وراجع ص ١٨٩ عن عبد الرزاق، وابن عساكر، وابن عبد البر، والدينوري في المجالسة.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٧.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٤.

وروى هشام بن عروة عن أبيه: أنه ربما سئل عن الشيء فيقول: هذا من خالص السلطان.

وعن ابن هرمز: أدركت أهل المدينة، وما فيها الكتاب والسنّة. والأمر ينزل، فينظر فيه السلطان[1].

وزيد بن ثابت يكتب لمعاوية في الجد: ذلك مما لم يكن يقضي فيه إلا الأمراء[2].

ثانياً: المسموح لهم بالفتوى من غير الأمراء:

وأما بالنسبة للأشخاص المسموح لهم بالفتوى: فإنما سمحوا بالفتوى بل وبالرواية أيضاً لأشخاص رأوا: أن لديهم من المؤهلات ما يكفي للإعتماد عليهم، ويطمئن لإلتزامهم بالخط المعين، والمرسوم، بصورة مقبولة ومعقولة.

أما من وجدوه غير قادر على ذلك، فقد استبعدوه، حتى وإن كان منسجماً معهم، في خطه السياسي، أو في طريقة تفكيره، وأسلوب حياته. ونذكر من هؤلاء:

١ ـ عائشة:

فإننا نجد مروان بن الحكم يحاول التأكيد على الدور الأساس لأم المؤمنين عائشة في هذا المجال؛ فهو يقول:

---

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٣٨.

«كيف يُسأل أحد وفينا أزواج نبينا وأمهاتنا»[1].

وإنما قلنا: إنه يقصد خصوص عائشة في كلامه هذا، لأنها هي التي كانت تتصدى للرواية والفتوى من بين أمهات المؤمنين بصورة رئيسية، وهي بنت الخليفة الأول أبي بكر، ومدلّلة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ولم يعرف عن أي من نساء النبي(ص) سواها: أنهن تصدين للرواية والفتوى إلا في حالات قليلة جداً، وكانت أم سلمة تتصدى لرواية شيء عن النبي(ص) لم يكن يعجب أمثال مروان، ولا كان يروق لهم كثيراً.

وقد كانت عائشة تفتي على عهد عمر، وعثمان، وإلى أن ماتت. وكان هذان الخليفتان يرسلان إليها فيسألانها عن السنن[3].

وفي نص آخر: كانت عائشة قد استقلت بالفتوى في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهلم جرّا، إلى أن ماتت[4].

منافسون لعائشة :

ونجد من بعض الطموحين من الشباب الذين تهتم السلطة بإعطائهم دوراً من نوعٍ ما، تشكيكاً بل ورفضاً لما تدعيه عائشة ومحبوها من علم واطلاع كاملٍ على أحوال رسول الله(ص) وأوضاعه، فهذا زيد بن ثابت يقول:

---

(١) المصنف للصنعاني ج ١ ص ١٦٦ وراجع: كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ١٩٦ ومجمع الزوائد ج ٤ ص ٣٢٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٩٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٩.

(٣) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨/ ٢٨٩ عن الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٤ ص ١٨٩.

«نحن أعلم برسول الله من عائشة»[1].

كما أن عائشة نفسها كانت لا ترتاح إذا رأت للآخرين دوراً فاعلاً في نطاق الفتوى والرواية، ولعل هذا هو ما يفسر لنا شكواها لإبن اختها عروة بن الزبير من أن أبا هريرة الذي كان يحاول إثارتها بجلوسه إلى جانب حجرتها، ليحدّث عن رسول الله(ص)، قالت عائشة لعروة:

ألا يعجبك أبو هريرة!! جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله(ص)، يسمعني ذلك!! وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سبحتي، لو جلس حتى أقضي سبحتي لرددت عليه إلخ..[2].

٢ ـ زيد بن ثابت :

وممن كان يسمح له بالفتوى أيضاً: زيد بن ثابت، وكان مترئساً بالمدينة في القضاء، والفتوى، والقراءة، والفرائض في عهد عمر، وعثمان[3]

ونرى أن ذلك يرجع إلى موقفه السلبي من علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، ثم إلى دوره في تقوية سلطان الحكم القائم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب، حين الحديث عن تعلّم زيد للغة

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٥ ص ١٨٥.

(٢) مسند أحمد ج ٦ ص ١٥٧ وراجع: صحيح مسلم ج ٨ ص ٢٢٩ وفتح الباري ج ٧ ص ٣٩٠ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٧ عن مسلم وعن أبي داود رقم ٣٦٥٥ واختصره الترمذي برقم ٣٦٤٣ وعن البخاري في المناقب ج ٦ ص ٤٢٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٦٢ عن الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٣٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧٠٥ عن البخاري، وأحمد، وأبي داود.

(٣) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٤ ص ١٧٥.

العبرانية، بعد الحديث عن غزوة حمراء الأسد.

٣ ـ عبد الرحمان بن عوف :

«كان عبد الرحمان بن عوف ممن يفتي في عهد رسول الله(ص)، وأبي بكر، وعمر، وعثمان بما سمع من النبي(ص)»[(١)].

وموقف ابن عوف من علي في قضية الشورى، وصرفه الأمر عن علي «عليه السلام» إلى عثمان بطريقة ذكية ومدروسة، معروف، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

٤ ـ أبو موسى الأشعري :

وكان أبو موسى الأشعري ـ كما يقولون ـ لا يزال يفتي بما أمره النبي(ص) في زمن أبي بكر، ثم في زمن عمر، فبينما هو قائم عند الحجر يفتي الناس بما أمره رسول الله(ص)؛ إذ جاءه رجل فسارّه:

أن لا تعجل بفتياك، فإن أمير المؤمنين قد أحدث في المناسك شيئاً.

فطلب أبو موسى حينئذٍ من الناس: أن يأتمّوا بعمر، ويتركوا ما كان يفتيهم به.

ثم سأل الخليفة عن الأمر؛ فحققه له[(٢)].

فأبو موسى إذن، كان يرى: أن سنّة عمر مقدمة على ما سنّه الله

---

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٧ عن الطبقات الكبرى لإبن سعد كاتب الواقدي، وعن منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٥ ص ٧٧.

(٢) راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٣.

ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى!!.

ولعله يستند في ذلك إلى ما رووه عن رسول الله(ص) من أنه قال: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر!!.

أو إنه قال: انه ما أبطأ عنه(ص) الوحي إلا ظن أنه نزل في آل الخطاب!!.

وغير ذلك مما اختلقته يد السياسة، وزينه لهم الحب الأعمى[1].

٥ ـ السماح لأبي هريرة بعد المنع:

قال أبو هريرة: «بلغ عمر حديثي، فأرسل إليّ؛ فقال: كنت معنا يوم كنا مع رسول الله(ص) في بيت فلان؟

قال: قلت: نعم، وقد علمت لم تسألني عن ذلك!!.

قال: ولم سألتك؟

قلت: إن رسول الله(ص) قال يومئذ: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

قال: أما إذن، فاذهب فحدث»[2].

ومن المعلوم: أن عمر كان قد منع أبا هريرة من التحديث[3]، ولكنه لما بلغه حديثه، وأعجبه أرسل إليه، وأبلغه سماحه له بالتحديث، كما

(١) راجع: كتاب الغدير للعلامة الأميني رحمه الله.

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣ والسنة قبل التدوين ص ٤٥٨.

(٣) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠/ ٦٠١ و٦٠٢/ ٦٠٣ والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٦.

ترى!!.

ولابد لنا من أن نتساءل عن تلك الخصوصيات التي لو اشتمل عليها الحديث لأعجب الخليفة، ويكافىء من يأتي بها بالسماح بما هو ممنوع على من سواه، من جلّة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»!!

محاولة فاشلة لهم مع علي «عليه السلام» :

وقد بذلت محاولة لفرض الرأي في مجال الفتوى، والعمل بالسنة على علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، فوجدوا منه الموقف الحازم، والحاسم؛ فكان التراجع منهم والإعتذار.

فقد روى العياشي عن عبد الله بن علي الحلبي، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله «عليهما السلام»، قال:

حج عمر أول سنة حج، وهو خليفة، فحج تلك السنة المهاجرون والأنصار وكان علي قد حج في تلك السنة بالحسن والحسين «عليهما السلام»، وبعبد الله بن جعفر، قال: فلما أحرم عبد الله لبس إزاراً ورداءً ممشّقين ـ مصبوغين بطين المشق ـ ثم أتى، فنظر إليه عمر، وهو يلبي، وعليه الإزار والرداء، وهو يسير إلى جنب علي «عليه السلام»، فقال عمر من خلفهم:

ما هذه البدعة التي في الحرم؟

فالتفت إليه علي «عليه السلام»، فقال له: يا عمر، لا ينبغي لأحد أن يعلمنا السنّة!

فقال عمر: صدقت يا أبا الحسن. لا والله، ما علمت أنكم هم[1].

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٨ والبحار ج ٩٦ ص ١٤٢ وتفسير البرهان ج ٢ ص ٤٩.

من له الفتوى بعد عهد الخلفاء الثلاثة :

وإذا استثنينا الفترة التي تولّى فيها أمير المؤمنين «عليه السلام» شؤون المسلمين، فإن الذين تصدّوا للفتوى بعد ذلك العهد ما كانوا من الشخصيات الطليعية في المجتمع الإسلامي، بل إن بعضهم لا يعدّ حتى من أهل الدرجة الثانية أو الثالثة.

وبعض هؤلاء أو كلهم لم يكن يسمح لهم بالفتوى في عهد الخلفاء الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان.

يقول زياد بن ميناء:

«. . . كان ابن عباس، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله، ورافع بن خديج، وسلمة بن الأكوع، وأبو واقد الليثي، وعبد الله بن بحينة، مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله(ص) يفتون بالمدينة، ويحدثون عن رسول الله(ص)، من لدن توفي عثمان إلى أن توفّوا.

والذين صارت إليهم الفتوى منهم: ابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله»[1].

حظر الرواية على ابن عمر، وابن عمرو :

ولابد لنا هنا من تسجيل تحفّظٍ على ما ذكره زياد بن ميناء بالنسبة لكلٍ من عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

---

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٧ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦/ ٦٠٧ وفي هامشه أشار إلى طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٧٢.

فأما بالنسبة إلى ابن عمر فقد رووا: أن معاوية قال له:

«لئن بلغني أنك تحدث لأضربن عنقك»[1].

وأما بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإنما كان يسمح له بالرواية والفتوى قبل حرب صفّين ـ على ما يظهر ـ ثم منعه معاوية من الرواية بعدها. وقد استمر هذا المنع إلى عهد يزيد بن معاوية أيضاً[2].

أسباب المنع :

أما عن أسباب منعهما من الرواية فإنّنا نقول:

أما عبد الله بن عمر بن الخطاب، فإنه كان يروي أحاديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» في معاوية، كقوله(ص) عنه: لا أشبع الله بطنه.

وقوله(ص) عنه. وعن أبيه، وأخيه: اللهم العن القائد، والسائق، والراكب.

وقوله(ص): يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت، وهو على غير سنّتي. فطلع معاوية.

وأن تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون.

وقوله(ص): يموت معاوية على غير الإسلام[3].

---

(١) صفين للمنقري ص ٢٢٠ وراجع: قاموس الرجال ج ٩ ص ١٧ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢.

(٢) راجع: مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٧ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ١٥١ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢.

(٣) راجع ما تقدم في: صفين للمنقري ص ٢١٧ ـ ٢٢٠ وفي قاموس الرجال، ترجمة معاوية، وراجع الغدير للعلامة الأميني، وغير ذلك.

وأما عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه قد أحرج معاوية في صفّين بحديث قتل الفئة الباغية لعمّار.

وبحديث: أنه سيكون ملك من قحطان.

فقال معاوية لابيه، عمرو: ألا تغني عنّا مجنونك؟[1].

شواهد أخرى:

ومن الشواهد على أن الحكام كانوا يواجهون كل من روى حديثاً يضرّ بحكومتهم وسياساتهم بصرامة وقسوة ما ذكروه عن الخليفة المهدي العباسي، من أنه أمر بقتل رجل لروايته حديثاً رأى المهدي أنه يضرّ في حكمه وسلطانه، ثم لما عرف أن ذلك الراوي إنما يرويه عن الأعمش، قال:

«ويلي عليه، لو عرفت مكان قبره لأخرجته، فأحرقته بالنار»[2].

وسأل سعيد بن سفيان القاري عثمان بن عفان عن مسألة، فقال: فهل سألت أحداً قبلي؟!

فقلت: لا.

---

(١) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٣١٢/ ٣١٣ وراجع: ٣١٧ والجزء الأول (قسم سيرة النبي(ص)) ص ١٦٨ وراجع ص ١٦٩ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٣ ص ٢٥٣ ط صادر ونقله المحمودي في تعليقاته على أنساب الأشراف عن ابن أبي شيبة.

وراجع: تذكرة الخواص ص ٩٣ والفتوح لإبن أعثم ج ٣ ص ٢٦٨.

وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٤١ ط دار المعارف. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٥٠.

(٢) روضة العقلاء لإبن حبان ص ١٥٩.

قال: لئن استفتيت أحداً قبلي، فأفتاك غير الذي أفتيتك به ضربت عنقه إلخ . . .[1].

أضف إلى ما تقدم: أن معاوية الذي كان يتعامل بالربا، قد حاول أن يمنع عبادة بن الصامت من رواية حديث عن النبي «صلى الله عليه وآله» حول تحريم الربا، فلم يفلح[2].

كما أنهم قد منعوا أبا ذر من الفتيا ـ منعه عثمان ـ فلم يمتنع[5] فواجهوه بأنواع كثيرة من الأذى، والمحن والبلايا، حتى مات غريباً مظلوماً في الربذة، منفاه [3].

وقد تقدم عن قريب أن أبا موسى الأشعري يطلب من الناس أن يتركوا ما كان يحدثهم به مما سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويأخذوا بما أحدثه لهم عمر. فراجع.

وخلاصة الأمر:

إن الحكام إنما كانوا يسمحون بالفتوى لأشخاص بأعيانهم، ويمنعون من عداهم من ذلك إلا إذا اطمأنوا إلى أنه من مستوى يؤهله لأن ينسجم في ما يفتي به، ويرويه مع مقاصد الحكم وأهدافه، كما كان

---

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٣٩٠/ ٣٩١ عنه.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ٢١٥ والغدير ج ١٠ ص ١٨٥ عنه وفي الغدير نصوص أخرى للقضية عن موطأ مالك، وصحيح مسلم وسنن البيهقي والجامع لأحكام القرآن، وشرح النهج للمعتزلي وسنن النسائي، واختلاف الحديث للشافعي، ومسند أحمد وغير ذلك فليراجعه طالب ذلك.

(٣) راجع: حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠ وصحيح البخاري ج ١ ص ١٥ ط سنة ١٣٠٩.

(٤) راجع كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١١١ ـ ١٤١.

الحال بالنسبة لأبي هريرة.

وحتى لـو سمحوا للبعض بممـارسة دوره الفتـوائي، فأن ذلـك يبقى مرهوناً بهذا الإنسجام، فإذا مـا أخلّ بـه أحيانـاً، ولو عن غيـر قصد، فـإنه يمنـع من الحـديث، ولـو بلغ إلى درجـة الإضـرار فـإنـه يهـدد بـالقتـل، والضرب، بل وينفى إلى أبغض البلاد إليه.

كما كان الحال بالنسبـة لعبد الله بن عمـرو بن العاص، وابن عمـر، وأبي ذر، حسبما ألمحنا إليه.

لابد من أساليب أخرى :

ثم إن الحكام قد رأوا: أن كل ذلك لا يكفي لإشباع رغبة الناس في التعرف على الدين، وعلى عقائده ومفاهيمه، وأحكام. ولسوف تبقى لدى النـاس الرغبـة والإهتمام، بنيـل معارفـة والتعرف على مـا فيه من شـرائـع وأحكام، ومن سيرة وتاريخ، وعقائد وسياسات وغيرها.

وقد أصبح الإهتمام بذلك محسوسـاً وملموسـاً، فلابـد من معالجـة الأمر، بحكمة وروية وحنكة.

وقد كان من الواضح: أن مجرد إعطاء الفتـاوى لا يكفي، فقد كـان ثمـة حاجـة إلى تثقيف الناس، في مجـالات، وشؤون ومنـاحي مختلفـة: تاريخية، وسياسية، وتربوية، وعقيدية وغيرها.

فاتجهوا إلى اعتمـاد أساليب أخـرى، رأوا أنها قـادرة على حلّ هـذا المشكل، وتساعدهم على الخروج من هذا المأزق، الذي وجدوا أنفسهم فيه.

ونذكر هنـا بعضاً من مفـردات هذه الأسـاليب، التي اعتمدوهـا لسدّ الخلل ورأب الصدع، فنقول:

تشجيع الشعر والشعراء :

إن من الواضح : أن الشعر العربي له تأثير السحر على روح، وعقل وعـواطف الإنسان العـربي، الذي ينجـذب إليـه، ويقبـل بكـل مشـاعـره وأحاسيسه عليه.

ومن الـواضح : أن هـذا الأمر يجعـل الشعر قـادراً على القيام بـدورٍ فـاعلٍ وقـوي في مجال الإستئثـار بقسط من الإهتمام لـدى فريق كبيـر من الناس.

فلمـاذا إذن لا يعطى للشعـر هـذا الـدور، ليخفف من الأعبـاء التي أصبحت ترهق كاهل الحكم، في هذا الاتجاه.

ولأجـل ذلك نجـد أن المبـادرة لتنشيط الاتجـاه الأدبي، والاهتمـام بالشعر، قد جاءت من قبل نفس الخليفة الذي تبنّى السياسات التي أشرنـا إليها تجاه الحديث والقرآن، ونفّذها بدقة، ورسّخها بحزم، وحـافظ عليها بقوة.

فأمر بكتـابة الشعـر، والإحتفاظ بـه، فدوّنـوا ذلك عنـدهم، وكانت الأنصار تجدّده إذا خافت بلاه[1].

بل لقد روى لنا مالك في موطئه، في أواخر كتاب الصلاة أنـه بلغه : أن عمـر بن الخطاب بنى رحبـة في ناحيـة المسجـد، تسمى «البـطيحـاء» وقال :

«من كان يريـد أن يلغط، أو ينشد شعـراً، أو يرفـع صوتـه، فليخرج إلى هذه الرحبة»[2].

---

(١) الأغاني ط ساسي ج ٤ ص ٥ و٦.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠.

وحـاول أن يكتب شعر الشعـراء، فكتب إلى المغيـرة بن شعبـة بالكوفة، يطلب منه أن يجمع الشعراء، ويستشهدهم ما قالوا من الشعر في الجاهلية، والإسلام، ويكتب بذلك إليه[1].

وقـال عمر بن الخـطاب أيضـاً: تعلّمـوا الشعـر، فـإن فيـه محـاسن تُبتغى، ومساوىء تُتّقى[2].

ثم أكدت ذلك عائشة أم المؤمنين، حيث قـالت: «عليكم بالشعـر، فإنه يعرب ألسنتكم»[3].

ولسنـا نـدري إن كـانت تـرى: أن القـرآن وحـده، لم يكن يكفي لإعراب ألسنتهم؟ أو أن عمر كـان يرى: أن مـا في القرآن لا يكفي النـاس فيما يبتغونه من محاسن.

تعلّم الأنساب:

ورغم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد قـال عن علم الأنساب ـ حسبما روي عنه ـ: إنه علم لا يضرّ من جهله، ولا ينفع من علمه، وكذا روي عنه بالنسبة لعلم العربية، والأشعار، وأيام الناس[4].

إنّنا رغم ذلك نجد الخليفة الثاني عمر بن الخـطاب قد رتب إعـطاء الجند على أساس قبلي، يرتكز على ملاحظة أنساب الناس، وانتمـاءاتهم

---

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٥ عن كنز العمال ج ص ١٧٦ وعن الخطط للمقريزي ج ٤ ص ١٤٣.

(٢) زهرة الآداب ج ١ ص ٥٨.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠.

(٤) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و٣٠٢ و ٢٣٠ عن إحياء العلوم وغيره. وراجع: الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٩.

العرقية[1].

ثم هو يخطط البصرة والكوفة على أساس قبلي أيضاً.

وكان يحث على تعلّم الأنساب، مضمناً كلامه ما يتوافق مع التوجهات المقبولة والمعقولة، فيقول:

«تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»[2].

والملفت للنظر هنا: أن هذه العبارة نفسها قد نسبت إلى النبي(ص)[3].

وربما يكون النبي(ص) قد قال ذلك، فاستعان عمر بن الخطاب بهذا القول لتنفيذ سياساته في التمييز العنصري، وإجرائها، ولم يعد الأمر يقتصر على صلة الرحم، كما هو المفروض.

ومهما يكن من أمر، فإن معاوية أيضاً قد اختار دغفل بن حنظلة السدوسي، ليعلم ولده يزيد (لعنه الله) علم الأنساب[4] لا علم الفقه، ولا القرآن، ولا أحكام الدين.

أما الهدف من نسبة كلمة عمر إلى النبي(ص) فربما يكون هو إعطاءها حيوية وفاعلية، لتجد طريقها إلى وعي الناس، وإلى حياتهم العملية بيسر وسهولة.

وقد دافع البعض عن سياسة عمر في توجيه الناس نحو تعلم

---

(١) راجع كتابنا: سلمان الفارسي في مواجهة التحدي

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٢ والأنساب للسمعاني ج ١ ص ١١، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٦ عنه.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و ٢٣١.

(٤) الإستيعاب، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٨.

الأنسـاب، معتبـراً أنـه لابـد من معـرفـة نسب النبي(ص)، وقـريش، لأن الخلافة لا تجوز إلا في قريش، وإلا لادّعاها من لا تحل له، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من أحكام الزواج والمواريث(١).

أسرار الاعذار :

هكـذا يتمكن هؤلاء الـذين لم يقفـوا على حقيقـة، وأبعـاد وأسـرار سيـاسة الخليفـة، أو أنهم يتجـاهلونهـا عن سـابق عمـد وإصـرار ـ هكـذا يتمكنون ـ من اختلاق الأعـذار، التي ربما لا يتمكن الكثيـرون من السذج والبسطاء من اكتشاف خطلها وزيفها في الوقت المناسب!!

على أننا لا نجد أنفسنا مبالغين إذا قلنـا: إن أمثال هؤلاء المتمحلين لمثل هذه الأعذار الواهية إنما يريدون إصابة عصفورين بحجر واحد.

فهم في نفس الـوقت الذي يبعـدون فيـه أذهـان النـاس عن معـرفـة الحقيقـة التي يخشون من ظهـورها للنـاس، فيما يـرتبط بسياسـات حكـام يحتـرمونهم، تستهـدف طمس حديث وسنـة النبي(ص)، بـالاضـافـة الى سياسات لهـم تجاه القرآن أيضاً.

فإنهم يكونون قد أعـطوا أموراً ثبت زيفهـا وخطلهـا صفة الـواقعية، بحيث تبدو كأنها من الأمور المسلّمة، التي لا مجال للشك والشبهة فيها.

وذلك حينما يفترضون أن أمر الإمامـة لم يحسم، وأنه ليس مـوقوفـاً على النص، وإنما هي شائعة في جميع بـطون قريش. وأن النبي(ص) لم يعيّن الإمام والخليفة بعـده، بإسمـه وصفته، وحسبـه ونسبـه، ولـم يبـايعـه المسلمـون في غديـر خم، وليس ثمة تعـدٍ على أحد في هـذا الأمـر، ولا اغتصـاب لحق، قرره الله ورسـوله في مـوارد ومنـاسبـات كثيـرة، وبـطرق

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٧.

وأساليب مختلفة ومتنوعة .

فـلابد من تعلم الأنسـاب حتى إذا اغتصب أمر هـذه الأمـة ، وتغلّب متغلب ـ فلابد من متابعته وإطاعته ، بعـد التحقق من نسبه القـرشي ـ مهما كان جباراً وعاتياً ، وظالماً وجانياً . . .

هكـذا زيّنت لهم شيـاطينهم ، وابتكـرتـه لهم نفـوسهم المـاكـرة ، وأهواؤهم الداعرة ، وسيلقون غداً جزاءهم الأوفى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

البديل الاكثر نجاحاً والامثل :

أما البديل الذي كان أكثر نجاحاً في تحقيق مـا يصبوا إليـه الحكام ، فقد كان هو:

«علوم أهل الكتاب» .

وحيث إن هذا البديل قد كان أبعد أثراً ، وأكثر انتشـاراً ، فلا لابـد لنا من أن نورد بعض التفصيلات التي ربما تكون ضرورية لتكوين نظرة واقعية عن حقيقة ما جرى . فنقول:

نظرة العرب الى أهل الكتاب :

إننا كتمهيد لما نريد أن نقوله نذكـر: أن العرب قبل الإسلام كـانوا صفـر اليـدين من العلوم والمعـارف ، كمـا هـو ظـاهـر لا يخفى ، وسيـأتي التصريح به من أمير المؤمنين «عليه السلام» ومن غيره .

وكانوا يعتمدون في معارفهم ولا سيما فيما يرتبط بالنبوات ، والأنبياء وتـواريخهم ، وتواريـخ الأمم ، على أهل الكتـاب بصورة رئيسيـة ، وكانـوا مبهورين بالأحبار والرهبـان بصورة قـوية وظـاهرة ، ويعتبـرونهم أهم مصدر

للمعرفة لهم. بل هم ينظرون إليهم نـظر التلميذ إلى معلمـه بكل مـا لهذه الكلمة من معنى.

وقد رأينا: أن قريشاً ترسل رسولاً إلى أحبار يهـود المدينـة، للسؤال عن أمـر النبي(ص)، باعتبـار أنهم أهل الكتـاب الأول، وعنـدهم من علم الأنبياء ما ليس عند قريش[1].

ويقـول ابن عباس: «إنمـا كان هـذا الحي من الأنصـار ـ وهم أهـل وثن ـ مع هذا الحي من يهـود ـ وهم أهل كتـاب ـ وكانـوا يرون لهم فضـلاً عليهم في العلم؛ فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم»[2].

وسيـأتي: أنهم كانـوا يستشيرون أهـل الكتاب في أمـر الدخـول في الإسلام، ويعملون بمشورتهم أيضاً.

الاسلام يرفض هيمنة اهل الكتاب:

وقـد حاول القـرآن ونبي الإسـلام تخليص العـرب من هيمنـة أهـل الكتـاب، بالإستنـاد إلى ما من شـأنه أن يـزعـزع الثقـة بمـا يقـدمـونـه من معلومات، على اعتبار أنها لا تستند إلى أساس، بل هي محض افتـراءات ومختلقـات من عند أنفسهـم. وهـذا الأمـر وحـده يكفي لعـدم الثقـة بهـم، وبكل ما يأتون به.

---

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٩ وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٢٦١ وراجع: الإسرائيليات في كتب التفسير ص ١٠٩ وراجع: الدر المنثور ج ٢ ص ١٧٢ عن ابن إسحاق، وابن جرير.

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٧١/ ٧٢ والإسرائيليات في كتب التفسير ص ١٠٨ عنه.

فقد قال تعالى عنهم: إنهم ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾[1].

وانهم: ﴿يكتبون الكتاب بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً﴾[2].

وإنهم رغم أنهم يعرفون النبي(ص) كما يعرفون أبناءهم، ويجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل، فإنهم ينكرون ذلك بالكلية، وذلك حسداً من عند أنفسهم. كما يستفاد من بعض الآيات القرآنية الشريفة.

وقد تحدّث الله سبحانه عن صفات اليهود، ومكرهم وغشهم، وغير ذلك ما من شأنه تقويض الثقة بهم، في كثير من الآيات والمواضع القرآنية. واستقصاء ذلك يحتاج إلى توفر تام، وجهد مستقل.

ومن جانب آخر، فإننا نجد إصراراً أكيداً من الرسول الأكرم(ص) على إبعاد أصحابه عن الأخذ من أهل الكتاب، وعن سؤالهم عن شيء من أمور الدين.

فنهى «صلى الله عليه وآله» عن قراءة كتب أهل الكتاب[3].

وقال لأصحابه: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم، وقد أضلوا أنفسهم[4].

---

(١) النساء/ ٤٦ وراجع أيضاً: سورة البقر/ ٧٥ والنساء/ ٤١ والمائدة/ ١٣.

(٢) البقرة/ ٧٩.

(٣) أسد الغابة ج ١ ص ٢٣٥.

(٤) المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٣١٢ وج ٦ ص ١١٠ وفي ١١٢ عن ابن مسعود وكذا في ج ١ ص ٢١٣ وكشف الأستار ج ١ ص ٧٩ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٤ و١٧٣ وراجع: غريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٨ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن أحمد والبزار وابن أبي شيبة وحول كراهة النبي لهم أن يسألوا أهل=

وقـد اتضح لكـل أحد: أنـه(ص) كان يحب مخـالفتهم في كثير من الأشياء[1]، حتى قالت اليهود: ما يريد هذا الرجـل أن يدع من أمـرنا شيئـاً إلا خالفنا فيه[2].

وقد استأذنـه عبد الله بن سـلام بأن يقيم على السبت، وأن يقـرأ من التـوراة في صلاتـه، فلم يأذن لـه[3]. وسيأتي أنـه لم يـطع النبي(ص) في ذلك أيضاً.

مدارس «ماسكة»:

وقد كان من المفروض: أن يستجيب المسلمون لإرادة الله ورسـوله هذه، لا سيما، مع التعليل والتوضيح الذي يذكـره القرآن، ونبي الإسـلام لهذا المنع، كقوله(ص): لن يهدوكم، وقد أضلوا أنفسهم، أو قوله: إنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، وغير ذلك.

ولكن الأمر الذي يثير عجبنا هو أننا نجد: أن بعض مشاهير الصحابة يستمر على التعلم من أهل الكتاب. وكان بعضهم ـ كـالخليفة الثـاني عمر بن الخـطاب ـ يقصدهم إلى مـدارسهم في المدينـة، وتسمى «ماسكـة».

= الكتاب راجع: الإسرائيليات في كتب التفسير ص ٨٦ وكنز العمال ج ١ ص ٣٤٢ و٤٤٢.

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩٥ في موضعين، والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ١٥٤ وستأتي بقية المصادر في الجزء الثالث من هذا الكتاب حين الحديث حول صيام يوم عاشوراء.

(٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٥٠ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ١٥ ومسند أبي عوانة ج ١ ص ٣١٢ والمدخل لإبن الحاج ج ٢ ص ٤٨.

(٣) راجع: السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٣٠.

وكان هو أكثر الصحابة اتياناً لهم. وزعموا أنهم يحبونه لأجل ذلك[1].

الاصرار الى حد الاغتصاب :

وقد جاء عمر بن الخطاب إلى الرسول(ص) بترجمة للتوراة، وجعل يتلوها على النبي(ص)، ووجه النبي(ص) يتمعّر - أي يتقبّض - وقال له رسول الله :

«أمهوّكون أنتم؟! لقد جئتكم بها نقية بيضاء، والله، لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»[2].

---

(١) راجع حول ذلك: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٣/ ١٢٤ وكنز العمال عن كلامه وعن الشعبي وعن قتادة والسدى ج ٢ ص ٢٢٨ والدر المنثور ج ١ ص ٩٠ عن ابن جرير، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، وابن أبي حاتم. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٠٧ و ١٠٨. وكون اسم مدارس اليهود (فاشلة) مذكور في مصادر أخرى.

(٢) للحديث ألفاظ مختلفة وله مصادر كثيرة، فراجع على سبيل المثال:

المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ١١٣ وج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١١١ وتقييد العلم ص ٥٢ وفي هامشه عن مصادر أخرى وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٢/ ٥٣ وراجع ص ٥٠ والفائق ج ٤ ص ١١٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٣٨٧ و ٤٧٠/ ٤٧١ وج ٤ ص ٢٦٦ وغريب الحديث ج ٤ ص ٤٨/ ٤٩ وج ٣ ص ٢٨ و ٢٩ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٣ وقال: تفرد به أحمد وإسناده على شرط مسلم ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٠٨ وكنز العمال ج ١ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ عن عدة مصادر والبحار ج ٧٣ ص ٣٤٧ وج ٢ ص ٩٩ ط مؤسسة الوفاء، والدعوات للراوندي ص ١٧٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٢٦/ ١٢٧ وج ١ ص ٢٣٥ والنهاية في اللغة ج ٥ ص ٢٨٢ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٦٦٦ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٢ و ١٧٤ و ١٧٣ وسنن الدارمي ج ١ ص ١١٥ و ١١٦ والمقدمة لإبن خلدون ص ٤٣٦ والضعفاء الكبير ج ٢ ص ٢١ وصفة الصفوة ج ١ ص ١٨٤ واليهود واليهودية ص ١٤ والسيرة =

وهكذا فعلت حفصة ـ حسبما يروى ـ مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهكذا أيضاً كان موقفه(ص) منها[1].

ولم يكتف(ص) بالقول وبالتغيّظ على من يأخذ من أهل الكتاب، بل باشر إتلاف ما كتبوه عنهم بنفسه.

فقد روي أن عمر بن الخطاب جاء إلى النبي(ص) بشيء كتبه عن أحد اليهود، فجعل(ص)، يتتبعه رسماً رسماً، يمحوه بريقه، وهو يقول:

«لا تتبعوا هؤلاء؛ فإنهم قد هوكوا وتهوكوا، حتى محا آخره حرفاً حرفاً»[2].

كل ذلك لم ينفع:

ولكن ما يُؤسف له هو أنه رغم صراحة القرآن، ورغم جهود النبي(ص) لمنع الناس من الأخذ من أهل الكتاب، فقد استمر كثيرون على الأخذ عنهم. والتلمّذ على أيدي من أظهر الإسلام منهم، كما سنشير إليه ان شاء الله تعالى. وقد شجعتهم السلطات على رواية أساطيرهم بأساليب وطرق مختلفة. كما سنرى.

عود على بدء:

وبعدما تقدم نقول: إنهم حين منعوا الناس من السؤال عن معاني

= الحلبية ج ١ ص ٢٣٠ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٩ وراجع: كشف الأستار ج ١ ص ٧٩ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن أحمد، وابن أبي شيبة، والبزار والإسرائيليات في كتب التفسير ص ٨٦ وأضواء على السنة المحمدية ص ١٦٢ والقصاص والمذكرين ص ١٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١٠٢.

(١) المصنف للصنعاني ج ١١ ص ١١٠ وج ٦ ص ١١٣ و ١١٤.

(٢) حلية الأولياء ج ٥ ص ١٣٦ وكنز العمال ج ١ ص ٣٣٤.

القرآن، ورواية حديث رسول الله(ص)، وكتابته، وواجهتهم مشكلة إيجاد البديل، ورأوا: أن الحل الأفضل هو توجيه الناس إلى ما عند أهل الكتاب، فإن ذلك ينسجم مع الخلفيات التي كانت لدى الكثيرين، ويدفع الآخرين للتعرف على ما عند هؤلاء الناس من عجائب وغرائب، ثم هو يخفف من حدة الضغوطات التي يتعرضون لها فيما يرتبط باهتمام الناس بالمعارف الدينية.

وتبقى مشكلة الفتوى، وهي مشكلة سهلة الحل، وقد وجدوا لها التدبير المناسب والمعقول بنظرهم، كما سنرى.

أما كيف وجهوا الناس نحو علوم أهل الكتاب، فذلك هو الأمر المهم والحساس، الذي لابد لنا هنا من الإشارة إلى بعض فصوله وشواهده، فنقول:

المرسوم العام:

لقد كان لابد لهم بادىء ذي بدء من إعطاء رواية الإسرائيليات جوازاً شرعياً، مستنداً إلى النبي(ص)، ليقبله الناس، وليكون حجة على من يريد أن يعترض، فكان أن أصدروا مرسوماً عاماً، منسوباً إلى رسول الله(ص) يقول:

«حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج».

كما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري[1].

---

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ١٦٥ ط سنة ١٣٠٩ هـ. والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ١٠٩ و ١١٠ وج ١٠ ص ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ وهوامشه والجامع الصحيح ج ٥ ص ٤٠ وسنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ وسنن الدارمي ج ١ =

وبذلك يكونون قد سمحوا لأهل الكتاب بأن ينشروا أساطيرهم، ويشيعوا أباطيلهم، وذلك بصورة شرعية، ورسمية، ولا يمكن الإعتراض عليها، لا سيما، وأنهم قد دعموا ذلك بمزاعم أخرى من قبيل ما زعموه من أن النبي(ص) كان يحدثهم عن بني إسرائيل عامة ليله، حتى يصبح[1].

وقولهم: إنه(ص) قد أمر عبد الله بن سلام بقراءة القرآن والتوراة، هذا ليلة هو، وهذا ليلة[2].

اصل الحديث:

والظاهر هو أن حديث: حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ليس كذباً كله، بل هو - فيما نظن - تحريف للكلمة المأثورة عن رسول

= ص ١٣٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٦ و١٣ و٥٦ وج ٢ ص ٢١٤ و ١٥٩ و٢٠٢ و٤٧٤ و٥٠٢ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٠ و٤١ وذكر اخبار أصبهان ج ١ ص ١٤٩ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ١٠٩ والأسرار المرفوعة ص ٩ والمجروحون ج ١ ص ٦ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ والمعجم الصغير ج ١ ص ١٦٦ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٢٩ و١٣٥ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٩٠ و٩١ و٩٢ و١٠٠ و١٠٣ و١٠٥ وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٤ و٢٢١ والبداية والنهاية ج ١ ص ٦ وج ٢ ص ١٣٢ و١٣٣ وتقييد العلم ص ٣٠ و٣١ و٣٤ وشرف أصحاب الحديث ص ١٥ و١٤.

(١) راجع: سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٩١ وج ٨ ص ٢٦٤ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤١ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٤٤ وص ٤٣٧ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٢ و١٣٣ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٣٨ و٣٤٥ عن أبي داود وابن خزيمة، وأحمد، والطبراني، والهيثمي.

(٢) راجع: ذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٨٤.

الله (ص) :

حـدثوا عني ولا حـرج، ومن كذب عليّ متعمـداً فليتبـوأ مقعـده من النار.

حسبما رواه أبو هريرة!! وأبو سعيد الخدري ، وأنس. . .[1].

والأولان بالإضافة إلى ابن عمرو بن العـاص هم الذين ينسب إليهم ذلـك الحديث المحـرف. إلا أن يكون المـراد من الحديث: حـدثوا بمـا حدثكم به من مخازي وإنحرافـات بني اسرائيـل ولا حرج، ويكـون هؤلاء النـاس قد اساؤا فهم هـذا الحـديث، واستفـادوا منـه لتنفيـذ سيـاسـاتهم ومآربهم.

خطوة اخرى على الطريق :

وبعـد هذا التمهيـد، فقد كـان من الطبيعي أن نتـوقـع منهم التقـدم خـطوة أخرى بـاتجاه إعـطاء إمتيازات لأهـل الكتاب، فقـد سمح الخليفـة الثاني لكعب الأحبار بأن يقرأ التوراة آناء الليل والنهار[2].

افتراض لا يجدي :

ونريد أن نفترض مسبقاً، وقبـل الدخـول في تفاصيـل القضايـا: أن

---

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٢٨ و ١٣٥ و ١٣٦ عن أحمد ومسلم، وأبي داود، وابن عساكر، وصحيح مسلم ج ٨ ص ٢٢٩ المصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢٦٠ وتقييد العلم ص ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٧٨.

(٢) راجع: غريب الحديث ج ٤ ص ٢٦٢ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٣ والفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٧ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٩٦ والفائق للزمخشري ج ٢ ص ٢٣٦.

حديث: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، قد قاله رسول الله (ص) حقيقة، وبلا ريب.

ولكن هذا الافتراض لا يجدي، ولا يثبت به الرخصة بالأخذ عن أهل الكتاب، والركون إليهم، ورواية أباطيلهم، وأساطيرهم.

إذ أن هذا التعبير إنما يفيد جواز نقل ما وصل إليهم من أخبار بني إسرائيل الثابتة والمعلوم صحتها، مما أخبرهم الله ونبيه به. حيث كانوا يتوهمون عدم جواز روايتها وتداولها، فورد الترخيص لهم بذلك.

لا أن يأخذوا عن علماء أهل الكتاب ما يصّدرونه لهم من غثّ وسمين، وصحيح وسقيم.

شيوع الاخذ عن اهل الكتاب:

ومهما يكن من أمر، فإن الناس كانوا يأخذون من كعب الأحبار، الذي كان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية[1] وعن وهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وغيرهم من علماء وأحبار أهل الكتاب، الذين أظهروا الإسلام.

قال الكتّاني: «وأخذ كثير من عليّة الصحابة عن كعب الحبر معروف»[2].

ولكي لا نكون قد أهملنا الإشارة إلى بعض هؤلاء الذين أخذوا عن أهل الكتاب، فإننا نكتفي بتقديم نموذج بسيط جداً من أسماء هؤلاء، مع الماحة في الهامش إلى نموذج من المصادر أيضاً، التي نجد فيها ما يؤيد

---

(١) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤٨٩ والبداية والنهاية ج ١ ص ١٨.
(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٧.

أخذ من ذكرنا أسماءهم عن علماء اليهود والنصارى.

فراجع ما يؤثر في هذا المجال عن: أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعطاء بن يسار، وعوف بن مالك، وسعيد بن المسيّب، وزرارة بن أوفى، وروح بن نباغ، وعطاء بن يزيد، وشهر بن حوشب، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مغفل، وعبد الله بن الحرث، وأنس، وعبد الله بن حنضلة، وأبي الدرداء، ومقاتل بن سليمان، بل لقد نسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً[1].

هذا إلى جانب عشرات بل مئات آخرين، فراجع تراجم علماء أهل الكتاب، وانظر من روى عنهم ليتضح لك ذلك بصورة جلية[2].

---

(١) راجع في ذلك كلاً أو بعضاً: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١١٠ و١١٧ و١٦٠ و١٦١ و١٢٦ و١٥٤ و١٦٨ وفجر الإسلام ص ٢٠١ و١٦٠ وأضواء على السنة المحمدية ص ١١٠ و١٢٥/ ١٢٦ و١٧٢ و١٧٣، ودائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٢٠ وج ١١ ص ٥٨٢/ ٥٨٣ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٧ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٣٩ وج ١ ص ٥١١/ ٥١٢ وجامع البيان ج ١٧ ص ١٠ ومجلة المنار، الجزء الأول، المجلد ٢٦ ص ٦١٥ و٧٨٣، والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ١٣١ / ١٣٢ ومنحة المعبود ج ١ ص ١٤٠ والزهد والرقائق ص ٤٣٤ و٥٣٤ وربيع الأبرار ج ١ ص ٥٥٩ والسيرة الحلبية ج ١ ص ٢١٧ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٦ و٣٢٧ إختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث) ص ١٩٦ وميزان الإعتدال ج ٤ ص ١٧٣ ترجمة مقاتل.

(٢) راجع تراجمهم في تهذيب التهذيب للعسقلاني، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وميزان الإعتدال، ولسان الميزان، وتهذيب الكمال، وغير ذلك.

الإرجاعات الصريحة :

وقد كان بعض الصحابة المتأثرون بأهل الكتاب يوصون بأخذ العلم عنهم. فقد روي: أنه حينما حضرت معاذاً الوفاة أوصاهم: أن يلتمسوا العلم عند أربعة وهم: سلمان، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وعبد الله بن سلام، الذي كان يهودياً فأسلم[1].

وأوضح من ذلك وأصرح ما روي من أن رجلاً سأل إبن عمر عن مسألة، وعنده رجل من اليهود، يقال له: يوسف، فقال: سل يوسف، فإن الله يقول: ﴿**فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون**﴾ .

زاملتا عبد الله بن عمرو بن العاص :

وفي سياق الحديث عن الأخذ عن أهل الكتاب بعد أن ترخّص الناس بذلك، وبدأ أحبارهم وعلماؤهم في نشر أساطيرهم بجد ونشاط، نلاحظ: أن بعض الصحابة يكاد يكون متخصصاً في النقل عنهم، وفي نشر أباطيلهم وأساطيرهم.

فها نحن نجد: أن كل من يتحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص لابد أن يضع في حسابه: أن يذكر الزاملتين اللتين يدّعي ابن عمرو: أنه قد وجدهما في حرب اليرموك مملوءتين كتباً من علوم أهل الكتاب، فكان يحدّث عنهما بأشياء كثيرة من الإسرائيليات[2].

---

(١) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٦ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٠٥. الإيضاح ص ٤٥٦.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج ١ ص ٢٤ وتفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ عن مسند أحمد، وعن فتح الباري. وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٢ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و١٤٦ و١٤٧ و١٥٣ و٢٠٧ و٩١ و٩٢.

وقد قرر بعض المؤلفين[1]: أن ابن عمرو إنما اعتمد في الرخصة بذلك على ذلك المرسوم العام، الذي أشرنا إليه فيما سبق، وهو:

حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج.

مع أنه قد تقدم: أن الحديث ـ لو صح ـ فالمقصود به رواية الحديث الثابت صحته، والمأخوذ من النبي(ص)، لا من علماء بني إسرائيل. بالإضافة إلى احتمال آخر ذكرناه هناك.

لماذا كثرة تلامذة كعب الأحبار:

إن من يراجع كتب تراجم الصحابة والتابعين يجد الكثير من الروايات رواها رواتها عن خصوص كعب الأحبار، ولو بالواسطة، الأمر الذي يشير إلى كثرة تلامذة هذا الرجل، وشدة اهتمام فريق من الناس بالأخذ عنه.

ولعل سبب ذلك هو تلك الثقة الكبيرة التي أولاه إياها الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، كما يعلم من مراجعة كتب الحديث والتاريخ والتراجم. وقد قرضه الخليفة أكثر من مرة، ومن ذلك أنه حينما تزلف له كعب بما راق له، قال:

«. . . ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون»[2].

ثم جاء معاوية بن أبي سفيان ليظهر المزيد من الإهتمام بكعب، وليمنحه المزيد من الأوسمة، وكلماته فيه وتقريظاته له معروفة

(١) الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و١٥٣ وراجع ص ٩١ و٩٢.

(٢) لباب الآداب ص ٢٣٤.

ومشهورة[1].

هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك المرسوم العام في ترغيب الناس بما عند أهل الكتاب، حسبما تقدم.

ابو هريرة يروي عن كعب :

وقد أفاد كعب من هذه التقريظات، واستخدمها في جلب المزيد من التلامذة إلى حظيرته، وبدأ ينشر على تلامذته ما شاءت له قريحته، ودعته إليه أهدافه.

وترخص الناس في الرواية عنه، حتى كان أبو هريرة يروي عن كعب، كما يروي عن رسول الله(ص)، وقد روى حديثاً في خلق السماوات والأرض حكموا عليه بأن أبا هريرة إنما تلقاه عن كعب[2].

ويقول بشير بن سعد ـ كما روي عنه ـ: «إتقوا الله وتحفّظوا من الحديث، فوالله، لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدث عن رسول الله، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله(ص)»[3].

فترى: أن أبا هريرة يجعل حديثه عن كعب، إلى جانب حديثه عن رسول الله(ص). ولا يجد غضاضة في أن يحدث في مجالسه عنهما معاً!!

---

(١) راجع على سبيل المثال: الإصابة، والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٢٦ عن الجاسوس ص ٥٠٢.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج ١ ص ١٧.

(٣) راجع: البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦ وفي هامشه عن: تاريخ ابن عساكر ج ١٩ ص ١٢١ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير

وهذا، ربما يكون السبب في صدور الإجازة له بالتحديث بعد أن كان ممنوعاً من ذلك.

كعب الاحبار حكماً :

وسرعان ما أصبح كعب الأحبار شخصية مرموقة، يحتكم إليها حتى خليفة المسلمين، ليجد عندها الجواب الكافي والشافي، والحكم العادل والفاصل فقد روى المفسرون: أن خلافاً وقع بين معاوية وابن عباس في قراءة جملة: «عين حمئة». كما يقول ابن عباس. أو: «حامية» كما يقول معاوية: فاتفقا على تحكيم كعب الأحبار؛ فسألاه: كيف تجد الشمس في التوراة؟!

فقال: في طينة سوداء.
فوافق جوابه كلام ابن عباس[1].

ولا ندري كيف صار كلام كعب دليلاً على صحة الآية القرآنية بهذا النحو أو بذاك؟.

ومن الذي قال: إن كعب الأحبار لم يكن مسبوق الذهن بالآية القرآنية، فجاء بنص ينسجم معها حذراً من المواجهة مع صحابة رسول الله(ص) لو أنه جاء بما يخالف القرآن.

ويلاحظ: أن معاوية ـ كما ذكرته رواية في الدر المنثور ـ قد أرسل أولاً إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، فوافق معاوية. ثم سأل كعب الأحبار، فأجابه بما وافق ابن عباس[2].

---

(١) راجع: تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ وراجع: الدر المنثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

(٢) راجع: الدر المنثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق وسعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

وفي نص آخر: أن المخالفة كانت بين ابن عباس، وعمرو بن العاص[1].

مع أن ابن عمرو يأخذ من كتب أهل الكتاب، كما كان يأخذ كعب.

بردة كعب :

وقد بلغ مقام كعب عند معاوية مبلغاً عظيماً، جعله يصرّ عليه هو شخصياً بأن يتولى مهمة القصص، كما أسلفنا.

بل لقد صار هذا الرجل من مواضع البركة لهم، حتى ليقول الكتاني :

«تغالي معاوية في بردة كعب معروف»[2].

رشوات كعب :

وقد كان كعب يعرف كيف يهيمن على عقول الناس، وينال ثقتهم، ويكتسب تأييدهم. وكان أيضاً من أعرف الناس بمفاتيح قلوبهم، وكيف؟ ومتى؟ وبأية صورة يوزع الرشاوى على أتباعه، والمعجبين به، ليحتفظ بولائهم، وحبهم، وثقتهم إلى أبعد مدى.

وقد تحدثنا عن بعض من ذلك فيما سبق، حين الحديث عن كيد وتهويلات أهل الكتاب. ونشير هنا إلى بعض آخر من ذلك أيضاً، فنقول :

ألف: كعب وخلافة علي «عليه السلام»:

لقد كان كعب الأحبار على علم بالتوجهات العامة لسياسات الحكم

---

(١) الدر المنثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور وابن المنذر.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٤٦.

تجاه علي «عليه السلام» وأهل بيتـه، ولـم يكن ليخفى عليه: أن ثمـة خطة لإبعادهم عن الخلافة وإبعادها عنهم بمختلف الأساليب.

وعلى هـذا الأساس نـلاحظ: أنه حين استشـار عمـر كعبـاً في أمـر الخلافة، وطرح له أسماء المرشحين لها، فلما انتهى إلى اسم علي «عليه السـلام»، نرى كعبـاً يرفض أن يكـون لعلي «عليه السـلام» نصيب فيهـا، بشدة وقوة[1].

وما ذلك إلا لأنه كان على علم بالسياسات الخفية في هـذا الإتجاه، وكان يعلم أيضاً: أن رفضه هذا كان يروق للخليفة، وينسجم مع تـطلعاتـه وتدبيراته، وطموحاته المستقبلية.

ب: لقب الفاروق:

وبالنسبة لعمـر نفسه، فـإننا نجـد أهل الكتـاب يتزلفـون له بـطريقة أخرى أيضاً، وذلك حينما منحوه لقب «الفاروق» الذي كان يعجبـه ويروق له.

يقول النص التاريخي: «بلغنا: أن أهل الكتاب أول من قال لعمـر: «الفاروق». وكان المسلمون يأثرون ذلك من قولهم. ولم يبلغنا: أن رسول الله (ص) ذكر من ذلك شيئاً»[2].

وربمـا يظهـر من رواية الـطبري: أن الـذي سماه بـذلـك هـو كعب

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٨١.

(٢) الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٣ قسم ١ ص ١٩٣ وتاريخ عمر بن الخطاب لإبن الجوزي ص ٣٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ١٣٣ وتاريخ الأمم والملوك ط الإستقامة ج ٣ ص ٢٦٧ حوادث سنة ٢٣ وراجع: ذيل المذيل (مطبوع في آخر تاريخ الطبري).

الأحبار نفسه[١].

وواضح: أن منح هذا اللقب للخليفة قد يكون رشوة، وقد يكون مكافأة له على إفساحه المجال لأهل الكتاب لنشر ترهاتهم وأباطيلهم في المسلمين بعد أن حُرِم المسلمون من حديث نبيهم رواية وكتابة، ومن قرآنهم أيضاً، حسبما ألمحنا إليه.

ج: كعب يقرّض أبا هريرة:

ومما يدخل في هذا السياق ما قاله كعب الأحبار، وهو يقرّض أبا هريرة:

«ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة»[٢].

ولا ندري من أين حصل أبو هريرة على علوم التوراة، وكيف عرف ما فيها دون أن يقرأها. وهل يمكن أن يوجد شخص غير هذا الرجل يستطيع أن ينال علم شيء دون أن يطلع عليه، ويعرف ما فيه؟!.

د: محاولة رشوة ابن عباس:

قالوا: كان ابن عباس يقرأ: «في عين حمئة» فقال كعب: ما سمعت أحداً يقرؤها كما هي في كتاب الله غير ابن عباس؛ فإننا نجدها في التوراة: في حمئة سوداء[٣].

وقد تقدم ما يدل على أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد ذكر: أنه

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٦٧.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٨ وتذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٣٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠ والسنة قبل التدوين ص ٤٣٣ عن الإصابة ج ٧ ص ٢٠٥.

(٣) الدر المنثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور، وابن المنذر وابن أبي حاتم.

يوجد في التوراة نص آخر يختلف عما ذكره كعب الأحبار، فراجع ما ذكرناه تحت عنوان: «كعب الأحبار حكماً».

ومهما يكن من أمر فإننا نقول: إن كعباً يريد بكلامه هذا مع ابن عباس: أن يرمي عصفورين بحجر واحد.

فهو من جهة يقدم رشوة إلى ابن عباس، ليكتسب حبه وثقته، وإعجابه برجل عنده علم التوراة.

ومن جهة ثانية يكون قد كرّس في أذهان الناس: أن هذه التوراة التي بين أيديهم هي الكتاب المنزل على موسى، وليست محرفة، كما يزعمون، وعلى هذا الأساس، فلابد من تعظيمها، والإستفادة مما فيها من علوم، ومعارف.

هـ: كعب يقرّض ابن عمرو بن العاص:

وأما عن تقريظات كعب لعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد روي عن عبد الله بن السلماني قوله: «إلتقى كعب الأحبار، وعبد الله بن عمرو. فقال كعب: أتطّير؟!

قال: نعم.

قال: فما تقول:

قال: أقول: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا رب غيرك، ولا حول ولا قوة إلا بك.

فقال: أنت أفقه العرب؛ إنها لمكتوبة في التوراة كما قلت»[1].

وحسبنا ما ذكرناه، فإن المقصود هو الإلماح والإشارة لا الإستقصاء.

---

(١) الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٤ ص ٢٦٨ ط صادر.

سحرة بني اسرائيل يركزون على التوراة :

وإذا رجعنا إلى كتب التاريخ والحديث فسوف نجد : أن علماء أهل الكتاب كانوا يمارسون على الناس طريقة الإرهاب الفكري ، حيث يظهرون لهم : أنهم يعرفون كل شيء ، لأن التوراة مكتوب فيها كل شيء ، حتى الأرض شبراً شبراً .

قال كعب الأحبار لقيس بن خرشة لاعتراضه عليه ، حين أخبره بما يجري على أرض صفّين :

«ما من الأرض شبر إلا مكتوب في التوراة ، الذي أنزل الله على موسى ، ما يكون عليه ، وما يخرج منه إلى يوم القيامة»[١] .

وفي نص آخر قال : «ما من شيء إلا وهو مكتوب في التوراة»[٢] .

ونقول :

إن التوراة التي تحوي كل هذه التفاصيل لابد أن تكون مئات بل آلاف المجلدات . ولو صح أن توراة موسى كان فيها كل ذلك ، فمن الذي يضمن أن تكون التوراة الحاضرة هي نفس تلك ، ونحن نرى : أنها تفقد كل ذلك الذي يدعون أنه يوجد فيها .

ومهما يكن من أمر ، فقد أنشد الحطيئة بيتاً من الشعر ، فادّعى كعب الأحبار فوراً : أنه مكتوب في التوراة .[٣]

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ٦ ص ٤٧٦ والدر المنثور للسيوطي ج ٣ ص ١٢٥ عنه وعن الطبراني .

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٨٢ عن أضواء على السنة المحمدية ص ١٤٠ .

(٣) المحاسن والمساوي ج ١ ص ١٩٩ .

ودعـوى كعب وجود كثيـر مما يتفق أمـامه: أنـه مذكـور في التـوراة بهدف كسب ثقة الناس بعلمه وبمعـارفه، ورفـع شأن التـوراة في أعينهم، كثير لا مجال لتتبعه هنا.[1]

تعظيم وتقديس التوراة:

ومن أساليبهم التي ترمي إلى جعل الناس يقدسون توراتهم المحرفة التي يتداولونها، ما زعمـوه من أن رسول الله «صلى الله عليـه وآله» قـد قام للتوراة[2].

ثم جاء الحكم بحرمة مس التوراة والإنجيل للجنب[3].

وكـان أبو الجلد الجـوني يقرأ القـرآن كل سبعـة، ويختم التوراة في ستة أيام نظراً؛ فإذا كان يوم ختمها حشد إلى ذلك ناساً. وكان يقـول: كان يقال: تنزل عند ختمها الرحمة[4].

كما أن وهب بن منبه قد أجاز النظر في التوراة وكتابتها[5].

وكـانوا يستشهـدون لبعض القضايـا التاريخيـة بـأنهـا قـد وردت في

---

(١) راجع على سبيل المثال: تاريخ عمر بن الخطاب لإبن الجوزي ص ٢٤٦ وبهجة المجالس ج ١ ص ٣٦٨. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ٩٥ عن مسند أحمد.

(٢) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٣٠ عن شرح المنهاج لإبن حجر الهيثمي وغيره.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٣١.

(٤) الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٧ ص ١٦١ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٨ / ٢٢٩.

(٥) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٨٨ عن ابن حجر.

التوراة، ومن أمثلة ذلك: أن ابن دحية قد كذب الرواية التي تقول: إن هارون مدفون في أحد؛ لأنه قدم هو وأخوه موسى إلى الحج أو العمرة، فمات هناك، فواراه أخوه موسى فيه.

قال ابن دحية: «هذا باطل بيقين، وإن نص التوراة: أنه دفن بجبل من جبال بعض مدن الشام[1].

اصرار مسلمة اهل الكتاب على العمل بالتوراة:

وتشير النصوص التي بين أيدينا إلى أن الذين أسلموا من أهل الكتاب قد استمروا على تعظيم توراتهم وعلى العمل ببعض ما فيها ـ كما ذكره المفسرون لآية ـ **﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة﴾**[2].

وقد روي أن عبد الله بن سلام، وثعلبة، وابن يامين، وأسد، وأسيد بني كعب، وسعيد بن عمرو، وقيس بن زيد. وكلهم من يهود. جاؤا إلى رسول الله (ص)، فقالوا: يا رسول الله، يوم السبت كنا نعظمه، فدعنا فلنسبت فيه. وإن التوراة كتاب الله، فدعنا فلنقم بها بالليل. فنزلت الآية[3]: **﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة﴾**

وفي نص آخر: «أن ابن سلام وغيره ممن أسلم من يهود استمروا على تعظيم السبت، وكراهة أكل لحم الإبل، وشرب لبانها؛ فأنكر ذلك عليهم المسلمون. فقالوا: إن التوراة كتاب الله، فنعمل به أيضاً، فأنزل الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة[4].

(١) السيرة الحلبية ج ٢ ص ٢١٦.
(٢) الدر المنثور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن أبي حاتم.
(٣) الدر المنثور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن جرير.
(٤) السيرة الحلبية ج ٢ ص ١١٥.

وتقدم أن الخليفة الثاني قد سمح لكعب الأحبار بأن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف النهار.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع:

القصاصون يثقفون الناس رسمياً :



القصص الحق :

إنـه لا ريب في أن القصص حينما يكـون حقاً، وفي خـدمة الحق، ووسيلة لتـوعية النـاس، وتعريفهم بـواجباتهم، فـإنه يكـون حينئذٍ محبـوباً ومطلوباً لله تعالى، وقد قال عز من قائل:

﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾[1].

وحينمـا طلب الصحابـة من النبي (ص) أن يقص عليهم، نزل قـوله تعالى:

﴿نحن نقص عليـك أحسن القصص بما أوحينـا إليك هـذا القرآن، وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾[2].

وروي أن سعـد الإسكـاف قـال لأبي جعفـر: إني أجلس فـأقص؛ وأذكر حقكم وفضلكم!

---

(١) سورة آل عمران/ ٦٢.

(٢) سورة يوسف/ ٣. وراجع: جامع البيان ج ١٢ ص ٩٠ والدر المنثور ج ٤ ص ٣ والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ١١٨ وراجع ج ١٥ ص ٢٤٨.

قال: وددت أن على كل ثلاثين ذراعاً قاصاً مثلك[1].

وكان أبان بن تغلب «قاص الشيعة»[2].

وكان عدي بن ثابت الكوفي المتوفي سنة ١١٦ هـ. إمام مسجد الشيعة وقاصهم[3].

هذا هو رأي الإسلام، وصريح القرآن، ونهج أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة وموقفهم.

ولكن الأمر بالنسبة لسياسات الآخرين، وأهدافهم من هذا الأمر، لم يكن بهذه البساطة، بل هو يختلف تماماً مع هذا الذي ذكرناه بصورة حقيقية وأساسية، ولتوضيح ذلك نقول:

الطريقة الذكية:

سبق أن قلنا: إنه قد كان لابد للحكم من إشغال العامة، وملء الفراغ الروحي والنفسي الذي نشأ عن إبعاد العلماء الحقيقيين عن التعاطي مع الناس، وتثقيفهم وتربيتهم.

وبعد أن استقر الرأي على إعطاء دور رائد لأهل الكتاب في هذا المجال، فقد اتجه الحكام نحو استحداث طريقة جديدة، من شأنها أن تشغل الناس، وتملأ فراغهم، وتوجد حالة من الطمأنينة لديهم، مع ما تقدمه لهم من لذة موهومة، ولكنها محببة. مع الإطمئنان إلى أن هذه

---

(١) راجع: إختيار معرفة الرجال ص ٢١٤/ ٢١٥ وجامع الرواة ج ١ ص ٣٥٣ وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٢ ومنتهى المقال ص ١٤٤ ونقد الرجال ص ١٤٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٣٢٤ ومعجم رجال الحديث ج.٨ ص ٦٨/ ٦٩.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٣٦.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ١٠٠ ـ ١٢٠ هـ) ص ٤١٨ و ٤١٩.

الطريقة لا تؤدي إلى إحراج الحكام في شيء، بطرح أيٍ من الأمور الحساسة، التي لا يريدون التعرض لها، أو المساس بها.

وهذه الطريقة هي السماح بالقصص لمسلمة أهل الكتاب، من الأحبار والرهبان، حيث ينشرون في الناس ما شاؤوا من أساطير وترّهات، ويذهبون بأوهام الناس وخيالاتهم في آفاق الخواء والهباء، ثم يقذفون بها في أقبية الأحلام الصفيقة، أو في أغوار النسيان العميقة والسحيقة.

وأهل الكتاب هم أجدر وأبرع من تصدى لهذا الأمر، وأولى من حقق الغاية المنشودة، لأن العرب كانوا إلى عهد قريب يحترمونهم، ويثقون بهم وبعلمهم، ولم يستطع الإسلام ـ رغم ما قام به من جهود ـ أن ينتزع هذه النظرة التي لا تستند إلى أساس موضوعي من النفوس المريضة أو الضعيفة.

وقد قام أحبار أهل الكتاب بالمهمة التي أوكلت إليهم خير قيام، وحققوا كل أهداف الحكم والحاكمين، وأهدافاً أخرى كانوا هم أنفسهم يسعون إليها، ويعملون ليل نهار في سبيل الوصول والحصول عليها. وإذا كانوا في السابق يعملون في السر والخفاء،فها هم اليوم يمارسون نشاطهم جهراً وبطلب من الحكم القائم بالذات.

اعطاء الشرعية :

وقد مارسوا نشاطهم ودورهم هذا في ظل قرار رسمي حكومي، يقضي باحتلال أهل الكتاب للمساجد، وأولها مسجد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» في المدينة، ليشغلوا الناس بما يقصونه عليهم من حكايا بني إسرائيل، وأي شيء آخر يروق لهم، ويخدم الأهداف التي يعملون من أجلها وفي سبيلها.

وكان تميم الداري، الذي هو في نظر عمر بن الخطاب خير أهل

المدينة[١] قد طلب من الخليفة الثاني أن يقص، فسمح له، فكان يقص في مسجد رسول الله (ص) كل جمعة. فاستزاده يوماً آخر فزاده. فلما تولى عثمان زاده يوماً آخر أيضاً[٢].

وكان عمر بن الخطاب يجلس إليه بنفسه، ويستمع إلى قصصه[٣].

ويقول البعض: إن تميماً إنما أخذ ذلك من اليهود والنصارى[٤] مع أن تميماً كان في بادىء الأمر نصرانياً!!

وقيل: إن أول من قص هو عبيد بن عمير. وذلك على عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب[٥].

---

(١) الإصابة ج ١ ص ٢١٥.

(٢) راجع: المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢١٩ وتاريخ المدينة لإبن شبة ج ١ ص ١١ و١٢ وراجع ص ١٠ و ١٥ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤٦ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٣ ص ٣٦٠ وراجع: الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٥٣.
وحول أن عمر قد أمر تميماً الداري بأن يقصّ، وأنه أول من قصّ راجع: الزهد والرقائق ص ٥٠٨ وصفة الصفوة ج ١ ص ٧٣٧ وأسد الغابة ج ١ ص ٢١٥ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ١٣٨ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٤٩ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٩٠ والإصابة ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٦ والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ٣٧٨ و ٣٧٩ وفيه أنه تعلم ذلك من اليهود والنصارى، وارجع في الهامش إلى طبقات ابن سعد ج ١ ص ٧٥ وراجع: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٦١ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ و ١٧٢ عن المروزي في العلم وعن أبي نعيم، وعن العسكري في المواعظ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨ والقصاص والمذكرين ص ٢٠ و ٢١ و ٢٩ وعن الضوء الساري للمقريزي ص ١٢٩ ومختصر تاريخ دمشق ج ٥ ص ٣٢١.

(٣) راجع: الزهد والرقائق ص ٥٠٨ والقصاص والمذكرين ص ٢٩.

(٤) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ٣٧٨ و ٣٧٩.

(٥) راجع: سائر المصادر المتقدمة، وتاريخ المدينة لإبن شبة ج ١ ص ١٣ وكنز العمال =

وكان معاوية إذا صلى الفجر يجلس إلى القاص، حتى يفرغ من قصصه[1].

كما أن عمر بن عبد العزيز كان يجلس ويستمع إلى القصاص[2].

وكان محمد بن قيس قاصاً لعمر بن عبد العزيز بالمدينة[3].

وكان الناس يفخرون بفقيههم وقاصهم: ابن عباس، وعبيد بن عمير[4].

وما دام أن القصاصين صاروا مصدر فخر للأمة، فمن الطبيعي: أن نرى كثيرين من الأعيان والمعروفين قد تصدوا للقصص أيضاً، فعدا عن تصدّي مثل: كعب الأحبار، الذي كان يقص في عهد معاوية بأمر منه[5]. وكان عمر أيضاً يستدعي من كعب الموعظة[6].

وهذا اصطلاح يقصد به القصص، كما يظهر من كتاب: القصاص

= ج ١٠ ص ١٧١ عن ابن سعد، وعن العسكري في المواعظ، والقصاص والمذكرين ص ٢٢.

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٤٨ عن مروج الذهب ج ٢ ص ٥٢.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٣٣.

(٣) راجع: الجرح والتعديل ج ٨ ص ٦٣ والتاريخ الكبير ج ١ ص ٢١٢ وتاريخ ابن معين ص ١٦٦ وراجع: الحوادث والبدع ص ١٠٣ عن المدونة الكبرى، كتاب الوضوء.

(٤) القصاص والمذكرين ص ٤٦/ ٤٧ وراجع: المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٣٣ والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٤٤٥.

(٥) القصاص والمذكرين ص ٢٥ وراجع: ربيع الأبرار ص ٥٨٨ وتاريخ المدينة ج ١ ص ٨ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أحمد، وحسّن الهيثمي أسناده.

(٦) القصاص والمذكرين ص ٣٠.

والمذكرين، لابن الجوزي.

وكان تبيع بن عامر، وهو ابن زوجة كعب وربيبه يقص[1].

نعم، عدا عمن ذكرنا، فقد كان أبو هريرة يقص، وكذا الأسود بن سريع، ومحمد بن كعب القرظي، وقتادة، وعطاء، وسعيد بن جبير، وثابت البناني، وعمر بن ذر، وأبو وائل، والحسن البصري، وغيرهم[2]. فراجع المؤلفات التي تعالج موضوع القصص، والقصاصين، ككتاب: القصاص والمذكرين، وتلبيس إبليس، وقوت القلوب، وغير ذلك لتطلع على أسماء كثيرين ممن كانوا يمارسون القصص في الصدر الأول.

حتى النساء:

وحتى النساء، فإنهن قد مارسن مهنة القصص، فقد روى ابن سعد: أن أم الحسن البصري كانت تقص على النساء أيضاً[3].

اهتمام الحكام بالقصاصين:

وكان الحكام يهتمون بأمر القصاصين بصورة واضحة، وقد تجلى هذا الإهتمام في جهات عديدة:

١ ـ فقد تقدم: أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان يجلس إلى القصاصين، ويستمع إليهم، وكذلك معاوية، وعمر بن عبد العزيز.

---

(١) تهذيب الكمال ج ٤ ص ٣١٤.

(٢) راجع: القصاص والمذكرين ص ٤٤ و٤٥ و٥٠ و٥٨ و٦٢ و٣٢ وراجع: المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢٢٠ والمعرفة والتاريخ ج ١ ص ٣٩١ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٥١ ومتمم طبقات ابن سعد ص ١٣٦.

(٣) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨.

٢ ـ وقد جعلوا للقصاصين جُعْلاً (أي أجراً) على عملهم[١].

وكان عمر بن عبد العزيز ـ حسبما يقولون ـ يعطي القاص الذي رتبه للقيام بهذه المهمة دينارين شهرياً، فلما ولي هشام بن عبد الملك جعل له ستة دنانير[٢].

٣ ـ كان القصص منصباً رسمياً يتدخل فيه الخليفة بنفسه، نصباً وعزلاً، كما تقدم عن عمر، ومعاوية، وعمر بن عبد العزيز. وسيأتي ما يدل على ذلك أيضاً عن عوف بن مالك، وعبادة بن الصامت، حيث قالا: لا يقص إلا أمير، أو مأمور إلخ.

ويدل عليه أيضاً كلام غضيف بن الحارث مع عبد الملك بن مروان[٣]، فراجع.

وقد ذكر المقريزي طائفة ممن تولوا منصب القصص في القرون الأولى على التعاقب، فليراجعه من أراد ذلك[٤].

أما من كان يقص بدون إذن من الحاكم، فقد كان يعرّض نفسه للمؤاخذة من قبل الحكام[٥].

ولعل القاص الذي ينصبه الحاكم هو الذي كان يقال له: «قاص الجماعة»[٦].

---

(١) تاريخ المدينة لإبن شبة ج ١ ص ١٥ و ١٦ والخطط والآثار للمقريزي ج ٢ ص ٢٥٤.

(٢) تاريخ المدينة ج ١ ص ١٥ وراجع: الحوادث والبدع ص١٠٣.

(٣) راجع تاريخ المدينة ج ١ ص ١٠ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٨.

(٤) راجع: الخطط والآثار ج ٢ ص ٢٥٤.

(٥) راجع: أنساب الأشراف ج ٤ قسم ١ ص ٣٤/ ٣٥.

(٦) راجع: المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢٢٠ وتاريخ المدينة ج ١ ص ١٦ و ١٤.

ويشير إلى ذلك: أن أبا الهيثم كان قاص الجماعة في عهد بني أمية، فلما جاء بنو العباس عزلوه، فاعترض على ذلك واستنكره[١].

٤ ـ إن الخلفاء كما أنهم كانوا يجعلون للجماعة قاصاً، فإنهم كانوا يجعلون للجند قاصاً أيضاً، لأجل تحريكهم، وبعث الحماس فيهم[٢]، وتوجيههم سياسياً، حسبما يتوافق مع أهداف الحاكم وطموحاته.

وقد صرح الحسن بن عبد الله: أن الملك هو الذي يتولى منصب قاص الجند[٣].

٥ ـ لقد كان الخليفة يتدخل حتى في كيفية ونوع ومقدار العمل الذي يسمح به القاص، وتقدم أن عمر وعثمان قد عيّنا لتميم الداري الوقت والمدة والمكان. كما أن عمر بن عبد العزيز ـ الذي تلمّذ على يدي مسلم بن جندب القاص ـ[٤] قد كتب إلى صاحب الحجاز:

أن مر قاصّك: أن يقصّ على كل ثلاثة أيام مرة. أو قال: قاصّكم[٥].

٦ ـ لقد كان الأمراء أنفسهم يمارسون عمل القصص، حتى قيل ـ بل لقد جعلوا ذلك رواية عن النبي (ص) ـ كما عن عبادة بن الصامت، وعوف بن مالك:

---

(١) راجع المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٤٣٦.

(٢) راجع: تمدن إسلام وعرب در قرن جهارم هجري ج ٢ ص ٨٠ و ٨٥ والجرح والتعديل ج ٦ ص ١٦٣.

(٣) راجع: الجيش والقتال في صدر الإسلام ص ١٣٥.

(٤) راجع: التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ والمعرفة والتاريخ ج ١ ص ٥٩٦.

(٥) القصاص والمذكرين ص ٢٨. لعل الصحيح: أخبار القصاص والمذكرين.

«لا يقص إلا أمير، أو مأمور، أو مختال. أو قال: أو متكلف»[1].

القصاصون في خدمة سياسيات الحكام:

وغني عن القول هنا: أن القصاصين قد قاموا بـدورٍ فاعـل في تثبيت دعائم الحكومات الظالمة، وأصبحوا أبواقاً لها للدعاية والإعلام، يشيعـون في الناس ما يريد الحكام إشاعته، مما يخـدم مصالحهم، ويـوصلهم إلى أهدافهم.

ويكفي أن نذكر هنا:

١ ـ أن معـاوية حين جـاء لحرب الإمـام الحسن «عليه السـلام» في العراق، استصحب معه القُصاص؛ فكانوا يقصون في كـل يوم، يحضـون أهل الشام عند وقت كل صلاة؛ فقال بعض شعرائهم:

من جسر منبج أضحى غبّ عاشرة في نخل مسكن تتلى حوله السور[2]

٢ ـ ويقولون أيضاً: إن معاويـة حينما بلغـه: أن علياً «عليـه السلام» قنت فـدعا على أهـل حربـه، أمر القـاص الذي يقص بعـد الصبـح وبعـد

---

(١) راجع: قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ و٣٠٣ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٢٤ عن الطبراني والمعجم الصغير ج ١ ص ٢١٦ وتاريخ المدينة لإبن شبة ج ١ ص ٨ و ٩ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أحمد، وأبي داود، والطبراني في الكبير والأوسط، والهيثمي. والقصاص والمذكرين ص ٢٥ و٢٨ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٢٣٥ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٣٣ وج ٦ ص ٢٩ وربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨ وسنن الدارمي ج ٢ ص ٣١٩ ومختصر تاريخ دمشق ج ٧ ص ٢٤٠ وج ١٠ ص ٣٣٨ و ٣٣٩ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٩٠ والنهاية في اللغة ج ٤ ص ٧٠ ولسان العرب ج ٧ ص ٧٤ و ٧٥ وعن تحذير الخواص ص ٥٩. والحوادث والبدع للطرطوشي ص ١٠١ ط تونس سنة ١٩٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٨ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٤٦ وفي هامشه عن ابن عساكر.

المغرب: أن يدعو له ولأهل الشام[1].

٣ ـ وكان عبد الملك شكا إلى العلماء!! ما انتشر عليه من أمر رعيته، وتخوّفه من كل وجه، فأشار عليه أبو حبيب الحمصي القاضي بأن يستنصر عليهم برفع يديه إلى الله تعالى.

فكان عبد الملك يدعو ويرفع يديه، وكتب بذلك إلى القصاص؛ فكانوا يرفعون أيديهم بالغداة والعشي[2].

٤ ـ وكان محمد بن واسع الأزدي من جملة القصاص والوعاظ في جيش قتيبة بن مسلم في خراسان، وكان يقول قتيبة في حقه: إنه بالنسبة إليه أفضل من ألف سيف ورمح. فراجع[3].

٥ ـ قال عبد الملك بن مروان لغضيف بن الحارث:

«إنا قد أجمعنا الناس على أمرين:

قال: وما هما؟

قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر إلخ»[4].

٦ ـ كما أن القصاصين قد قاموا بدورٍ مهم في إحداث الفتنة بين السنة والشيعة في بغداد، في زمن عضد الدولة، فمنعهم من القصص.

---

(١) الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٥٣ والولاة والقضاة هامش ص ٢٠٣ عن رفع الاصر ص ٤٧ .

(٢) الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) راجع: البيان والتبيين ج ٣ ص ٢٧٣ والعقد الفريد ج ٢ ص ١٧٠.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٠٥ وتحذير الخواص ص ٧٠.

وذلك في سنة ٣٦٧ هـ.[١].

وكـذلـك جـرى في سنـة ٣٩٨ هـ.ق. ثم سمحـوا لهم بمـزاولـة أعمالهم بشرط تركهم التعرض للفتن[٢].

جرأة القصاصين وسيطرتهم :

كان القصاصون جريئين على الله ورسوله، فلم يكونوا يتـورعون عن وضـع الحـديث، حتى لقـد قـال ابن حبـان: «كـانـوا إذا حلّوا بمسـاجـد الجمـاعـات، ومحـافـل القبـائـل مـع العـوام والـرعـاع أكثـر جسـارة في الوضع»[٣].

أي في وضع الحديث على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقد حدث ابن عون، فقال: «أدركت المسجد، مسجد البصرة، وما فيـه حلقـة تنسب إلى الفقـه إلا حلقـة واحـدة تنسب إلى مسلم بن يسـار، وسائر المسجد قصاص»[٤].

ودعا عطاء بن أبي رباح بخمسة قصاص، فقال: قصوا في المسجد الحـرام. قال: وهـو جالس إلى أسـطوانة، قـال: فكان خـامسهم عمر بن

---

(١) راجع: البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٩ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ١٥٨ والمنتظم ج ٧ ص ٨٨ وسير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٥٠٩ وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٥٠ ـ ٣٨٠ هـ) ص ١٥٣.

(٢) راجع: المنتظم ج ٧ ص ٣٣٧ و ٣٣٨ وتاريخ الاسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٨٠ ـ ٤٠٠ هـ) ص ٣٣٨/٣٣٧ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٤٩ و ١٥٠ وبقية المصادر في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفيد ص ٢٤ و ٢٥ الطبعة الأولى.

(٣) عن المجروحين ج ٢ ص ٣٠ :أ.

(٤) القصاص والمذكرين ص ١٦.

ذر[١] .

وأما سيطرتهم على عقول الناس، فذلك أوضح من الشمس، وأبين من الأمس، ويوضح ذلك كثير من الحالات والقضايا التي حصلت لبعض المعروفين، الذين كانوا يرفضون طريقتهم، وينظرون إليهم بعين الريب والشنآن. ولكن كانت كلماتهم تجذبهم، وأحاديثهم تسحرهم، رغم علمهم بكونها موضوعة ومكذوبة.

ومن غريب ما يُذكر هنا: أن أم الإمام أبي حنيفة لا تقبل بفتوى ولدها. ولكنها ترضى بقول قاصٍ يقال له: زرعة[٢].

كما أن أحد الكبار المعروفين يحتج لبعض الأمور بقول أحد القصاصين من مسلمة أهل الكتاب، وهو تميم الداري[٣].

وحين حاول الشعبي أن ينكر على أحد القصاصين في بلاد الشام ما يأتي به من ترهات، قامت عليه العامة تضربه، ولم يتركه أتباع ذلك القاص، حتى قال برأي شيخهم نجاة بنفسه[٤].

بل لقد بلغ الإحترام والتقديس لمجلس القصص والقصاصين أن تخيل البعض: أن الكلام أثناء القصص لا يجوز، كما لا يجوز الكلام في خطبة الجمعة، حتى أعلمه عطاء: أن الكلام أثناء القصص لا يضر[٥].

وقال مالك: «. . . وليس على الناس أن يستقبلوهم

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٩٠ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٦٦.

(٣) عيون الأخبار لإبن قتيبة ج ١ ص ٢٩٧.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٢١١ عن تمييز المرفوع عن الموضوع ص ١٦ ب. والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

(٥) المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٣٨٨.

كالخطيب»[1].

القصاصون على حقيقتهم:

إنه وإن كان كثير من الأعيان والمعروفين كانوا يحضرون مجالس القصاصين، ويستمعون إليهم[2]، وقد استمر ذلك إلى وقت متأخر نسبياً، إلا أن أمرهم قد افتضح، وظهر لأكثر الناس ما كان خافياً. وبدأ الناس يجهرون بالحقيقة، ويصرحون بها، ونحن نذكر هنا بعضاً من ذلك ليتضح الأمر، ويُسْفِر الصبح لذي عينين، فنقول:

١ ـ قال أبو قلابة: «ما أمات العلم إلا القصاص، يجلس الرجل إلى القاص السنة فلا يتعلم منه شيئاً»[3].

وقريب من ذلك ما عن أيوب السختياني[4].

٢ ـ لقد ذكر أحد الصحابة لواحد من القصاصين: أن ظهور القصاص كان هو السبب في ترك الناس لسنة نبيهم، وقطع أرحامهم[5].

٣ ـ عن أحمد بن حنبل: أكذب الناس السؤال، والقصاص[6].

---

(١) الحوادث والبدع، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ص ٩٩ ط تونس سنة ١٩٥٩ م.

(٢) راجع: القصاص والمذكرين وغيره.

(٣) ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨ والقصاص والمذكرين ص ١٠٧ وراجع ص ١٠٨ وأضواء على السنة المحمدية ص ١٢٤.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٢١٣ عنالجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع ص ١٤٧

(٥) راجع: مختصر تاريخ دمشق ج ١٠ ص ٢٠٢ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٩ وغير ذلك.

(٦) القصاص والمذكرين ص ٨٣ وراجع: طبقات الحنابلة ج ١ ص ٢٥٣ وعن قوت

٤ ـ وقال محمد بن كثير عن القصاص: أكذب الخلق على أنبيائه[١].

٥ ـ وصرح البعض: أن السبب في انتشار الإسرائيليات في كتب التاريخ والتفسير هم القصاصون[٢].

٦ ـ وقال إبراهيم الحربي: «الحمد لله الذي لم يجعلنا ممن يذهب إلى قاص، ولا إلى بيعة، ولا إلى كنيسة»[٣].

٧ ـ وقال ابن قتيبة: «إن القصاص على قديم الزمان كانوا يميلون وجوه العامة إليهم، ويستدرّون ما عندهم بالمناكير، والغريب، والأكاذيب من الحديث»[٤].

٨ ـ ويقول آخر: «كانوا يضعون الأحاديث في قصصهم قصداً للتكسب والإرتزاق، وتقرباً للعامة بغرائب الروايات، ولهم في هذا غرائب وعجائب، وصفاقة، وجدّ لا توصف»[٥].

٩ ـ وعن أيوب: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص[٦].

١٠ ـ ولما قص إبراهيم الحربي أخرجه أبوه[٧].

القلوب ج ٢ ص ٣٠٨. والحوادث والبدع ص ١٠٢.

(١) القصاص والمذكرين ص ٨٤ وراجع: تحذير الخواص ص ٨٠.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ج ١ ص ١٥.

(٣) القصاص والمذكرين ص ١٠٩.

(٤) تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٥) الباعث الحثيث ص ٨٥.

(٦) القصاص والمذكرين ص ٨٥.

(٧) القصاص والمذكرين ص ١٠٧.

مع تفاصيل أخرى :

ولا يقتصر الأمر على ما ذُكر، فإنهم يقولون عن القصاصين أيضاً:

١ ـ ما هم إلا غوغاء يستأكلون أموال الناس بالكلام[١].

٢ ـ إنهم لا يحفظون الحديث[٢].

٣ ـ إنهم ينسبون ما يسمعونه من الناس إلى النبي (ص)، ويخلطون الأحاديث بعضها ببعض، ويتصنّعون البكاء، والرعدة.

ومنهم من يصفّر وجهه ببعض الأدوية، وبعضهم يمسك معه ما إذا شمّه سال دمعه، ويتظاهرون بالصعقة، ويعملون على استمالة النساء، وغير ذلك[٣].

٤ ـ وقد أحدثوا وضع الأخبار[٤].

٥ ـ وعامة ما يُحدّث به القصاص كذب[٥].

وحسبك من جرائمهم على الحق وعلى الدين:

١ ـ أن قصة الغرانيق من صنعهم[٦].

٢ ـ ومنهم من روى: أن يوسف حلّ تكّته، فلاح له أبوه[٧].

---

(١) ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٩.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٦٢/ ٦٣.

(٣) راجع: القصاص والمذكرين ص ٧٨ و ٧٩ فما بعدها إلى آخر الباب.

(٤) القصاص والمذكرين ص ١٨.

(٥) المصدر السابق ص ١٩.

(٦) القصاص والمذكرين ص ٨٥.

(٧) المصدر السابق.

٣ ـ وأن قصة داود وأوريا من وضعهم[1].

٤ ـ وأن قراءة القرآن بالألحان قد جاءت من قبلهم[2].

٥ ـ ووضع بعضهم في ساعة واحدة أحاديث كثيرة حول فضل صيام يوم عاشوراء، حسب اعترافه[3].

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه.

موقف علي (ع) من القصاصين:

أما بالنسبة لموقف علي «عليه السلام» المتشدد جداً من القصاصين، الذين كان منهم شخصيات مشهورة، وذات قيمة لدى بعض الفئات، فلسوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله في فصل: لابد من إمام. ونكتفي هنا بالإشارة إلى موقف السائرين على نهج أمير المؤمنين علي «عليه السلام»، وذلك في الفقرة التالية.

السائرون على نهج علي (ع):

إننا إنصافاً للحقيقة وللتاريخ نسجل: أن المواقف السلبية من القصاصين لمن عدا شيعة أهل البيت (ع) قد جاءت متأخرة نسبياً عن موقف أتباع مدرسة أهل البيت (ع)، الذين كانوا يسجلون إنكارهم وإدانتهم لهذا الإتجاه في صور ومستويات مختلفة.

وقد تجد ذلك قد ورد على صورة نصائح ربما جاءت خافتة إلى حد

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص ٩٦ و٩٧.

(٣) المصدر السابق ص ٨٤.

ما، وذلك انسجاماً مع مقتضيات الواقع الذي كان يفرض قدراً من التحاشي عن الجهر بما يخالف سياسات الحكم، ولو بهذا المستوى الضعيف والضئيل.

ولا نريد هنا أن نسبر أغوار التاريخ لنلتقط الدلائل والشواهد الكثيرة والغزيرة من هنا هناك، بل نكتفي بذكر نماذج تشير إلى ذلك، وهي التالية:

١ ـ روى مسلم بسنده عن عاصم قال:

«كنا نأتي أبا عبد الرحمان السُّلمي ـ ونحن غلمة أيفاع ـ فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص، وإياكم وشقيقاً. وكان شقيق هذا يرى رأي الخوارج، وليس بأبي وائل»[١].

٢ ـ عن عبد الله بن خباب بن الأرت قال: مرّ بي أبي، وأنا عند رجل يقص، فلم يقل لي شيئاً حتى أتيت البيت. فاتّزر، وأخذ السوط يضربني، حتى حجره الزنو، وهو يقول:

أمع العمالقة؟! أمع العمالقة؟! ثلاثاً. إن هذا قرن قد طلع، إن هذا قرن قد طلع، يقولها ثلاثاً[٢].

٣ ـ بل إن ابن مسعود الذي يقال: إنه يميل إلى علي «عليه السلام»، رغم أننا نجد: أنه كان يتأثر خطى عمر بن الخطاب بصورة ملفتة وواضحة، قد سجّل أيضاً إدانته للقصص من أهل الكتاب[٣]، فما ظنك بغيره من أهل العلم والمعرفة بالدين؟!

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٥ والقصاص والمذكرين ص ١٠٧.

(٢) القصاص والمذكرين ص ١٠٤ وخباب صحابي معروف. وقد مات رحمه الله وعلي «عليه السلام» في صفين.

(٣) مجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٩.

٤ ـ وتقدم قول أبي قلابة : ما أمات العلم إلا القصاص ، وأن الرجل يجلس إلى القاص السنة ، فلا يتعلم منه شيئاً .

٥ ـ وتقـدم أيضاً قـول أحد الصحـابة : إن القصـاص هم السبب في ترك الناس لسنة نبيهم ، وقطيعة أرحامهم .

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه .

الفصل الخامس :

بين
الدوافع والأهداف والاثار والنتائج



آثار ونتائج :

وقد استمر المنع من كتابة الحديث وروايته عشرات السنين. وأصبح التحاشي عنه هو الصفة المميزة لعلماء الأمة وطليعتها المثقفة. بل لقد صارت كتابة الحديث عيباً أيضاً، حتى في أوائل عهد بني مروان[1].

ومضت السنون والأحقاب، ومات الصحابة الأخيار، بل أوشك التابعون على الإنقراض أيضاً.

ونشأت أجيال وأجيال، لم تسمع أحداً يذكر شيئاً عن نبيها، ولا عن مواقفه، وتعاليمه، وسيرته ومفاهيمه. وتربت هذه الأجيال على النهج الفكري الذي أراده لها الحكام والمتسلطون، والموتورون والحاقدون، وتلامذة أهل الكتاب، المعجبون بهم.

وذهب الدين وتلاشى، حتى لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه، حسبما روي عن أمير المؤمنين علي عليه الصلاة

(١) راجع: تقييد العلم ص ١١٤و ١١٠ وراجع سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦ وعن المحدث الفاصل ج ٤ ص ٢٣ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣. كان حكم بني مروان بعد حكم آل أبي سفيان، الذي انتهى بمعاوية بن يزيد.

والسلام[1]، الذي لم يعش إلا إلى سنة أربعين من الهجرة.

ثم ازداد البلاء بعد ذلك، وبرح الخفاء، إلى حد الفضيحة، فاضطر عمر بن عبد العزيز إلى القيام بعمل رمزي ضعيف وضئيل، لم يكن له أي أثـر يذكـر على الصعيد العملي، على مستوى الأجيال والأمـة. ثم بدأت الحركة الحقيقية باتجاه التدوين في أواسط القـرن الثاني للهجـرة، حسبما تقدم توضيحه.

وخلاصة الأمر: إن الحال قد تردت خـلال أقل من ثـلاثين سنة من وفـاة النبي (ص) إلى ذلك الحـد الـذي أشـار إليـه سيـد الـوصيين «عليـه السـلام». وطمست معظم معـالم الدين، ومحقت أحكـام الشريعـة، كما أكدته نصوص كثيرة[2].

وكان ذلك في حين أن الصحابة وعلماءهم كانوا لا يزالـون على قيد الحيـاة، وكان النـاس ينقـادون إلى الـدين وأحكـامـه، ويـطيعـون رمـوزه وأعلامه.

فكيف تـرى أصبحت الحـال بعـد أن فتحت الفتـوح، ومُصِّـرت الأمصار، ودخلت أقطار كثيرة أو أظهرت الدخول في الإسلام، تحت وطأة الفتـوحات، التي قـامت بها السلطة الحـاكمة آنـذاك. وكـان أن تضخمت الحالة السكانية، واتسعت رقعـة العالم الإسـلامي، في فترة قصيـرة جداً، وبسرعة هائلة.

---

(١) راجع: نهج البلاغة الحكمة رقم ٣٦٩ والحكمة رقم ١٩٠.

(٢) راجع: المصنف للصنعاني ج ٢ ص ٦٣ ومسند أبي عوانة ج ٢ ص ١٠٥ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٤. وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٢٦٠ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٢٨ و٤٣٢ و٤٤١ و٤٤٤ ومروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والغدير ج ٨ ص ١٦٦ ومكاتيب الرسول ج ١ ص ٦٢.

لقد كان من الطبيعي: أن يأخذ هؤلاء الوافدون جديداً على الإسلام ثقافتهم الدينية من الناس الذين التقوا بهم، وعاشوا معهم، أو تحت سلطتهم وهيمنتهم.

فإذا كان هؤلاء ضائعين، جهالاً بأحكام الشريعة، وبحقائق الدين، فما ظنك بالتابعين لهم والآخذين عنهم، فإنهم سوف لا يأخذون عنهم إلا ثمرات ذلك الجهل، وآثار ذلك الضياع.

نصوص وشواهد:

ومن الشواهد على هول ما حدث:

أننا نقرأ عن عدد من الصحابة وغيرهم: أنهم قد تنبهوا للمأساة، وعبروا عنها بأنحاء مختلفة. ونذكر من ذلك هنا النصوص التالية:

١ ـ قد تقدم قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه.

٢ ـ روى الإمام مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، أنه قال:

«ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه إلا النداء بالصلاة»[١].

قال الزرقاني، والباجي: «يريد الصحابة، وأن الأذان باق على ما كان عليه، ولم يدخله تغيير، ولا تبديل، بخلاف الصلاة، فقد أخرت عن أوقاتها، وسائر الأفعال دخلها التغيير إلخ..»[٢].

---

(١) الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ٩٣ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤.

(٢) شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٢١ وتنوير الحوالك ج ١ ص٩٣/ ٩٤ عن الباجي.

٣ ـ أخرج الشافعي من طريق وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال:

«كل سنن رسول الله (ص) قد غُيِّرت، حتى الصلاة»[١].

٤ ـ يقول الزهري: دخلنا على أنس بن مالك بدمشق، وهو وحده يبكي، قلت: ما يبكيك؟!

قال: «لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت»[٢].

٥ ـ وقال الحسن البصري: لو خرج عليكم أصحاب رسول الله (ص) ما عرفوا منكم إلا قبلتكم»[٣].

ونقول: حتى القبلة قد غيّرت، وجعلوها إلى بيت المقدس، حيث الصخرة قبلة اليهود، كما تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٦ ـ وقال أبو الدرداء: «والله لا أعرف فيهم من أمر محمد (ص) شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً»[٤].

٧ ـ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أنه قال: «لو أن رجلين من أوائل هذه الأمة خلوا بمصحفيهما في بعض هذه الأودية، لأتيا الناس اليوم، ولا يعرفان شيئاً مما كانا عليه»[٥].

---

(١) كتاب الأم للشافعي ج ١ ص ٢٠٨ والغدير ج ٨ ص ١٦٦ عنه.

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ وراجع المصادر التالية: ضحى الإسلام ج ١ ص ٣٦٥ والجامع الصحيح ج ٤ ص ٦٣٢ والزهد والرقائق ص ٣١ وفي هامشه عن طبقات ابن سعد ترجمة أنس، وعن الترمذي، وعن البخاري ج ١ ص ١٤١.

(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٢٤٤.

(٥) الزهد والرقائق ص ٦١.

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» ـ وقد ذكرت هذه الأهواء عنده فقال:

«لا والله، ما هم على شيء مما جاء به رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلا استقبال الكعبة فقط»(1).

٨ ـ وحينما صلى عمران بن حصين خلف علي «عليه السلام» أخذ بيد مطرف بن عبد الله، وقال: لقد صلى صلاة محمد، ولقد ذكرني صلاة محمد (ص).

وكذلك قال أبو موسى حينما صلى خلف علي «عليه السلام»(2).

الهاشميون في زمن السجاد:

٨ ـ وأخيراً، فقد ذكروا: أن الناس والهاشميين في زمن السجاد «عليه السلام» إلى أن مضت سبع سنين من إمامة الباقر «عليه السلام» كانوا لا يعرفون كيف يصلون، ولا كيف يحجون(3).

---

(1) البحار ج ٦٨ ص ٩١ وقصار الجمل ج ١ ص ٣٦٦.

(2) راجع: أنساب الأشراف ج ٢ ص ١٨٠ ط الأعلمي وسنن البيهقي ج ٢ ص ٦٨ وكنز العمال ج ٨ ص ١٤٣ عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والمصنف للصنعاني ج ٢ ص ٦٣ ومسند أبي عوانة ج ٢ ص ١٠٥ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٤١ و ٤٤٤ و ٤٠٠ و ٤١٥ و ٣٩٢ في موضعين و ٤٣٢ والغدير ج ١٠ ص ٢٠٢ و ٢٠٣ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٢٦٠ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٤.

وعن المصادر التالية: صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٠٩ وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٩٥ وسنن النسائي ج ١ ص ١٦٤ وسنن أبي داود ج ٥ ص ٨٤ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٢٩٦ وفتح الباري ج ٢ ص ٢٠٩ والمصنف لإبن أبي شيبة ج ١ ص ٢٤١.

(3) كشف القناع عن حجية الإجماع ص ٦٧.

فإذا كانت الصلاة التي هي عمود الدين، والركن الأعظم في الإسلام، ويؤديها كل مسلم خمس مرات يومياً، كان لا يعرف حدودها وأحكامها أقرب الناس إلى مهبط الوحي والتنزيل الذين يفترض فيهم أن يكونوا أعرف من كل أحدٍ بالشريعة وأحكام الدين! ، فكيف تكون حالة غيرهم من أبناء الأمة، الذين هم أبعد عن مصدر العلم والمعرفة، وما هو مدى اطلاعهم على أحكام الشريعة يا ترى؟! .

وإذا كانت أوضح الواضحات قد أصبحت مجهولة إلى هذا الحد، فما هو مدى معرفة الناس، وبالأخص البعيدين منهم عن مصدر العلم والمعرفة، بالأحكام الأخرى، التي يقل الإبتلاء بها، والتعرض لها، والسؤال عنها؟!

لا مبالغة ولا تهويل :

وقد يظن القارىء: أننا نبالغ في تصويرنا لحقيقة ما تمخضت عنه تلك السياسة الخبيثة تجاه حديث الرسول (ص)، وتجاه القرآن والإسلام.

وقد يظن مثل ذلك بالنسبة للأقوال الآنفة الذكر التي تقرر: أنه لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه. أو لم يبق إلا الأذان بالصلاة، أو أن صلاة النبي (ص) أصبحت منسية حتى من قبل صحابته(ص)، حتى ذكّرهم بها علي أمير المؤمنين «عليه السلام». . إلى آخر ما قدمناه.

ولكننا نأسف حين نقول للقارىء: إن هذه هي الحقيقة، كل الحقيقة، وليس فيها أي مبالغة، أو تضخيم.

ومن أجل التأكيد على ما سبق نورد للقارىء بعض الشواهد والوقائع لتكون دليلاً ملموساً على ما نقول، مع التزامنا القوي في أن لا نذكر شيئاً من تلك الشواهد الكثيرة والمتضافرة على جهل الخلفاء ـ باستثناء علي

(ع) ـ بأحكام شرعية هي من أبده البديهيات، وأوضح الواضحات؛ لأننا نخاف أن توجّه إلينا أصابع الإتهام بالتعصب على هذا أو ذاك، وبارادة تسجيل إدانة لهم من موقع التحامل المذهبي عليهم.

مع أننا نطمئن القارىء الكريم بأن العلامة الأميني رحمه الله، قد أغنانا في كتابه القيِّم «الغدير» عن ذلك، لأنه حشد فيه من الوقائع والشواهد على ذلك الشيء الكثير، والكثير جداً، عن مصادر بالغة الكثرة والوثاقة لدى من يتولونهم، ويدافعون عنهم بكل حيلة و وسيلة.

فضائح لا تطاق :

والشواهد التي نريد أن نوردها هنا، وتصل إلى حد الفضيحة، هي التالية:

١ ـ يقول ابن عباس لأهل البصرة، وهو على المنبر: أخرجوا صدقة صومكم.

فلم يفهم الناس مراده؛ فطلب أن يقوم من كان من أهل المدينة حاضراً، بتوضيح ذلك للناس؛ «فإنهم لا يعلمون من زكاة الفطرة الواجبة شيئاً»[١].

كان هذا هو حال البصرة، التي مُصِّرت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، فإن أهلها لا يفهمون حتى لغة الشريعة، ولم يعرفوا عن زكاة الفطرة شيئاً، رغم أن من المفروض أن يكون ذلك من البديهيات، فما ظنك بعد هذا بأولئك الذين تفتح بلادهم، ويعلنون إسلامهم، وهم عشرات الألوف. وليس لديهم من يعلمهم، ولا من يدلهم ويرشدهم.

وقد كانت لا تزال تضاف إلى الممالك الإسلامية مناطق واسعة،

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ١٣١.

وبلاد شاسعة، مملوءة بالسكـان، دون أن يتصدى لتعليمهم وتثقيفهم أحـد من الناس.

٢ ـ وقـد كان جيش بـأكمله من هؤلاء الفاتحين للبـلاد، والمفترض أنهم هم حملة الإسـلام إلى سـائـر الأمم التي تخضـع لهم، وتقبـل ببسط سلطتهم ـ إن هذا الجيش ـ لم يكن فيه أحـد يعرف: أن الـوضوء على من أحــدث، حتى بعث قـائــدهم، أبـو مــوسى الأشعـري من ينــادي فيهم بذلك[1].

مع أن أمر الوضوء من أوضح الواضحات، ويمارسه كل أحد كل يوم عدة مرات.

فإذا كان هؤلاء يجهلون ذلك، فما ظنك بالناس الذين يفتـرض فيهم أن يــأخـذوا أحكــام دينهم وعبـاداتهم من هؤلاء الجهلة بــالـذات، وهم المعلمون والأساتذة، والمربون لهم؟!!.

٣ ـ لقد أشار الخليفة الثاني إلى أن الناس كانوا يعرفـون جهل كبـار الصحابة بأحكام الربا، فهو يقول:

«إنكم تزعمون: أنّا لا نعلم أحكام الربا. ولأن أكـون أعلمها أحب إليّ من أن يكون لي مثل مصر، وكوّرِها»[2].

٤ ـ كما أن ابن مسعود لم يكن يدري: أن صرف الفضـة بالفضـة لا يصلح إلا مثلاً بمثل[3].

---

(١) حياة الصحابة ج ١ ص ٥٠٥ عن كنز العمال ج ٥ ص ١١٤ وعن معاني الآثار للطحاوي ج ١ ص ٢٧.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٢٦ والسنن الكبرى ج ٣ ص ٢٣.

(٣) راجع: المصنف للصنعاني ج ٨ ص ١٢٣ و ١٢٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢، ومجمع الزوائد ج ٤ ص ١١٦.

٥ ـ وأنكر معاوية أيضاً: أن يكون ذلك من الربا[1].

ونقول:

إنه إذا كان الصحابة، حتى الخليفة الثاني ومعاوية، وحتى ابن مسعود المشهور بعلمه وفضله، لا يدرون ذلك، فما حال غيرهم من سائر الناس، فضلاً عن أولئك الذين لم يروا النبي (ص) ولا عاشوا معه، بل سمعوا باسمه، لا أكثر ولا أقل؟!.

٦ ـ لقد شكا أهل الكوفة إلى عمر، سعد بن أبي وقاص: أنه لا يحسن يصلي[2].

٧ ـ إن ابن عمر، لا يحسن أن يطلق امرأته، حيث طلقها ثلاثاً في طهر كان واقعها فيه، فاستحمقوه لأجل ذلك[3].

٨ ـ إن ابن مسعود قد أفتى رجلاً في الكوفة بجواز أن يتزوج أم زوجته التي طلقها قبل الدخول، ففعل ذلك، وبعد أن ولدت له أم زوجته ثلاثة أولاد، وعاد ابن مسعود إلى المدينة، وسأل عن هذه المسألة، فأخبروه بعدم جواز ذلك، فعاد إلى الكوفة، وأمر ذلك الرجل بفراق تلك المرأة، بعد كل ما حصل[4].

---

(١) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٣٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢ و٢٧٧ و ٢٧٦ وعن صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٥ و٥٢.

(٢) سيأتي ذلك مع مصادره في غزوة أحد.

(٣) راجع: صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨١ وراجع ص ١٧٩ و١٨٢ والغدير ج ١٠ ص ٣٩ وراجع: مسند أحمد ج ٢ ص ٥١ و ٦١ و ٦٤ و ٧٤ و ٨٠ و١٢٨ و ١٤٥ وعن صحيح البخاري ج ٨ ص ٧٦ وعن تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٣٤ وعن الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٢٧ وعن الصواعق المحرقة ص ٦٢ وعن فتح الباري ج ٧ ص ٥٤ وصححه كل ذلك في الغدير.

(٤) راجع: المصنف للصنعاني ج ٦ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ والسنن الكبرى ج ٧ ص ١٥٩.

كما أن مسروقاً ومعاوية كانا لا يعرفان حكم هذه المسألة أيضاً[1].

٩ ـ إنهم إنما كانوا يعرفون قراءة رسول الله (ص) في صلاته؛ باضطراب لحيته[2].

١٠ ـ لقد أفتى عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو[3]: أن ماء البحر لا يجزي من وضوء ولا جنابة.

وقريب من هذا روي عن سعيد بن المسيب[4] وروي مثل ذلك عن أبي هريرة أيضاً[5].

ومما يضحك الثكلى:

هذا، وقد ذكر لنا الزبير بن بكار وغيره نموذجاً مخجلاً، يضحك حتى الثكلى من خُطب عدد من سادة القبائل[6]، ممن كان الخلفاء

---

(١) راجع: المصنف ج ٦ ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

(٢) صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩هـ. ج ١ ص ٩٠ و٩٣ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٠٩ و١١٢، والسنن الكبرى ج ٢ ص ٣٧ و ٥٤ عن الصحيحين، والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٧ وجواهر الأخبار والآثار (مطبوع بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٧ عن أبي دواد والترمذي، والإنتصار، والنسائي، والبخاري.

(٣) راجع: المصنف للصنعاني ج ١ ص ٩٣ والمغنى لإبن قدامة ج ١ ص ٨ والشرح الكبير بهامشه ج ١ ص ٧ وراجع: تحفة الأحوذي ج ١ ص ٢٣١ ط دار الفكر، والخلاف ط جماعة المدرسين ج ١ ص ٥١ والمحلى ج ١ ص ٢٢١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٥٣ وعن المصنف لإبن أبي شيبة ج ١ ص ٨٨.

(٤) راجع: الخلاف ج ١ ص ٥١ وتحفة الأحوذي ج ١ ص ٢٣١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠.

(٥) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والمحلى ج ١ ص ٢٢١ وتحفة الأحوذي ج ١ ص ٢٣١.

(٦) الموفقيات ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥ وراجع: جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٣٥٥.

يولونهم أمور الناس في عنفوان الدولة الأموية.

وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الإنحطاط الفكري الذي كان يهيمن على طبقة الرؤساء وأصحاب النفوذ آنئذٍ، فكيف يمكننا أن نتصور حالة سائر الناس ممن كانوا لا يملكون إمكانيات حتى الحصول على لقمة العيش، والاحتفاظ برمق الحياة.

قال الزبيربن بكار:

«شكا عبد الله بن عامر الى زياد بن أبيه ـ وهو كاتبه على العراق الحصر على المنبر، فقال: «اما انك لو سمعت كلام غيرك في ذلك الموقف استكثرت ما يكون منك».

قال: فكيف اسمع ذاك. ؟!

قال: رح يوم الجمعة وكن من المقصورة بالقرب حتى اسمعك خطب الناس.

فلما كان يوم الجمعة قال زياد: «ان الأمير سهر البارحة فليس يمكنه الخروج الى الصلاة. والتفت الى رجل من سادة بني تميم، فقال له: قم فاخطب، وصلِّ بالناس.

فلما أوفى على ذروة المنبر قال: الحمد لله الذي خلق السماوات والارض في ستة اشهر.

قالوا: قبحك الله. ـ جل ثناؤه ـ يقول: في ستة أيام. وتقول انت: في ستة اشهر. فنزل والتفت الى شريف لربيعة فقال له: قم فاخطب.

فلما ارتقى على المنبر ضرب بطرفه، فوقع على جار له كان يخاصمه في حد بينهما.

فقال: الحمد لله. وارتج عليه. فقال لجاره: اما بعد فان نزلت اليك يا اصلع لأفعلن بك، ولأفعلنّ.

فانزلوه. فالتفت إلى رئيس من رؤساء الأزد، فقال لـه: انهض فأقم للناس صلاتهم، فلما تسنم المنبر قال:

الحمد لله، ولم يدر ما يقول بعد ذلك، فقال: أيها النـاس، قد والله هممت أن لا أحضـر اليوم، فقـالت لي إمرأتي: انشـدتك بـالله إن تـركت فضـل الصلاة في المسجـد يوم الجمعـة، فاطعتهـا، فوقفت هـذا الموقف الذي ترون. فاشهدوا جميعاً انها طالق. فأنزلوه إنزالاً عنيفاً.

وأرسـل زياد إلى عبـد الله بن عامـر، انه ليس أحـد يقيم صـلاتهم، ولا بُد ان تحمل على نفسـك. فخرج فخـطب فتبين فضله في الناس على سائر الناس.[1]

التركة الموروثة:

أما بالنسبة إلى حجم التركـة التي ورثها النـاس عن سلفهم الصالـح (على حد تعبيرهم) فقد ادّعوا: أنـه قد وصـل إليهم من حديث رسـول الله (ص) ـ من غير طريق أهل البيت «عليهم السلام» ـ نـزر قليل، لا يتنـاسب مع الحاجات التي تواجه الناس، ولا تتوافق مع هذا التراث الضخم جداً، الذي سطره علماؤهم عبر القرون المتمادية، فهم يقولون:

١ ـ إن حديث النبي (ص) أربعة آلاف حديث[2].

٢ ـ عن أحمد بن حنبل: «الأصول التي يدور عليهـا العلم عن النبي «صلى الله عليه وآله» ينبغي أن تكون ألفاً وماءتين»[3].

---

(١) الأخبار الموفقيات ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ح ١١٩ .

(٢) علوم الحديث لإبن الصلاح ص ٣٦٧ والباعث الحثيث ص ٨٥ والسنة قبل التدوين عن فتح المغيث ج ٤ ص ٣٩ وعن تلقيح فهوم أهل الآثار.

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٥١.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ لكن نصاً آخر يقول: إنه لم يصل إلى الأمة سوى خمس مئة حديث في أصول الأحكام، ومثلها في أصول السنة[١].

ثم إنهم يقولون: إن هذا الواصل لم يصح منه عندهم إلا أقل القليل، حيث قد بلغت رواية أبي حنيفة سبعة عشر حديثاً فقط. أما مالك، فإنما صح عنده ما في كتاب الموطّأ، «وغايتها ثلاث مئة حديث، أو نحوها»[٢].

فمن أين إذن جاءت هذه الآلاف المؤلفة من الأحاديث التي وصفوها بالثبوت والصحة، فملأت صحيحي البخاري ومسلم، ومستدرك الحاكم، وباقي الصحاح الست، وصحيح ابن حبان، وصحيح أبي عوانة. وغير ذلك كثير.

هذا فضلاً عن غيرها من مئات الألوف بل الملايين من الأحاديث التي يزعم حفاظ الحديث أنها عندهم.

بل إن أحمد بن حنبل الذي يقول ما قدمناه هو نفسه قد ألف المسند الذي يضم أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة[٣].

ويزعمون: أنه ليس فيه حديث موضوع عدا ثلاثة أو أربعة أحاديث تكلّموا فيها.

بل لا يتأتى الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر، مع

---

(١) مناقب الشافعي ج ١ ص ٤١٩ وعن الوحي المحمدي لمحمد رشيد رضا ص ٢٤٣.

(٢) المقدمة لإبن خلدون ص ٤٤٤ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٨٨.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٣٦.

الاهتمام القوي في دفع ذلك[1].

نعم، من أين جاءت هذه الأحاديث والروايات، إن ذلك لمريب حقاً. وإنه أيضاً لغريب وعجيب!!

نظرية التطور عند أهل الحديث :

قد ظهر مما تقدم: أن الأحاديث التي كان قد بلغ تداولها إلى درجة الصفر أو كاد، قد بدأت بعد السماح للناس بالرواية، بعد عشرات السنين تظهر عليها أعراض التضخم المطّرد بصورة غير طبيعية، وبدون أية ضابطة أو رابطة.

إذ أن مراجعة جامعة لكتب تراجم الحفاظ وأهل الحديث، ومن يسمونهم بالفقهاء مثل تذكرة الحفاظ للذهبي[2] وغيره تعطينا أمرين:

أحدهما: أنها تعظِّم وتفخم وتخلع مختلف الألفاظ الدالة على الحفظ والعلم، والتبحر على أشخاص كثيرين، بل تصف بعضهم بأنه وحيد في مصره أو في عصره. ثم يظهر: أنه إنما كان يحفظ ثلاث مئة حديث، أو لم يثبت لديه سوى سبعة عشر حديثاً، أو لا يعرف أنه يحرم الزواج بأم الزوجة، أو ما إلى ذلك مما ألمحنا إليه.

الثاني: إن ملاحظة طبقات الحفاظ تعطينا تدرجاً ملفتاً للنظر في حجم الأحاديث، فتجد أن طبقة كبيرة في الصدر الأول يوصف الحافظ

---

(١) راجع: تعجيل المنفعة برجال الأربعة ص ٦. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٧ عنه. والقول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني. وذيل القول المسدد للمدراسي.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ١١٥ وفضل الإعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار ص ١٩٣.

منها بأن عنده ثلاثون أو ستون حديثاً، أو مئة أو عشرة أحاديث، أو مئتا حديث، ونحو ذلك.

ثم إذا تقدم الزمان قليلاً يترقى العدد ليتراوح بين الألف والألفين، والثلاثة والخمسة ونحو ذلك.

ثم في فترة لاحقة يترقى العدد إلى بضع عشرات: عشرين ألفاً، ثلاثين، وهكذا..

ثم تأتي فترة فتوصل الأعداد إلى مئة ألف أو مئتين أو ثلاث مئة.

ثم يقفز العدد إلى الست والسبع مئة، وإلى المليون حديث، وأكثر من ذلك حتى ليفوز بعضهم مثل شعبة بلقب أمير المؤمنين في الحديث[1].

ولا ننسى هنا: أن نستشهد لهذا الذي ذكرناه بأننا في حين نجد:

أن القاضي عبد الجبار يصرح بأن أحاديث التجسيم والتشبيه من أخبار الآحاد[2].

وقال أحمد بن حنبل: إن بعض أهل الحديث أخبره:

أن يحيى بن صالح (المتوفي سنة ٢٢٢ هـ.)[3] قال: «لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث، يعني هذه التي في الرؤية».

ثم قال أحمد: «كأنه نزع إلى رأي جهْم»[4].

---

(١) وراجع: الباعث الحثيث ص ١٨٦ و١٨٧ .

(٢) فضل الإعتزال، وطبقات المعتزلة ص١٩٣ و١٥٨.

(٣) راجع: سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٥٦ والتاريخ الكبير ج ٨ ص ٢٨٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٤٥٥ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٨٧ وتهذيب =

فيحيى بن صالح الذي يروي له البخاري، وأصحاب الصحاح الست سوى النسائي[1] يريد أن يقول: إن الاعتقاد برؤية الله قائم على عشرة أحاديث فقط. بل صرح بعضهم: بأن أخبار الرؤية لا تزيد على ثمانية أحاديث[2].

ولكننا بعد حوالي نصف قرن من الزمن نجد ابن خزيمة الذي يصفونه بأنه «إمام الأئمة» يؤلف كتاباً بعنوان «التوحيد وإثبات صفات الرب» يبلغ عدد صفحاته حوالي أربع مئة صفحة، قد شحنه بأحاديث التجسيم، وأحاديث الرؤية من أوله إلى آخره، وفيه الكثير مما يدل على أن لله تعالى يداً، ورجلاً، وعيناً، وإصبعاً، وساقاً ووإلخ.. تعالى الله عما يقوله الجاهلون والمبطلون علواً كبيراً.

فمن أين جاءت هذه الأحاديث؟ وكيف ومتى لفقت واخترعت؟! لا ندري، غير أننا وجدنا الإمام الشافعي ينقل عن القاضي أبي يوسف، الذي عاش في أواخر القرن الثاني قوله:

«والرواية تزداد كثرة، ويخرج منها ما لا يعرف، ولا يعرفه أهل الفقه، ولا يوافق الكتاب ولا السنة»[3].

وذلك يفسر لنا العديد من الظواهر الأخرى الملفتة للنظر، مما سنشير إلى بعض منه فيما يلي من مطالب.

= التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٤ ص ٤٠٨ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠٨.

(١) راجع: مقدمة فتح الباري ص ٤٥٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٩.

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار ج ٤ ص ٢٢٨ وص ٢٢٥ و ٢٣٠ و ٢٣٣.

(٣) الأم للشافعي ج ٧ ص ٣٠٨.

الوضع والوضاعون :

وبعدما تقدم، فإننا سوف لن نفاجأ إذا سمعناهم يحكمون على ١٢ أو ١٤ أو ٣٥ ألف حديث، بل على مئات الألوف من الأحاديث بالكذب والوضع والإختلاق؛ وكثير من هذا المختلق والموضوع قد جاء لأهداف مختلفة، ومنها: لإرضاء الملوك وتأييد سلطانهم، وتحقيق أهدافهم ومآربهم[1].

وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ٥ ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠ قائمة بالموضوعات بلغت ٤٠٨٦٨٤ حديثاً فراجع.

وحتى تلك الأحاديث التي سكتوا عنها أو حكموا بصحتها، وهي تعد بعشرات الألوف والملايين[2]، وقد زخرت بها كتب صحاحهم ومجاميعهم الحديثية، فإنها تصبح موضع شك وريب، بل إننا لنطمئن لعدم صحة الكثير منها، من الأساس.

---

(١) راجع: على سبيل المثال التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٠٨ والكفاية في علم الرواية ص ٤٣١ وراجع: المجروحون ج ١ ص ١٥٦ و ١٨٥ و ١٥٥ و ١٤٢ و ٩٦ و ٦٣ وص ٦٥ حول وضع الحديث للملوك. وراجع: الباعث الحثيث ص ٨٤ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٢ و ٣٣ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٠٥ وج ٥ ص ٢٢٨ والفوائد المجموعة ص ٤٢٦ و ٤٢٧ وأي كتاب يتحدث عن الموضوعات في الأخبار والآثار مثل اللآلىء المصنوعة للسيوطي، والأسرار المرفوعة للشوكاني والموضوعات للفتني، وغير ذلك.

(٢) راجع على سبيل المثال: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨ و ٤٠٧ والكنى والألقاب ج ١ ص ٤١٤ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٠٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٤١ و ٤٣٠ وج ١ ص ٢٥٤ و ٢٧٦ وهذا الكتاب مملوء بهذه الأرقام العالية والمخيفة، فليراجعه طالب ذلك.

الحاجة أُمّ الإختراع :

وبعد، فإذا كان كبار الصحابة، وابن مسعود لا يعرفون أحكام الربا، وابن عمر لا يعرف كيف يطلّق امرأته، وجيش بأكمله لا يعرف أن الوضوء على من أحدث إلى آخر ما تقدم.

فإن من الطبيعي: أن يرى الناس في من يدّعي أنه يحفظ ثلاثين أو أربعين حديثاً، أو مئة أو ماءتي حديث، أو عرف بعض الأحكام عن رسول الله (ص): أنه أعلم العلماء، وأفقه الفقهاء في عصره، أو في مصره، أو بلده. وأن يصبح هو الملاذ والمرجع والموئل لهم فيما ينوبهم من أمور دينهم. ويتلمذون عليه، ويأخذون عنه أحكامهم، وشريعة نبيهم، كما يظهر جلياً من مراجعة كتب التراجم والرجال، التي تمثل التيار العام لبعض الفئات، التي كانت تنسجم مع سياسات الحكام، وترتبط بها بنحو أو بآخر.

ومن جهة أخرى؛ فإن هذا العالم الجليل!! إذا وجد نفسه في موقع كهذا، وواجه الواقع، واحتاج إلى المزيد مما ليس عنده منه أثارة من علم، فلسوف يبحث عما يلبي له حاجته، ويوصله إلى بغيته. وأين؟ وأنّى له أن يجد ذلك إلا عند أناس، أخذ على نفسه (أو أخذ الحكام عليه وعلى الناس): أن لا يتصلوا بهم، ولا يأخذوا شيئاً عنهم، وهم أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة عليهم الصلاة والسلام.

فلا غرو بعد هذا إذا رأينا هذا الرجل الجليل يبادر إلى ما هو أسهل وأيسر، فيضيف من عند نفسه، وعلى حسابه الخاص ما شاءت له قريحته، وسمحت له به همّته، حيث لا رقيب عليه ولا حسيب، ولا مانع من ضمير، ولا رادع من وجدان.

الفقه والفقهاء :

أما بالنسبة إلى فقه الفقهاء، ومذاهب العلماء، فقد أصبح من المفهوم: أن وراء الأكمَة ما وراءها، حين نرى أن فقه أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وغيرهم يتسع ويتضخم، ويزيد ويتورم، حتى تضيق عنه المجلدات الكثيرة وآلاف الصفحات. مع ما نراه من استنادهم إلى المئات والألوف من الروايات التي كانت تلك حالها، وذاك مآلها!!

فاقرأ واعجب، فما عشت أراك الدهر عجباً!!

أما ما يستندون إليه، ويعتمدون عليه في غير الفقه، فذلك حدّث عنه ولا حرج؛ وهو يصل إلى الألوف الكثيرة، كما يظهر من تتبع مختلف المواضع والمواقع.

يعترفون.. ثم يتهمون:

ومن الطريف أن نذكر هنا: أنهم في حين يعترفون بأنهم قد وضعوا أحاديث في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان، رداً على مَن ينتقص منهم[1].

ويعترفون أيضاً: بأنه عندما كثر سبّ الصحابة (وهو أمر لم يحصل. وما حصل هو مجرد التعريف ببعض ما ارتكبه أشخاص منهم، تحبهم الهيئة الحاكمة، أو ممن كانوا أحد أركانها، رداً على الغلو الحاصل فيهم، حتى لتعتبر أقوالهم سنة، وما إلى ذلك) فقد وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً، أو في فضل جمع منهم[2].

---

(١) راجع: اللآلي المصنوعة ج ١ ص ٢٨٦ و ٣١٥/ ٣١٦ و ٤١٧ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٧٢ وج ٢ ص ٤.

(٢) اللآلي المصنوعة ج ١ ص ٤٢٨ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه.

إنهم مع انهم يعترفون بهذا، لكنهم يتهمون بعض الشيعة بوضع أحاديث في فضل علي، والطعن في معاوية[1].

مع أن علياً في غنى عن ذلك، ولا يمكن لأحد أن يضع أكثر مما قاله رسول الله (ص) في حقه، مما ثبت بالآثار الصحيحة والمتواترة، والتي تفوق حد الإحصاء.

كما أنه يكفي معاوية التعريف بما ثبتت روايته عن رسول الله (ص) في حقه مما لا يجهله أحد، حتى إن النسائي قد نال شرف الشهادة حينما أظهر حديثاً واحداً منها[2]، فكيف لو أراد إظهار كل ما يعرفه، مما رواه عن رسول الله (ص) في حقه؟!

التجني على العراقيين:

وقد كان العراق موطناً لعلي «عليه السلام» مدة خلافته، وقد ناصر العراقيون علياً، ورأوا ورووا بعض فضائله «عليه السلام». وقاتلوا الناكثين والمارقين والقاسطين معه، فعاداهم الناس، واتهموهم بالكذب والوضع لأجل ذلك، وفرضوا عليهم حصاراً ثقافياً وإعلامياً.

ولعل أول من بادر إلى اتهامهم بذلك هو أم المؤمنين عائشة[3] التي

---

(١) اللآلي المصنوعة ج ١ ص ٣٢٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن ابن تيمية في المنتقى من منهاج الإعتدال ص ٣١٣.

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ١٢١ وراجع: وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٧ ط بيروت والبداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ ومرآة الجنان ج ٢ ص ٢٤١ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٠٠ وراجع ص ٦٩٩ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٤٠ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ١٣٢ وتهذيب الكمال ج ١ ص ٣٣٩ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨ والمنتظم ج ٦ ص ١٣١.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج ١ ص ٧٠.

لقيت على أيديهم في حرب الجمل شر هزيمة.

واتهمهم بذلك أيضاً عبد الله بن عمرو بن العاص الذي لقي منهم الأمرّين في حرب صفين[1].

وكذلك الزهري[2] الذي كان له وجاهة ومكانة خاصة في البلاط الأموي[3].

أما مالك، الذي لم يرو عن أحد من الكوفيين، سوى عبد الله بن إدريس، الذي كان على مذهبه، فقد رأى: أن أحاديث أهل العراق، تنّزل منزلة أحاديث أهل الكتاب، أي فلا تصدق ولا تكذب[4].

وكان يقول: لم يرو أوّلونا عن أوليهم، كذلك لا يروي آخرونا عن آخريهم[5].

السبب هو السياسة والانحراف عن علي (ع):

وقد كانت هذه السياسة سياسة أموية وشامية، ضد علي «عليه السلام»، منطلقها التعصب والتجني، وليس تحري الحق، والتزام جانبه.

وقد قالوا عن الجوزجاني: إنه في كتابه في الرجال «يتشدد في جرح الكوفيين من أصحاب علي، من أجل المذهب»، لذلك قال ابن حجر:

---

(١) الطبقات الكبرى لإبن سعد ط صادر ج ٤ ص ٢٦٧.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٧٠.

(٣) ستأتي إشارة إلى ذلك حين الحديث حول روايات بدء الوحي، وقصة ورقة بن نوفل.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن ابن تيمية في المنتقى من منهاج الإعتدال ص ٨٨.

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن الكامل لإبن عدي ج ١ ص ٣: أ.

«لا عبرة بحطه على الكوفيين»[1].

وقال الأوزاعي: «كانت الخلفاء بالشام، فإذا كانت الحادثة سألوا عنها علماء أهل الشام، وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تُجاوز جُذر بيوتهم، فمتى كان علماء أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق؟!»[2].

ويقول ابن المبارك: «ما دخلت الشام إلا لأستغني عن حديث أهل الكوفة»[3].

بل إن ذلك قد انعكس حتى على علوم العربية، مثل علم النحو وغيره؛ حيث نجد اهتماماً ظاهراً بتكريس نحو البصريين، واستبعاد نحو الكوفيين، مهما عاضدته الدلائل والشواهد، فراجع ولاحظ. ولهذا البحث مجال آخر.

فشل المحاولات :

على أن كل تلك الجهود، وإن تركت بعض الأثر بصورة عامة، ولكنها لم تؤت كل ثمارها المرجوة، فقد فرض الفقه والحديث العراقي نفسه على الساحة، ولا يمكنهم الإستغناء عنه بالكلية، فقبلوه على مضض وكرهٍ منهم، حتى ليقول ابن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر،

---

(١) بجوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٩٣ وراجع تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٣ وج ٥ ص ٤٦ وج ١٠ ص ١٥٨.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٧٠/ ٧١ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عنه.

(٣) المصدران السابقان.

وتركت أهل الكوفة لذلك الرأي (يعني التشيّع) خربت الكتب»[١].

وقال محمد بن يعقوب: «إن كتاب أستاذه (يعني صحيح مسلم) ملآن من حديث الشيعة»[٢].

وقد روى البخاري نفسه عن طائفة كبيرة ممن ينسبون إلى التشيع من العراقيين وغيرهم[٣].

خلاصات لابد من قراءتها:

ولمزيد من التأييد والتأكيد على ما نريد أن نقوله، نعود إلى التذكير ببعض النقاط المفيدة في إيضاح المطلوب، فنقول:

لا معايير ولا ضوابط:

لقد كانت كل تلك السياسات التي تحدثنا عنها تنفّذ في حين: أن الناس لم يكونوا قادرين على تمييز الغث من السمين، والصحيح من السقيم، لأنهم كانوا قد فقدوا المعايير والضوابط المعقولة والمقبولة، التي تمكنهم من ممارسة دور الرقابة الدقيقة والمسؤولة على ما يُزعم أنه شريعة ودين، وأحكام وإسلام.

إنفلات الزمام:

وبما أن الناس كانوا يريدون معرفة شيء عن دينهم، ويحبون قرآنهم،

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩.

(٣) راجع: فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٨.

وإسـلامهم، ونبيهم. وبما أنـه لم يعد ثمـة من يستطيـع أن يعـارض أو أن يعترض، فقد راجت بضـائع الكـذابين والوضـاعين، وقامت سـوقهم على قدم وساق. وتمكنـوا من إشاعـة أباطيلهم، وتـرّهاتهم، وأضـاليلهم. ولم يكن كثيـر من النـاس يملكـون القـدرة على تمييـز الصحيـح من السقيم، والحق من الباطل، والأصيل من الدخيل.

أهل الكتاب يمارسون دورهم:

وكان أهل الكتاب في طليعة المستفيـدين من هذه الأجـواء، حسبما أوضحناه. حيث إن ذلك قد سهّل على الـذين أظهروا الإسـلام منهم: أن ينشـروا أباطيلهم وتـرّهاتهم، بعـد أن خلت لهم السـاحـة، وأصبحـوا هم مصدر العلم والمعارف الدينية، والثقافة لأكثر الناس. خصوصاً مع ما كانوا ينعمون به من حماية وتأييد من قِبل الحكام آنئذٍ.

إبعاد أهل البيت عن الساحة:

إنمـا أصبح ذلـك ممكناً بعـد أن تمكن الحكـام من فـرض ظـروف منعت الصفـوة من أهل البيت «عليهم السـلام»، وشيعتهم الأبرار رضـوان الله تعـالى عليهم من ممـارسـة دورهم في التصحيـح والتنقيــح، والتقليم والتـطعيم، وفضح زيف المـزيفين، ودفع كيـد الخـائنين. وحـرص أكثـر الناس ولا سيما الحـاقدون والمتـزلفون، وضعفـاء النفوس، على الإبتعـاد عنهم «عليهم السـلام»، ولا سيما بعـد استشهاد سيـد شباب أهـل الجنة، الإمـام الحسين (ع)، وصحبه الأخيـار، وأهـل بيتـه الأطهـار في كـربـلاء الفداء.

وقـد أشار الإمـام السجاد إلى ذلـك، فقال: «اللهم إن هـذا المقـام لخلفـائك وأصفيـائك، ومـواضع أمنـائـك. في الـدرجـة الـرفيعـة، التي اختصصتهم بهـا، قد ابتـزوهـا حتى عـاد صفـوتـك، وخلفـاؤك مغلوبين،

ـرين، مبتزين. يـرون حكمك مبـدلاً، وكتابـك منبـوذاً، وفـرائضـك
ة عـن جهات أشراعك، وسنن نبيك متروكة إلخ . . . »[1].

والـملفت للنظر هنا: أنه «عليه السلام» يقرر هذه الحقيقة ويعلنها في
، دعاء، في خصوص يوم عرفة في موسم الحج، حيث يجتمـع الناس
ـختلف الأقـطار والأمصـار، ليستفيـدوا من هـذه الشعيـرة العـظيمـة،
ـدوا إلى بلادهم بمـزيد من الـطهر، والصفـاء، والإخلاص، والـوعي
ـم، ولعقيدتهم.

ثـم تكون هذه الفقرات جزءاً من دعـاء يدعـو به المسلمـون كل يـوم
ة في طول البـلاد الإسلاميـة وعرضهـا. وباستمـرار، ليسهم ذلك في
ـيـد من إيجـاد حـالـة الـوعي الـرسـالي، وليكــون من ثم واحـداً من
ـلياتهم الإيمانية، والعقيدية.

وقد تعودنا من الإمام السجاد «عليه السـلام» هذا الأسلوب الفـذ في
من مجال من مجالات الفكر، والعقيـدة، والسلوك، كما يتضـح ذلك
راجعـة إلى الصحيفة السجـادية، وغيـرها من الأدعيـة المنقـولـة عنـه
اتـ الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأبنائه الطيبين الطاهرين.

ـجاء المبكر الى الراي والقياس:

وغني عن القول: إن استبعاد حديث الرسول «صلى الله عليه وآله»،
ـقع السلطات الحاكمة في مأزق حقيقي على صعيد الفتـوى، وإصدار
ـكام، ولذلك كان أول من بادر إلى العمل بالرأي والقيـاس هم الحكام
ـهم، الذين كانوا يصرون على استبعاد أهل البيت ـ قدر الإمكان ـ عن
ـ الفتوى، وعن بث العلوم والمعارف الصحيحة، والصافية في الناس.

---

(1) الصحيفة السجادية، دعاء ٤٨. وهو الدعاء الخاص بيوم الجمعة، وعرفة.

ثم تبعهم رعيل كبير ممن تسمى بـالفقهاء والمحـدثين، الذين كـان الكثيـرون منهم، من طلاب اللّبـانات، ومن المتـزلفين إلى الحكام، ومن وعاظ السلاطين.

فـطغت مدرسـة الرأي، وانتشـر العمل بـالإستحسان وبـالقيـاس[1] «حتى استحـالت الشـريعـة، وصـار أصحـاب القيـاس أصحـاب شـريعـة جديدة»[2] كما قاله المعتزلي الشافعي.

وسيأتي[3]: أن أبا بكر كان أول من عمل برأيه، حينما لا يكون لديه نص عن رسول الله (ص)، كما زعموا.

ثم جـاء عمر بن الخـطاب، فأكـد ذلـك، ورسخـه، قـولاً وعمـلاً. وستـأتي بعض أقـوالـه ورسـائله إلى أبي مـوسى الأشعـري[4]، وشـــريـح القـاضي، التي يأمـر فيها بـالعمل بـالـرأي والقيـاس في رقم ٢٨ من هـذا الفصل.

مـع أنهم يقولـون: إن عمر بن الخـطاب هـو الـذي انتقـد القـائلين بالرأي، وروى عن رسول الله (ص) قوله:

«إن أصحاب الرأي أعـداء السنن، تفلتت منهم أن يعوهـا، وأعيتهم أن يحفظوها، وسلبوا أن يقولوا: لا نعلم؛ فعارضوا السنن برأيهم»[5].

---

(١) حياة الشعر في الكوفة ص٢٥٣ وكنز العمال ج ١ ص ٣٣٢ وغير ذلك.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٤.

(٣) في فصل: معايير لحفظ الإنحراف رقم/ ١١ - رأي الصحابي حيث لا نص.

(٤) سيأتي ذلك إن شاء الله في فصل: معايير لحفظ الإنحراف رقم/ ٢٨ - القياس، والرأي والإستحسان.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ٣٣٥ عن ابن أبي نصر والغدير ج ٧ ص ١١٩ و ١٢٠ عن جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٣٤ ومختصره ص ١٨٥ وعن أعلام الموقعين ص ١٩.

ولعل ذلك قد كان منه قبل أن يـواجه المشكلة، ويحتـاج إلى العمل بآرائه، أي قبل أن يتشدد في المنع من رواية حديث النبي (ص) وكتابتـه، وقبل أن يمنع الصحـابة من الفتـوى ويحصر حق الفتـوى بالأميـر، أو من يختاره الأمير.

وربما يكون ذلك منه مختصاً بأولئـك الذين يفتـون الناس بـآرائهم، دون إجازة من الحاكم أو الأمير.

ولعـل التوجيـه الأول هو الأنسب بسيـاق كلامـه، حيث ينسبهم إلى الجهل بالسنن، فعارضوا السنن بآرائهم.

إلا أن يُـدّعى: أنه يـريد أن غيـر الأمراء لم يكن لـديهم علم بالسنن والعلم بهـا محصور بـالأمراء. وهـذا كلام لا يمكن قبـوله، ولا المـوافقـة عليه، لمخالفته الظاهرة للبداهة وللواقع.

أصدق الحديث:

وقد أوضح لنا الإمام الصادق «عليه السلام» ـ فيما روي عنـه ـ سبب لجـوئهم إلى الـرأي، والقيـاس في دين الله، ثم مـا نشـأ عن ذلـك. وهي شهادة ممن كان حاضراً وناظراً، وقـد شاهـد وعاين، وخبـر الأمور، ووقف على أغوارها، واستكنه أسرارها، فهو يقول:

«يظن هؤلاء الذين يدعون أنهم فقهاء علماء، قـد أثبتوا جميـع الفقه والدين، مما يحتاج إليه الأمة!!

وليس كل علم رسول الله (ص)، علموه، ولا صار إليهم من رسـول الله (ص) ولا عرفوه.

وذلـك أن الشيء من الحلال، والحـرام، والأحكـام، يـرد عليهم؛ فيُسألون عنه، ولا يكون عنـدهم فيه أثـر من رسول الله (ص). ويستحيـون

أن ينسبهم الناس إلى الجهل، ويكرهون أن يسألوا فلا يجيبون؛ فيطلب الناس العلم من معدنه.

فلذلك استعملوا الرأي، والقياس في دين الله، وتركوا الآثار ودانوا بالبدع إلخ...»[1].

الدوافع والاهداف:

قد قدمنا فيما سبق إيضاحات حول سياسات الحكام تجاه حديث الرسول، رواية وكتابة، وتجاه السؤال عن معاني القرآن وغير ذلك. وبقي أن نشير إلى دوافع هذه السياسة وأهدافها، فنحن نجمل ذلك على النحو التالي:

١ ـ للخليفة مقام الرسول:

لقد كان الخليفة الإسلامي ـ بنظر الناس ـ يحتل مقام رسول الله (ص). وذلك يعني: أنه لابد أن يقوم بنفس المهام، ويتحمل نفس المسؤوليات التي للرسول الأكرم (ص).

فهو القاضي، والحاكم، والمربي، والقائد العسكري، والمفتي، والعالم، ووإلخ..

وقد كان الناس يرون: أن لهم الحق في توجيه أي نقد له، ومطالبته بأية مخالفة تصدر منه، وأي خطأ يقع فيه.

وإذا رجعنا إلى أولئك الذين تسلموا زمام الحكم فور وفاة رسول الله (ص)، فإننا نجد: أنهم ليسوا في مستوى توقعات الناس، لا سيما وأن

---

(١) وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٤٠ وتفسير العياشي ج ٢ ص ٣٣١.

التناقضات في فتاواهم وأعمالهم مع ما سمعه الصحابة ورأوه من رسول الله (ص)، وعـرفوه من مـواقفـه، كـانت كثيـرة وخـطيـرة. هـذا كله عـدا عن مخالفاتهم لكثير من النصوص القرآنية، وأخطائهم، أو عدم اطلاعهم على تفسيـر كثير من آيـاتـه. بـالإضـافـة إلى تنـاقضهم في الأحكـام والفتـاوى باستمرار.

وقد اعترفوا هم أنفسهم بالحقيقة، وقرروها في مناسبات عدة، حتى وهم يواجهون بعض الإعتراضات من قبـل النساء، على بعض مخـالفاتهم حيث ظهـر أنهم لا يملكـون الكثيـر من المعـرفـة بـالأحكـام الشـرعيــة، والدينية، التي يحتاجها الناس في معاملاتهم وشؤونهم.

بل إن الخليفة الثاني قد سجـل كلمة طـارت في الآفاق، وأصبحت لها شهرة متميزة، وذلك حينما طالب أبا موسى الأشعري ببينةٍ على حديث رواه، وإلا فلسوف ينزل به العقاب. ثم اتضح صحة الحديث، فقال عمـر بن الخطاب في هذه المناسبة: إنه ألهاه الصفق بالأسواق[1] عن الحضـور عند النبي (ص) لسماع حديثه، والإستفادة منه.

وهـو الـذي يقـول أيضـاً: كـل النـاس أفقـه من عمـر، حتى ربـات الحجال في خدورهن.

---

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧٢ وج ٢ ص ٤ و ٩ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٠٠ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٣٤٦ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٧ و ٤ و ٢٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٥٦٩ والغدير ج ٦ ص ١٥٨ عن البخاري، وأبي داود وعن مسلم ج ٢ ص ٢٣٤ وعن مسند أحمد ج ٣ ص ١٩ وعن سنن الدارمي ج ٢ ص ٢٧٤ وعن مشكل الآثار ج ١ ص ٤٩٩.

وحول تنكيل عمر بمن لا يأتي على الحديث ببينه راجع: حياة الصحابة ج ٣ ص ٣٦٠، عن كنز العمال ج ٧ ص ٣٤ وغيره.

وقال عشرات المرات: لولا علي لهلك عمر. ونحو ذلك[1].

ومهما يكن من أمر، فقد كثرت الإعتراضات، وظهر القصور جلياً واضحاً في نطاق تطبيق الرواية، والفتوى، والقضاء، والموقف السياسي، وغير ذلك، على النص القرآني، والسنة النبوية بصورة عامة.

وقد بدا واضحاً: أن استمرار الوضع على هذا المنوال لسوف يضعف موقع الحاكم، وسيهتز ويتزعزع، ولن تبقى له تلك المصداقية والفاعلية، ولا الهيمنة القوية التي يتوخاها.

٢ ـ إحراجات لابد من الخروج منها:

ومن جهة أخرى، فقد كانت هناك تصريحات كثيرة للرسول الأعظم (ص)، ومواقف حاسمة وحساسة تجاه بعض القضايا وبعض الناس، إيجابية هنا، وسلبية هناك، كان إظهارها، وشيوعها بين الناس لا يخدم مصلحة الحكام، بل هو يضرهم ويجرحهم بصورة كبيرة وخطيرة، فلابد من معالجة هذا الأمر وتلافي سلبياته، فكان انتهاج هذه السياسة مفيداً جداً لهم في ذلك. وإليك تفصيل ذلك:

إن مما يدل أو يشير إلى أنه قد كان ثمة مواقف للرسول (ص)، ونصوص لم يكن إظهارها في مصلحة الحاكم، فكان لابد من التعتيم عليها، وطمسها، قول ابن ابي الحديد المعتزلي: «قد أطبقت الصحابة إطباقاً واحداً على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في ذلك»[2].

وواضح: أن مراده من الصحابة المجمعين من عدا علياً «عليه

---

(١) راجع: الغدير للعلامة الأميني رحمه الله تجد تفصيل هذه النصوص، وطائفة كبيرة من مصادرها.

(٢) شرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٣.

السلام»، لأن المعتزلي نفسه يقول: «إنما قال أعداؤه: لا رأي له؛ لأنه كان متعبداً بالشريعة، لا يرى خلافها».

إلى أن قال: «وغيره من الخلفاء كان يعمل بمقتضى ما يستصلحه، ويستوفقه، سواء أكان مطابقاً للشرع أم لم يكن. ولا ريب أن من يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده، ولا يقف مع ضوابط وقيود يمتنع لأجلها مما يرى الصلاح فيه، تكون أحواله إلى الإنتظام أقرب»[1].

وقد قال عثمان للناس على المنبر: «أيها الناس، إني كتمتكم حديثاً سمعته من رسول الله (ص) كراهة تفرقكم عني، ثم بدا لي إلخ...»[2].

هناك مواقف إيجابية لرسول الله «صلى الله عليه وآله» تجاه بعض المخلصين من صحابته، الذين كانوا يملكون مؤهلات نادرة، وميزات فريدة، تجعل لهم الحق دون كل من عداهم بالتصدي لإمامة الأمة، وقيادتها. وأعني به علياً أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

وقد ركزت كلمات ومواقف الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» على إظهار تلك الميزات الفريدة بالذات. سواء منها ما يرتبط بفضائله «عليه السلام» الذاتية، أو فيما يرتبط بما له من جهاد وسوابق.

ثم أوضحت تلك المواقف النبوية، والنصوص عنه (ص) بالإستناد إلى ذلك: أن الإمامة وقيادة الأمة إنما هي حق له، وللأئمة من ولده «عليهم السلام»، دون كل أحد سواهم.

وذلك من شأنه: أن يضع الهيئة التي تصدت للحكم بعد النبي (ص) أمام إحراجات كبيرة في مسألة مصيرية، وخطيرة وحساسة، بل وفي

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١ ص ٢٨.

(٢) حياة الصحابة ج ١ ص ٤٥٥ عن مسند أحمد ج ١ ص ٦٥ وراجع ص ٦١.

منتهى الحساسية. ويضع علامات استفهام واضحة على مجمل الوضع القائم آنذاك، ومدى شرعيته.

فكان لابد من محاربة هذا النوع من النصوص، والتعتيم على تلكم المواقف، تلافياً لما هو أعظم وأدهى.

فعن عبد الرحمان بن الأسود عن أبيه، قال:

«جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت ـ بيت النبي (ص) ـ فاستأذنا على عبد الله[1]، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة.

قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيه ماء.

فقلنا له: يا أبا عبد الرحمان، أنظر فيها؛ فأن فيها أحاديث حساناً!

قال: فجعل يميثها فيها وهو يقول: نحن نقص عليك أحسن القصص. بما أوحينا إليك هذا القرآن. القلوب أوعية؛ فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه»[2].

ويذكرون: أن ابن عباس أُتي أيضاً بكتاب فيه قضاء علي (ع)، فمحاه إلا قدر ذراع[3].

وإن كنا شك في صحة ذلك، ونرى، أن ابن مسعود هو الذي فعل ذلك.

وسيأتي في مواضع من الجزء الرابع من هذا الكتاب بعض النماذج

---

(١) أي، ابن مسعود.

(٢) تقييد. العلم ص ٥٤ والسنة قبل التدوين ص ٣١٢ وراجع: غريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٨. وليس فيه: أن الأحاديث في أهل البيت.

(٣) صحيح مسلم ج ١ ص ١١.

للحرب الإعلامية التي كانت تمارس ضد علي وأهل بيته «عليهم السلام» وشيعته الأبرار رضوان الله تعالى عليهم.

هناك أقوال صحيحة، ومواقف صريحة لرسول الله (ص) تبيّن انحراف وزيف كثير من الشخصيات والرموز التي كانت تدعم الحكم الجديد، وتشد من أزره، وتعمل على بسط سلطته، وترسيخ نفوذه.

بل فيهم بعض من أصبح جزءاً من تكوينه وهيكليته، ومن ركائزه ودعائمه، الأمر الذي جعلَ الحكم الجديد يرى نفسه مسؤولاً عن الحفاظ على سمعة هؤلاء الناس. ورفعة شأنهم، وبسط نفوذهم، وإظهارهم على أنهم شخصيات على درجة من الفضل والنبل، ولهم من المواقف المشرفة، ومن الكرامات ما ليس لغيرهم.

بل لابد أن يُظهروا للناس ـ ولو عن طريق الإختلاق، والتحريف، والتزوير ـ أن هؤلاء الناس هم الذين شيدوا أركان الدين، وضحوا وجاهدوا حتى قام عموده، واشتد عوده.

أما أقوال النبي الأكرم (ص) في حقهم، ومواقفه (ص) تجاههم، فلا ضير في أن تُكتم وتنستر، ثم تتلاشى وتندثر، بل لابد لها من ذلك، وحيث لا يمكن ذلك، فلا أقل من التأويل والتبديل، والتحريف والتزييف، أو اختلاق ما يناقض ويعارض. وذلك هو أضعف الأيمان.

وقد روى الإمام أحمد بن حنبل: أنه كان بين حذيفة وسلمان شيء؛ فسأله أبو قرة الكندي عن ذلك، فقال:

«إن حذيفة كان يحدث بأشياء يقولها رسول الله (ص) في غضبه لأقوام، فأُسأل عنها، فأقول: حذيفة أعلم بما يقول. وأكره أن يكون ضغائن بين أقوام. فأتى حذيفة؛ فقيل له: إن سلمان لا يصدقك ولا يكذبك بما تقول.

فجاءني حذيفة فقال: يا سلمان ابن أم سلمان.

قلت: يا حذيفة ابن أم حذيفة، لتنتهين، أو لأكتبن إلى عمر.

فلما خوّفته بعمر تركني إلخ . . .[1].

إذن، فقد كان حذيفة يحدث الناس بما كان يوقع سلمان الذي كان أميراً على المدائن من قبل عمر في حرج شديد فكان لا بُدّ لسلمان من ان يوقف حذيفة عن الإستمرار في ذلك، فاستفاد من هذه الوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

وبعبارة أخرى: إن السياسة كانت قد فرضت حظراً على تناقل بعض ما يتعلق بأحوال الأشخاص. وقد كان حذيفة بنقله تلك الأمور قد أحرج سلمان، فلما هدّده بالكتابة إلى الخليفة كف عن ذلك.

غير أنه قد وردت في آخر الحديث زيادة نحسب أنها لم ترد على لسان سلمان، وهي أن النبي (ص) قال: «أيما مؤس لعنته لعنة، أو سببته سبة، في غير كنهه، فاجعلها عليه صلاة»[2].

فإن ذلك لا شك في كونه من الأكاذيب على رسول الله (ص)، وعلى سلمان، فراجع ما ذكرناه في غزوة أحد من هذه الكتاب، ثم ما ذكرناه في الجزء السادس حول موضوع السب واللعن أيضاً.

٣ ـ التأثر بأهل الكتاب:

هناك فرقتان من اليهود:

إحداهما: فقهاء الفريسيين، وهم يؤمنون بكتابة العلم وتدوينه.

---

(١) مسند أحمد ج ٥ ص ٤٣٩.

(٢) المصدر السابق.

ويكتبون كلام علمائهم وأحبارهم. كما هو الحال بالنسبة إلى التلمود، الذي له أهمية كبيرة عند معظم اليهود، بل إن أهميته لدى بعض فرقهم لتزيد على أهمية العهد القديم نفسه[1].

الثانية: فرقة يقال لها: «القراء»، وهم الذين كثروا ونشطوا بعد ضعف أمر الفريسيين. وهم يقولون بعدم جواز كتابة شيء غير التوراة[2].

وقد صرح البعض بأن فرقة الصدوقيين لا تعترف إلا بالعهد القديم، وترفض الأخذ بالأحاديث الشفوية المنسوبة إلى موسى «عليه السلام»[3].

بل لقد جاء في التلمود نفسه: «إن الأمور التي تروى مشافهة ليس لك الحق في إثباتها بالكتابة»[4].

وقد علق على ذلك بعض العلماء بقوله: «من العجيب: أن اليهود كتبوا التلمود والمشناة حتى هذا النهي. وأهل الحديث من المسلمين كتبوا الأحاديث حتى الحديث المكذوب: لا تكتبوا عني... إلخ»[5].

غير أننا نقول: إن المقصود هو المنع من الروايات الشفوية عن الأنبياء، أما أقوال العلماء فهي الشريعة، تماماً كما يقول البعض الآن: إن آراء الصحابة شريعة وسنة.

---

(١) راجع: اليهودية واليهود ص ٢٣.

(٢) راجع: التفكير الديني عند اليهود، لمحمد حسن ضاضا وراجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٧.

(٣) اليهودية واليهود ص ٨٦ ومقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٦.

(٤) الفكر الديني الإسرائيلي للدكتور ظاظا ص ٧٩ عن التلمود: حيطين ٦٠ ب ـ تمور ١ ـ ١٤/ ب.

(٥) بحوث مع أهل السنة والسلفية هامش ص ٩٧.

والذي يظهر لنا هو: أن كعب الأحبار قد كان من الفرقة التي لا تجيز كتابة غير التوراة. ويشير إلى ذلك: أنه حينما سأله الخليفة الثاني عن الشعر، أجابه كعب واصفاً العرب بقوله:

«أجد في التوراة قوماً من ولد إسماعيل، أناجيلهم في صدورهم، ينطقون بالحكمة»(١).

وقد روى مثل ذلك وهب بن منبه أيضاً ـ الذي كان أيضاً في الأساس من أهل الكتاب ـ فقد جاء في رواية مطولة له قوله:

«يا رب، إني أجد في التوراة قوماً أناجيلهم في صدورهم، يقرؤونها. وكان من قبلهم يقرؤون كتبهم نظراً، ولا يحفظونها، فاجعلهم أمتي، قال: تلك أمة محمد»(٢).

فلعل كعب الأحبار، وغيره ممن كان مقرباً من السلطة قد استفاد من حسن الظن به من قبل الصحابة والحكام، فألقى هذا الأمر إليهم، وهم غافلون، فوافق قبولاً منهم، بسبب ما كانوا يعانونه من مشكلات ألمحنا إليها آنفاً.

ومما يشير إلى أن السلطة قد كانت تختزن في وعيها شيئاً من ذلك

---

(١) راجع: العمدة لإبن رشيق ج ١ ص ٢٥ وقد صرح بذلك كعب في حديث آخر فراجع الدر المنثور ج ٣ ص ١٢٥ ثم روى ذلك أبو هريرة وقتادة عن النبي (ص) فراجع الدر المنثور ج ٣ ص ١٢٤ و١٢٣ و١٢٢وقد استدل البعض بهذا الحديث على حفظ القرآن عن ظهر قلب، فراجع مناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٥ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٦.

وفي ربيع الأبرار ج ٢ ص ١٥٠ ذكر هذا الحديث عن التوراة على لسان راهب اخر فراجع.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج ٦ ص ٦٢ ونزهة المجالس ج ٢ ص ١٩٩.

هو التعليل الذي جاؤا به حينما أرادوا إحراق ما جمعوه من أحاديث كتبها الصحابة عن رسول الله (ص)، حيث ذكروا: أن سبب إقدامهم على هذا الأمر هو الإلتفات إلى أن أمماً كانوا قبلهم كان بينهم كتاب الله، فلما كتبوا أقوال علمائهم أكبوا عليها، وتركوا كتاب الله (فراجع ما تقدم).

والملفت للنظر هنا: أن يتخيل هؤلاء المساواة فيما بين أقوال النبي الذي لا ينطق عن الهوى، وبين أقوال علماء أهل الكتاب الذين كانوا يخلطون الحق بالباطل عن عمد وإصرار في كثير من الأحيان، إن لم يكن في أكثرها.

بغضهم لعلي (ع) سبب آخر :

هذا، ولابد من الإشارة هنا إلى أن السياسة التي انتهجت تجاه حديث النبي (ص)، وإن كانت سبباً مهماً لما حاق بالإسلام من بلاء، على صعيد تجهيل الناس به، والتلاعب بالدين، وتغيير أحكام الشريعة.

ولكن ذلك ليس هو كل شيء في هذا المجال، بل إن ثمة سبباً آخر كان له دوره وتأثيره في ذلك ، وهو:

بغض علي «عليه السلام»، والإصرار على مخالفته في كل شيء.

قال ابن عباس: «اللهم العنهم، قد تركوا السنة من بغض علي»[1].

قال السندي: «أي وهو كان يتقيد بها»[2].

---

(١) سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٣ وسنن البيهقي ج ٥ ص ١١٣ والغدير ج ١٠ ص ٢٠٥ عنهما وعن كنز العمال عن ابن جرير نص آخر.

(٢) تعليقة السندي على سنن النسائي ج ٥ هامش ص ٢٥٣.

وقال النيسابوري حول السبب في تركهم الجهر بالبسملة في الصلاة:

«وأيضاً، ففيه تهمة أخرى، وهي: أن علياً رضي الله عنه كان يبالغ في الجهر بالتسمية؛ فلما كان زمن بني أمية بالغوا في المنع عن الجهر، سعياً في إبطال آثار علي»[1].

ورغم اعتراف الحجاج بأن أمير المؤمنين «عليه السلام» المرء الذي لا يرغب عن قوله، فإنه يصر على مخالفته، والعمل برأي عثمان[2]!!.

وقد عاش الحسنان «عليهما السلام» في الناس دهراً طويلاً، وهما إمامان قاما أو قعدا، لكن ما روي عنهما في أحكام الشريعة قليل جداً لا يكاد يذكر.

ولا يمكن أن يصغى إلى ما اعتذر به ابن شهرآشوب هنا، حيث قال:

«وأما من قل منهم الروايات، مثل الحسن والحسين، فلقلة أيامهما»[3].

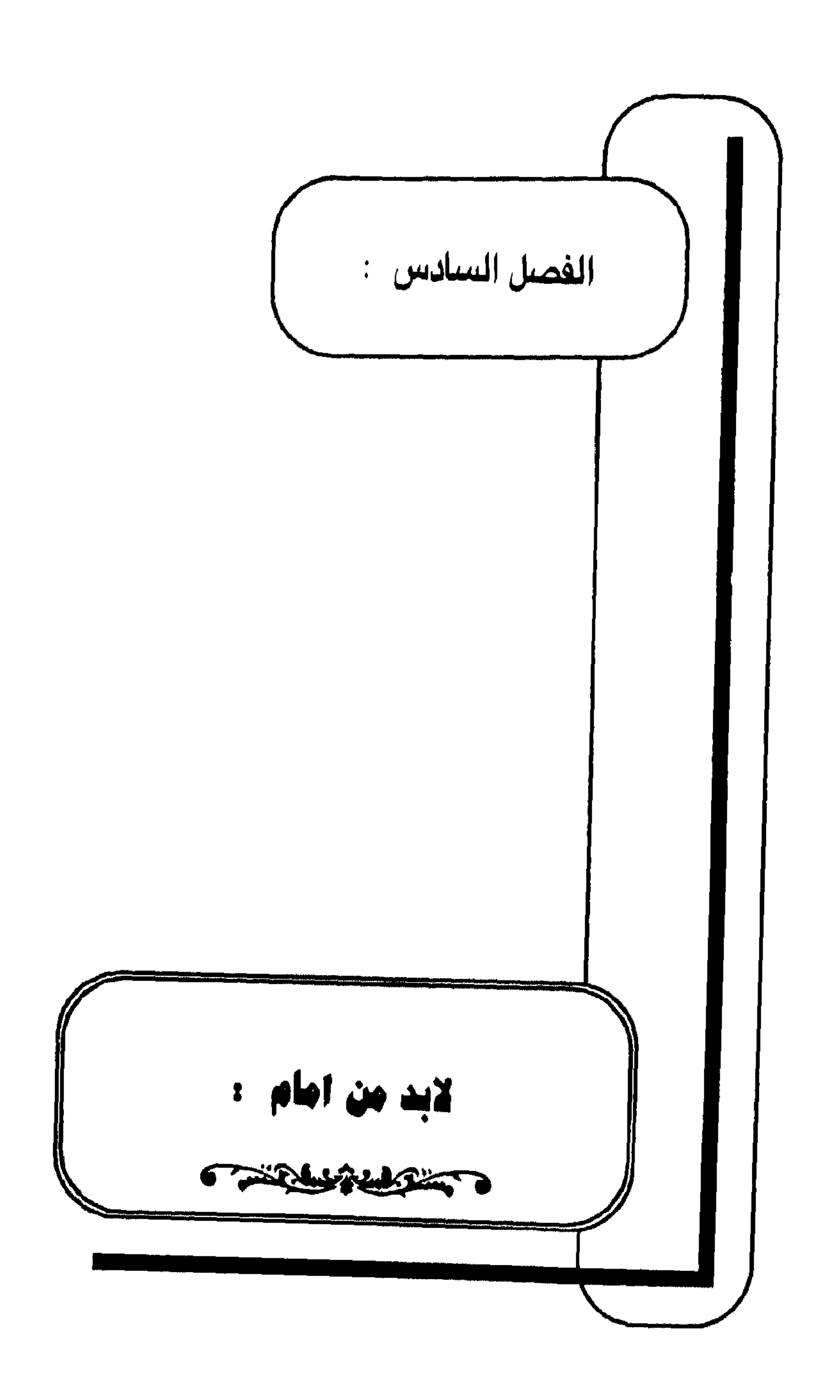
والصحيح هو أن الناس أهملوا أقوالهم، ولم يهتموا بنقل شيء عنهم، بغضاً منهم لهم، أو خوفاً من معاقبة الحكام.

---

(١) تفسير النيسابوري (مطبوع بهامش جامع البيان للطبري) ج ١ ص ٧٩.

(٢) مروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ٢٠٧ وراجع: مكاتيب الرسول ج ١ ص ٦٢.

(٣) مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٧٤.


الفصل السادس :
لابد من امام :

لابُدّ من امام :

ولسنا بعد ذلك كله بحاجة إلى التأكيد على أنه كان لابد لهـذا الدين من رائد وحافظ، وإمام يحفظ له مسيـرته، وينشـر تعاليمـه، ويربي النـاس تـربية إلهيـة صالحـة وقويمـة. ويكون هـو الضمانـة الحقيقية لـه على مـر العصور، وكر الأيام والدهور.

وقد كان أئمة أهل البيت الأطهار «عليهم السلام» هم هذه الضمانة، التي بها حفظ الدين وأحكامه، وبهم سلمت رسـومه وأعـلامه. وكيف لا، وهم سفينة نوح، وأحـد الثقلين الذين لا يضـل من تمسك بهمـا، واهتدى بهديهما.

وهذا ما يفسر لنا مـا روي عن الإمام البـاقر «عليـه السلام» في قـوله للحكم بن عيينة (عتيبة)، وسلمة بن كهيل: شرّقا وغرّبا؛ فلا تجدان علمـاً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا[1].

ويقول «عليه السلام» عن الحسن البصري: «فليـذهب الحسن يميناً

---

(١) إختيار معرفة الرجال ص ٢١٠ و ٢٠٩ والكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ٩ والوسائل ج ١٨ ص ٤٧.

وشمالاً؛ فوالله، ما يوجد العلم إلا ها هنا»[١].

وعنه «عليه السلام»: «فليذهب الناس حيث شاؤوا؛ فوالله ليس الأمر إلا ها هنا، وأشار إلى بيته»[٢].

وعنه «عليه السلام» أيضاً: كل شيء لم يخرج من هذا البيت فهو وبال[٣].

موقف الائمة (ع) من رواية الحديث وكتابته:

لا أعتقد: أننا بحاجة إلى التذكير بموقف الأئمة من رواية الحديث وكتابته، فإن ذلك أوضح من الشمس، وأبين من الأمس. فعلي «عليه السلام» هو الذي رفع الحظر عن رواية حديث النبي «صلى الله عليه وآله»[٤] وهو الذي يقول: تزاوروا، وأكثروا مذاكرة الحديث، فإن لم تفعلوا يندرس الحديث[٥].

وهو الذي يقول: «قيدوا العلم، قيدوا العلم»، مرتين. ونحوه غيره[٦].

وقد قال «عليه السلام»:

---

(١) الكافي ج ١ ص ٥٠ ووسائل الشيعة ج ١٨ ص ٤٢/ ٤٣ و٨.

(٢) الكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ١٢.

(٣) الإختصاص ص ٣١.

(٤) راجع: سرگذشت حديث (فارسي) هامش ص ٢٨ وراجع: كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ و١٧٢ و١٢٢.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٦٠ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٨٩.

(٦) تقييد العلم ص ٨٩ و ٩٠ وفي هامشه قال: «وفي حض علي «عليه السلام» على الكتابة انظر معادن الجوهر للأمين العاملي ١: ٣».

«من يشتري مني علماً بدرهم؟.

قال الحارث الأعور: فذهبت، فاشتريت صحفاً بدرهم، ثم جئت بها».

قال الراوي: «فكتب له علماً كثيراً»[1].

وعنه «عليه السلام»:

«إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بأسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه»[2].

ومثل ذلك كثير عنه «عليه السلام»[3].

كما أن الإمام الحسن «عليه السلام» دعا بنيه، وبني أخيه، فقال:

«يا بنيّ، وبني أخي، إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين؛ فتعلموا العلم؛ فمن لم يستطع منكم أن يرويه؛ فليكتبه، وليضعه في بيته»[4].

---

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٩ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٦ وتقييد العلم ص ٩٠ وفي هامشه عمن تقدم، وعن كتاب العلم لابن أبي خيثمة ص ١٠ وعن المحدث الفاصل ج ٤ ص ٣.

(٢) كنز العمال ج ١٠ ص ١٢٩ عن الحاكم، وأبي نعيم، وابن عساكر.

(٣) راجع على سبيل المثال: كنز العمال ج ١٠ كتاب العلم.

(٤) تقييد العلم ص ٩١ ونور الأبصار ص ١٢٢ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٣ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ / ٢٤٧ عن ابن عساكر، وعن البيهقي في المدخل، وفي هامش تقييد العلم عن بعض من تقدم ، وعن: تاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٩٩ (ولم أجد) وعن ربيع الأبرار ١٢ عن علي «عليه السلام».

وقد كتب علي «عليه السلام» عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كتباً كثيرة، كما هو أشهر من أن يحتاج إلى تفصيل وبيان.

وقد حثّ الأئمة «عليهم السلام» شيعتهم على هذا الأمر، كما يظهر بأدنى مراجعة لكتب حديثهم وروايتهم.

بل إن الأئمة «عليهم السلام» كانوا يطّلعون على بعض الكتب التي كانت تؤلف في زمنهم، ويبدون ملاحظاتهم عليها.

ونرى أن ذكر الشواهد والمصادر لكل ذلك، مع هذه الكثرة الكاثرة فيها ليست في محلها، وهي تضييع للوقت وللجهد.

موقف الائمة (ع) من الاسرائيليات ورواتها :

وقد واجه الأئمة (ع) ترهات بني إسرائيل، بالكلمة وبالموقف، بصرامة وبحزم. وأعلنوا للملأ زيف تلك الأباطيل، وكذبوا من جاؤوا بها بصراحة ووضوح في مناسبات كثيرة.

بل إن أمير المؤمنين علياً (ع)، ليس فقط كذب وفند، وإنما قد هدد وتوعد بالجلد أحياناً، كما حصل منه لمن يروي قصة أوريا، كما يزعم القصاصون، كما سيأتي.

وقد وصف «عليه السلام» كعب الأحبار، فقال: إنه لكذاب[1].

وكان كعب منحرفاً عن علي عليه الصلاة والسلام[2].

هذا بالإضافة إلى أنه قد طرد القصاصين من المساجد، كما سنرى.

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٥ وشرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ٧٧ والبحار ط قديم ج ٨ ص ٦٧٥.

(٢) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ٧٧.

وقد كذب الإمام الباقر «عليه السلام» كعب الأحبار في بعض أباطيله، كروايته: أن الكعبة تسجد لبيت المقدس في كل صباح[1].

وذلك من أجل أن يتوصل إلى تبرير جعل الصخرة التي في بيت المقدس قبلة لأهل نحلته من اليهود، وأنها هي القبلة الأولى والأعلى، بملاحظة أن الكعبة التي هي قبلة المسلمين تسجد للصخرة كل صباح.

هذا، وللإمام الصادق «عليه السلام» موقف يكذب فيه أباطيل أهل الكتاب أيضاً[2].

كما أنه «عليه السلام» قد قال وهو يتحدث عن العلماء: «ومن العلماء من يطلب أحاديث اليهود والنصارى ليغزر به علمه، ويكثر به حديثه، فذاك في الدرك الخامس من النار»[3].

الشيعة في مواجهة الفكر الاسرائيلي:

وقد اقتدى الشيعة الأبرار رضوان الله تعالى عليهم بأئمتهم «عليهم

---

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٤٠ والبحار ج ٤٦ ص ٣٥٤.

ويبدو أن كعباً قد استمر على تعظيم الصخرة، حتى إنه حينما كان مع عمر في بيت المقدس، وسأله عمر: أين يجعل المسجد والقبلة، قال: خلف الصخرة، فقال له عمر: ضاهيت اليهودية يا كعب.

فراجع هذه القضية بنصوصها المتقاربة في: الأنس الجليل في أخبار القدس والخليل ج ١ ص ٢٥٦ والأموال لأبي عبيد ص ٢٢٥ والإصابة ج ٤ ص ١٠٥ والأسرار المرفوعة ص ٤٥٧.

(٢) البحار ج ٧١ ص ٢٥٩ ط إيران وج ٤٦ ص ٣٥٣/ ٣٥٤ وسفينة البحار ج ٢ ص ١٦٧، والكافي ج ٤ ص ٢٣٩.

(٣) البحار ج ٢ ص ١٠٨.

السلام»، في محاربة الفكر الإسرائيلي الدخيل، وتصدوا لرموزه، وللمروجين له بحزم، وشجاعة، وصلابة، رغم ما كان يتمتع به أولئك الأفاكون من حصانة قوية من قبل الحكام على أعلى المستويات.

لقد واجههم الشيعة، وتصدوا لهم، عملاً بالتكليف الشرعي، الذي أكده ما روي عن الرسول الأكرم (ص)، من أنه قال:

«إن الله قضى بالجهاد على المؤمنين في الفتنة بعدي...» إلى أن قال: «... يجاهدون على الإحداث في الدين، إذا عملوا بالرأي في الدين، لا رأي في الدين إلخ...»[1].

ونذكر هنا بعض النماذج لمواقف أتباع مدرسة أهل البيت، وهي التالية:

١ ـ لقد أعلن ابن عباس بالنكير على أولئك الذين يسألون أهل الكتاب، مع وجود كتاب الله بين ظهرانيهم[2].

٢ ـ وروي نظير ذلك عن ابن مسعود أيضاً[3].

---

(١) تفسير فرات ص ٦١٤ ط جديد.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ١٩٣ و١٧٣ وج ٢ ص ٧١ والمصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٣١٤ وج ١١ ص ١١٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ والفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٦ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٩٢ والدر المنثور ج ١ ص ٨٣ عن البخاري، وعبد الرزاق، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان.

(٣) راجع: المصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١٦٠ وج ١٠ ص ٣١٣ وجامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٠ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ وراجع: سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٢ وتقييد العلم ص ٥٣ و٥٦.

٣ ـ وقد تصدى ابن عباس، وحذيفة بن اليمان لتكذيب كعب الأحبار صراحة في بعض الموارد[1].

٤ ـ أما أبو ذر ذلك الرجل الصابر المجاهد، فالكل يعلم موقفه من كعب الأحبار في مجلس الخليفة الثالث عثمان، حينما جاؤوا بتركة عبد الرحمان بن عوف، وتصدى كعب الأحبار لإصدار فتاواه في دين الله؛ فضربه أبو ذر رحمه الله بعصاه، وقال له:

«يا ابن اليهودية، تعلمنا ديننا؟!».

أو «متى كانت الفُتيا إليك يا ابن اليهودية»[2].

ثم كان جزاء هذا الصحابي الجليل هو النفي والتشريد، ومكابدة المحن والبلايا، حتى مات مظلوماً غريباً في الربذة، منفاه[3].

علي يواجه القصاصين بالحقيقة:

أما موقف علي من القصاصين، فتوضحه النصوص التالية:

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٥ عن الكاف الشاف ص ١٣٩.

(٢) راجع: مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠ ومسند أحمد ج ١ ص ٦٣ وراجع: حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠ وتاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٣٣٦ وج ٤ ص ٢٨٤ والغدير ج ٨ ص ٣٥١ عنه. وراجع: أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ وج ٨ ص ٢٥٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٧ ـ ٦٩ والطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٤ ص ٢٣٢ والأوائل ج ١ ص ٢٧٩ ومجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٣٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٥٧ و١٥٨ و٢٥٩ وعن كنز العمال ج ٣ ص ٣١٠. وأشار إليه العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان ج ٩ ص ٢٥٨ و٢٥١.

(٣) راجع كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١١١ـ ١٤١.

١ ـ عن الحارث، عن علي، أنه دخل المسجد، فإذا بصوت قاص، فلما رآه سكت، قال علي: من هذا؟!

قال القاص: أنا

فقال علي: أما أني سمعت رسول الله (ص) يقول: سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم[1].

٢ ـ عن سعيد بن أبي هند: أن علياً مرّ بقاصٍ، فقال: ما يقول؟!

قالوا: يقص!

قال: لا، ولكن يقول: إعرفوني[2].

٣ ـ عن أبي عبد الرحمان السُّلمي، قال: مرّ علي بن أبي طالب برجل يقص، فقال: أعرفت الناسخ من المنسوخ؟

قال: لا.

قال: هلكت وأهلكت[3].

٤ ـ عن أبي يحيى، قال: مر بي علي وأنا أقص؛ فقال: هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟

قلت: لا.

قال: أنت أبو إعرفوني[4].

---

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن أبي عمير بن فضالة في أماليه.

(٢) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن مسدّد، وصحح.

(٣) الدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ عن أبي داود في ناسخه، وعن النحاس في ناسخهُ، وعن سنن البيهقي ونثر الدر ج ١ ص ٣١٢ وذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٨٩.

(٤) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المروزي في العلم. وراجع: ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨.

علي (ع) يضرب القصاصين ويطردهم :

لم يقتصر موقف علي «عليه السلام» من القصاصين على الإدانة الكلامية، بل تعداه إلى ما هو أبعد من ذلك، فجاء متميزاً وحاسماً في الوقت نفسه، وقد تجلى ذلك في أنه «عليه السلام» قد استعمل في مواجهتهم الأساليب التالية:

١ ـ تعريتهم أمام الناس، وتعريفهم بنواياهم، وذلك ببيان حقيقة حبهم للظهور، كما تقدم.

٢ ـ تهجين عملهم عن طريق نشر أقوال النبي (ص) فيهم حيث أنه (ص) قال: سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم.

٣ ـ إظهار جهلهم، وقلة معرفتهم، ثم ما يترتب على ذلك من هلاك لهم أنفسهم، ثم إهلاك للآخرين.

وقد تقدمت الأمور الثلاثة الآنفة الذكر.

٤ ـ طردهم من المساجد.

٥ ـ ضربهم.

ويوضح هذين الأمرين النصوص التالية:

ألف: عن أبي البختري، قال: دخل علي بن أبي طالب المسجد، فإذا رجل يخوّف، فقال: ما هذا؟

فقالوا: رجل يذكّر الناس.

فقال: ليس برجل يذكّر الناس، ولكنه يقول: أنا فلان بن فلان، إعرفوني. فأرسل إليه فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

فقال: لا.

قال: فاخرج من مسجدنا، ولا تذكّر فيه[1].

والمذكر هو القاص في اصطلاحهم، كما يظهر من الكتب التي تتحدت عن القصاصين، فراجع تبليس ابليس، والقصاص والمذكرين لإبن الجوزي.

ب: وحين قدم البصرة طرد القصاصين من المسجد، حيث إنه لا ينبغي القصص في المسجد[2].

ج: عن أبي عبد الله «عليه السلام»، أنه قال: «إن أمير المؤمنين «عليه السلام» رأى قاصاً في المسجد فضربه، وطرده»[3].

٦ ـ التهديد بالضرب الوجيع، وبإقامة الحدود عليهم ويوضح ذلك:

ألف: ما روي، من أنه حينما بلغه «عليه السلام» ما يقوله القصاصون في قصة أوريا قال:

«من حدّث بحديث داود على ما يرويه القصاص، جلدته ماءة وستين جلدة، وذلك حدّ الفرية على الأنبياء»[4].

---

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المروزي في العلم، والنحاس في ناسخه، والعسكري في المواعظ، والدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٢.

(٢) عن قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ وراجع: الحوادث والبدع ص ١٠٠.

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٦٣ وتهذيب الأحكام للطوسي ج ١٠ ص ١٤٩ والوسائل ج ١٢ ص ١١١ وج ١٨ ص ٥٧٨ وج ٣ ص ٥١٥ وج ١٠ ص ٤٦٨ وج ١١ ص ٥٦٧ وج ٨ ص ١٤ و ٨٢ وسفينة البحار ج ٢ ص ٤٣٣ وراجع: الصافي ج ٤ ص ٢٩٦ ومجمع البيان ج ٨ ص ٤٧٢ وتفسير البرهان ج ٤ وراجع: الدر المنثور ج ١ ص ١٠٦.

(٤) راجع: سمير الليالي ص ٣٢٤ والإسرائيليات في كتب التفسير والحديث ص ٢٠٤

ب: وسيأتي أنه «عليه السلام» قد امتحن أحد القصاصين، فأجابه، ولو أنه عجز عن الجواب لكان قد أوجعه ضرباً[1] على حد تعبيره.

موقف سائر الائمة من القصاصين:

ولا يختلف موقف سائر الأئمة «عليهم السلام» عن موقف أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه من القصاصين، ويوضح ذلك النصوص التالية:

١ ـ إن الإمام السجاد (ع) قد نهى الحسن البصري عن مزاولة عمل القصص. فاستجاب للنهي[2].

٢ ـ وفي محاورة جرت بين الإمام الحسن «عليه السلام» وبين أحد القصاصين، نجد الإمام الحسن يكذّب ذلك الرجل في دعواه كونه قصاصاً تارة، ومذكِّراً أُخرى؛ باعتبار أن هاتين الصفتين هما للنبي «صلى الله عليه وآله»، فلما سأله عن نفسه أي شيء هو؟.

قال له «عليه السلام»: المتكلّف من الرجال[3].

اي الذي يتكلف أمراً ليس له.

٣ ـ وعن الإمام الباقر «عليه السلام» في تفسير قوله تعالى: ﴿**وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا**﴾ أن منهم القُصاص[4].

عن تفسير النسفي ج ٤ ص ٢٩/ ٣٠ وراجع: ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨ والصافي ج ٤ ص ٢٩٦ ومجمع البيان ج ٨ ص ٤٧٢.

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن وكيع في الغرر، والقصاص والمذكرين ص ٢٣.

(٢) راجع وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٠

(٣) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

(٤) راجع: تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٦٢.

٤ ـ وذكر للإمام الصادق «عليه السلام»: أن بعض القُصّاص يقول: هذا المجلس لا يشقى به جليس.

فقال «عليه السلام»: هيهات هيهات أخطأت استاهم الحفرة[1].

أي أنهم أرادوا شيئاً فوقعوا في غير ما أرادوا.

٥ ـ كما أنه «عليه السلام» قد لعنهم، واعتبرهم يثيرون الناس ضدهم «عليهم السلام».

ثم إنه «عليه السلام» قد حرم الإستماع إلى القصاصين.

هذا بالإضافة إلى أنه «عليه السلام» قد اعتبر أنهم هم الغاوون أتباع الشعراء، كما نصت عليه الآية الكريمة[2].

شرط الاجازة للقصاصين :

ومما تقدم نعرف: أن معرفة الناسخ من المنسوخ شرط في السماح للقاص بأن يقص على الناس.

وثمة شرط آخر، وهو أن يكون عارفاً بالدين، واقفاً على مراميه وأهدافه، كما يظهر من سؤال أمير المؤمنين للقاص الذي امتحنه، فأجاب؛ فسمح له بمواصلة عمله، ولولا ذلك لكان «عليه السلام» قد أوجعه ضرباً.

ولأجل أن البعض لم يكن يعرف الناسخ من المنسوخ، فإنه «عليه السلام» قد حكم عليه بأنه قد هلك وأهلك. وبيَّن أن من لا يعرف ذلك، ويتصدى لهذا العمل الخطير فإنه يكون طالباً للدنيا وللشهرة بين الناس.

---

(١) البحار ج ٧٤ ص ٢٥٩.

(٢) بحار الأنوار ج ٦٩ ص ٢٦٤ و ٢٦٥ وراجع: وسائل الشيعة ج ٦ ص ١١١.

أمـا حين يـطمئن «عليـه السـلام» إلى أن القـاص جـامـع للشـروط المطلوبة، فإنه (ع) يسمح له بمزاولة عمله ذاك، فقد:

«قال علي «عليه السلام» للقاص: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

قال: نعم.

قال: قال: قصَّ»[1].

ومعنى ذلـك، هـو أن القصـاصيين كـانـوا إلى جـانب وعـظهم النـاس، يقومـون بمهمات أخـرى، وهي بيان الأحكـام الشرعيـة، وتفسير القـرآن، إلى جـانب أمـور تقـدمت وستـأتي الإشـارات إليهـا في المـوارد المختلفة.

وتقدم في فصل: القصاصون يثقفون الناس رسمياً: أن الإمام الباقر «عليه السلام» قد قال لسعـد الإسكاف: وددت أن على كـل ثلاثين ذراعـاً قاصاً مثلك.

وأن أبان بن تغلب كان قاص الشيعة.

وأن عدي بن ثابت الكوفي كان إمام مسجد الشيعة وقاصهم.

امتحان القصاصين:

ثم إننا قد رأينا أمير المؤمنين «عليـه السلام»، يجـري امتحانـاً لأحد القصـاصين، فلو لـم ينجح في الإمتحـان لكان «عليـه السلام» قـد أوجعـه ضرباً.

فقد رووا: أنه «عليه السلام» انتهى إلى قاص يقص، فقال:

---

(١) القصاص والمذكرين ص ١٠٥.

تقصّ، ونحن حديثوا عهدٍ برسـول الله (ص)؟! أما أني أسـألك عن مسألتين، فإن أصبت وإلا أوجعتك ضرباً.

قال: سل يا أمير المؤمنين.

قال: ما ثبات الإيمان وزواله؟

قال: ثبات الإيمان الورع، وزواله الطمع[1].

---

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن وكيع في الغرر، والقصاص والمذكرين ص ٢٣.

الفصل السابع :

اجراءات وضوابط مشبوهة :



معايير لحفظ الانحراف :

وبعد، فإن التصدي للفكر الإسرائيلي، وإن أفلح في حفظ وصيانة الإسلام إلى حدّ بعيد، ولكن آثار هـذا الحفظ إنما ظهـرت، أو فقل: قـد اقتصـرت على التيار الـذي كان يقـوده الأئمـة «عليهم السـلام» وشيعتهم، ومن تخرّج من مدرستهم، واختار طريقتهم ونهجهم.

أمـا الآخـرون؛ الـذين كـانـوا في الخط الآخـر، فقـد استمـروا في التحرك في دائرة السياسة المعلَنة، والمصرح بها من قِبَل الحكام، فأخذوا عن أهل الكتاب الشيء الكثير مما هو محرف ومدسوس، ونفـذوا والتزمـوا بالإسلام الذي راق للحكام، وروجوا له.

فكـان أن شحنـوا كتبهم ومجـاميعهم الحـديثيـة بـالشيء الكثيـر من الفتـاوى، والمعارف، والعقـائد، والسيـاسات، والسيَـر والتواريـخ، التي تنسجم مـع ما يـريده أولئك الحكام، ممـا اتحفهم بـه أهـل الكتـاب، أو غيرهم من المرتزقة والمتزلفين.

نعم، لقـد شحنوا بهـا كتبهم، ومجاميعهم، من دون أي تحقيق، أو تمحيص، إلا فيما يمسّ القشر، ولا يتعرض لما دونـه في شيء؛ لأنها قـد جاءت محكومة لضوابط ومعايير من شـأنها أن تكـرّس الإنحراف، وتقـوي

من تياره، وتعمق جذوره، لأنها إنما وضعت لتأكيد تلك الأباطيل والترهات ومن خلالها، ومن أجل حفظ الإنحراف وتكريسه لا لإزالته والتخلص منه.

أما المعايير الحقيقية والضوابط الأصيلة، القادرة على كشف الزيف، وإحقاق الحق. فقد كانت مرفوضة من هؤلاء الناس جملة وتفصيلاً، حتى إن ما ورد من الأمر بعرض الحديث على كتاب الله سبحانه، قد رفض، وضرب به عرض الجدار، بل قد اعتبروه من وضع الزنادقة، كما سيأتي في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

نماذج يسيرة :

ونحن من أجل جلاء الحقيقة، والتعريف بحقيقة المؤامرة، نذكر هنا نماذج يسيرة من ضوابط تهدف لحفظ الإنحراف، ومعايير لتكريس الباطل وترسيخه، بكل ما فيه من فتاوى باطلة، وروايات مختلقة، أو محرفة، وأساطير وترّهات عن أهل الكتاب وغيرهم.

بالإضافة إلى أساليب تبرير المواقف اللاإنسانية واللاشرعية، التي صدرت وتصدر عمن يهمهم حفظهم، والإحتفاظ بهم بأي ثمن كان.

والنماذج التي نريد تقديمها إلى القارىء الكريم هي التالية:

١ ـ الصحابة كلهم عدول :

لقد كان الكثيرون من الصحابة، ممن تهتم السلطة، وبعض الفئات والإتجاهات المذهبية والسياسية بإعطائهم دوراً متميزاً وأساسياً، سواء على الصعيد السياسي، أو العقيدي، أو في مجال الحديث، والرواية، أو الفتيا، أو على صعيد المواقف، تأييداً وتأكيداً، أوغير ذلك.

مع أن أولئك الأشخاص لا يملكون تاريخاً نظيفاً ولا مشرفاً، لا في حياتهم السلوكية من حيث الإلتزام بأحكام الدين، ولا في مجال التحلي بمكارم الأخلاق، وحميد الخصال.

فكان أن عملوا من أجل تبرير انحرافاتهم ومخالفاتهم، وتبرئتهم مما ارتكبوه من جرائم، وموبقات، حتى ما هو مثل الزنا، وشرب الخمر، وقتل النفوس، وسرقة بيت مال المسلمين، وما إلى ذلك، على إختراع إكسير يستطيع أن يحول تلك الجرائم والموبقات، والمعاصي، إلى خيرات، وطاعات ومبرات، وحسنات، يستحقون عليها المثوبة، وينالون بها رضا الله والجنة.

وكان هذا الاكسير هو دعوى:

أن الصحابة بساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات[1]. و«الصحابة كلهم عدول، سواء منهم من لابس الفتن، ومن لم يلابس» وذلك بإجماع من يعتد به من الأمة[2].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٤٢ عن الذهبي في رسالته التي الفها في الرواة الثقات.

(٢) راجع: الكفاية في علم الرواية ص ٤٦ ـ ٤٩ والباعث الحثيث ص ١٨٢ و ١٨١ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢١٤ والسنة قبل التدوين ص ٣٩٤ و ٤٠٣ وعنهم وعن فتح المغيث ج ٤ ص ٣٥.

وراجع: علوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ وعلوم الحديث لصبحي الصالح ص ٣٥٣ الطبعة الثامنة وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٠٢ و ٢٠٣ والإصابة ج ١ ص ٩ و ١٠ والأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨١ و ٨٢ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٥٦ وإرشاد الفحول ص ٧٠ و ٦٩ و ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في علوم الحديث ص ١٢٤ و ٩٤ و ٦٧ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٨.

وعمدة مستندهم في ذلك آيات كريمة ورد فيها ثناء على الصحابة في ظاهر الأمر. مع أن الثناء ناظر إلى بعض منهم، وهم خصوص المتصفين بصفة الإيمان، مع مواصفات معينة أخرى أشارت إليها، أو صرحت بها تلك الآيات بالذات. وقد تحدثنا عن ذلك باختصار في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفيد، فراجع.

أضف إلى ذلك: أن تلك الآيات لم تتناول الأفراد بالنصوصية، إنما غايتها عموم، يرد التخصيص عليه بحسب الموارد. مع أن دليل شمول الصحبة لمطلق من رأى النبي (ص) ركيك جداً[1].

لفت نظر :

لا أدري إن كان قولهم بعدالة كل صحابي، يشبه القول بعصمة الحاخامات لدى اليهود[2]، أو أنه مستوحى منهم، أم لا؟.

٢ ـ من هو الصحابي؟ :

وقد يكون من بين من يراد تبرير جرائمه وموبقاته، من كان حين وفاة النبي (ص) صغيراً جداً، أو لم ير النبي (ص) سوى مرة واحدة، في ساعة من نهار، وبصورة عابرة، فجاءت المعالجة من قبل من يهمهم أمر هؤلاء؛ فقررت: أن الصحابي هو كل من صحب النبي (ص) سنة أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه[3].

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٤٩ عن العلم الشامخ للمقبلي ص ٢٩٧ ـ ٣١٢.

(٢) راجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢.

(٣) راجع: الكتابة في علم الرواية ص ٥١ وراجع ص ٥٠ والباعث الحثيث ص ١٧٩ و ١٨١ متناً وهامشاً والإصابة ج ١ ص ٥ و ٧ و ٤ ونهاية الوصول ج ٣ ص ١٧٩ وإرشاد الفحول ص ٧٠ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٥٢ وتدريب الراوي =

وعدوا من الصحابة صبياناً وأطفالاً رأوا النبي «صلى الله عليه وآله» يوم الفتح، وفي حجة الوداع، وغيرهما[1].

٣ ـ صحابية المرتد :

وحين يجدون : أن بعص من يعزّ عليهم من الصحابة يرتد عن الدين، ويحارب النبي (ص)، ثم يعود فيظهر الإسلام، كطليحة بن خويلد، وبعضهم ارتد، وأهدر النبي (ص) دمه، كما هو الحال بالنسبة لعبد الله بن سعد بن أبي سرح.

وكذا الحال بالنسبة للأشعث بن قيس الذي ارتد عن الإسلام، ثم لما أسر، وأظهر التوبة في عهد أبي بكر أطلقه الخليفة، وزوجه أخته في نفس الساعة[2].

إنهم حين يجدون ذلك، يبادرون إلى ادّعاء : أن الصحابي إذا ارتد ذهبت صحابيته، فإذا عاد إلى الإسلام عادت إليه صحابيته، من دون

= ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٥/ ٢١٦ والسنة قبل التدوين ص ٣٨٧ ومقدمة في علوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٦٣ والخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ١٢٤ و ١٢٥ وعلوم الحديث لصبحي الصالح ص ٣٥٢ ط ٨ . وصحيح البخاري ج ١ وأسد الغابة ج ١ ص ١٣ وراجع : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٥٨ وسلّم الوصول ج ٣ ص ١٨٠ وعن فتح المغيث ج ٤ ص ٣١ و ٣٢ وعن تلقيح فهوم أهل الآثار ص ٢٧ ب.

(١) راجع : الباعث الحثيث ص ١٨٤ والسنة قبل التدوين ص ٣٩٢ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٤ وعلوم الحديث لصبحي الصالح ص ٣٥٦ و ٣٥٧ ط ٨ وراجع : سلّم الوصول ج ٣ ص ١٨٠.

(٢) راجع : الإصابة ج ١ ص ٥١.

حاجة إلى أن يرى النبي (ص) من جديد[1]، أي وتعود إليه عدالته أيضاً!!

٤ ـ السكوت عما شجر بين الصحابة :

لقد كان ولا يزال الجهر بما فعله بعض الصحابة محرجا، بل مخجلا لمن يعتقدون لزوم موالاتهم، والإرتباط بهم، ويوجب سلب ثقة الناس بأناس يراد لهم أن يثقوا بهم، بل يراد لهم أن يقدسوهم.

ولو فرض أنه يمكن إسكات بعض العوام، بواسطة إطلاق بعض الشعارات البراقة والرنانة، أو بواسطة بعض الفتاوى المختلقة، أو بشيء من الترغيب أوالترهيب، فإن ذلك لا يتيسر بالنسبة لجميع الناس، فلابد من اعتماد أسلوب آخر للخروج من المأزق.

فقالوا عن الصحابة: «الواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير»[2].

وقالوا: ينبغي للقاص «أن يترحَّم على الصحابة، ويأمر بالكف عما شجر بينهم، ويورد الأحاديث في فضائلهم»[3].

وقد أخذوا على أبي عمر بن عبد البر: أنه قد شان كتابه «الإستيعاب» بذكر ما شجر بين الصحابة.[4]

---

(١) راجع الإصابة ج ١ ص ١٥٨ ص ٨ وترجمة طليحة وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٠٩ وراجع فواتح الرحموت ج ١ وسلّم الوصول ج ٣ ص ١٨٠.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٣٩٧ عن المنهج الحديث في علوم الحديث ص ٦٢ عن شرح مسلّم الثبوت.

(٣) القصاص والمذكرين ص ١١٥.

(٤) الباعث الحثيث ص ١٧٩ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٦٢ وتقريب النواوي (مطبوع مع تدريب الراوي) ج ٢ ص ٢٠٧ والخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ١٢٤.

٥ ـ من ينتقد الصحابة زنديق :

وحيث لم ينفع الأمر بالسكوت عما شجر بين الصحابة، فقد لجأوا إلى أسلوب آخر للخروج من المأزق. وهو اتهام من ينتقد الصحابة بالزندقة، والخروج من الدين، والإلحاد.

قال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله (ص)، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول (ص) عندنا حق، والقرآن حق، وما جاء به حق. وإنما أدى الينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله (ص). وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى. وهم زنادقة»[1].

وقال السرخسي: «من طعن فيهم فهو ملحد، منابذ للإسلام، دواؤه السيف، إن لم يتب»[2].

ومن الواضح: أن حَملة الإسلام وتعاليمه الى الأُمم ليسوا هم الوليد بن عقبة ولا مروان بن الحكم، ولا إبن أبي سرح نظراؤهم، وإنما هم علي «عليه السلام» وأهل البيت وأبوذر وسلمان وابن مسعود، وأبي بن كعب ونظرائهم من أعلام الأُمة وعلمائها. وما كلام أبي زرعة وغيره هنا إلاّ مغالطة ظاهرة، لاتسمن ولاتغني من جوع.

٦ ـ لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره :

أما بالنسبة إلى المعاصي التي ارتكبوها، ولا يمكن دعوى التأويل والإجتهاد فيها، فقد جاء تبريرها بدعوى:

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩ والسنة قبل التدوين ص ٤٠٥ عنه.

(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٤.

أن الصحابي لا يفسق بما يفسق به غيره[١].

٧ ـ حتمية توبة الصحابي:

وإذا ارتكب الصحابي ما يوجب العقاب لـه أخروياً، مما تـوعّد الله عباده عليه بالعقاب بالنار، ولم يمكن دفع ذلك عنه، لا بدعـوى الإجتهاد، والتأويل، ولا بغير ذلك.

فإن علاج ذلك هو بالقول:

إن التوبة حتمية الوقوع ممن يعصي منهم[٢].

٨ ـ ذنب البدري يقع مغفوراً:

ولبعض الشخصيات مزيد من الأهمية، فلا يمكن تركها تعصي الله، ثم ننتظر إلى أن تصدر التوبة منها، وهي قد تتأخر بعض الوقت.

بل لابد من مغفرة ذنوب هؤلاء فوراً.

ففتشوا عن تاريخ هؤلاء الأشخاص، فـوجدوا أنهم ممن حضـر بدراً ـ وإن لم يعلم عنه أنه قاتل ـ فجاءت المعالجة لتقدم معياراً جديـداً يقول: إن ما يقع من معاصٍ لا يحتاج إلى التوبة، إذا كان مرتكب ذلك ممن شهد بدراً لأن أهل بدر مغفور لهم[٣].

---

(١) السيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ عن الخصائص الصغرى، عن شرح جمع الجوامع وراجع: فتح الباري ج ٧ ص ٢٣٧.

(٢) راجع: فتح الباري ج ٧ ص ٢٣٨ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٠٣.

(٣) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) ج ٣ حين الحديث حول غفران ذنب من شهد بدراً.

٩ ـ الصحابة مجتهدون :

وكـان لابد من تبـرير أخـطاء وقع فيهـا بعض الصحـابـة، سـواء في مـواقفهم، أو في فتـاواهم، حتى حـارب بعضهم بعضـاً، وأزهقت أرواح كثيرة، وسفكت دماء غزيرة، وخرج بعضهم على إمام زمانه، وقاتلوه. كما جرى في الجمل، وصفين، والنهروان.

فـاخترعـوا للصحابـة مسـألـة الإجتهـاد، فكلهم مجتهـدون[1]، ولا اعتراض على المجتهد، بل هو إن أصـاب فله أجران، وإن أخـطأ كان لـه أجر واحد.

وبهذا أدخلوا معاوية، وطلحة بن الزبير الجنة، ومنحوهم المزيد من الثواب على ما فعلوه وما ارتكبوه من جرائم في حق الإمام والأمة.

وأصبح من حلل منهم الربا، وشرب الخمـر مأجـوراً ومثابـاً، بل إن خالد بن الوليد، الذي قتل مالك بن نويرة بـدون جرم، ثم نـزا على زوجته في نفس الليلة مثاب ومأجور على ذلك أيضاً.

والخلاصة: أن المصيب منهم لـه أجـران، كعلي «عليـه السـلام» وأصحابه.

والمخطىء كمعاويـة، ومن معه لهم أجـر واحد. بـل كان مـا فعلوه بالإجتهاد، والعمل به واجب، ولا تفسيق بواجب[2].

وبتعبير آخر: «إن جميع من اشترك في الفتنـة من الصحابـة عدول،

---

(١) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٦.

(٢) راجع: فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت ج ٢ ص ١٥٨ و١٥٦ وسلّم الوصول (مطبوع مع نهاية السول) ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧ والسنة قبل التدوين هامش ص ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٤٠٥.

لأنهم اجتهدوا في ذلك»[1].

وقال الكيا الطبري: «وأما ما وقع بينهم من الحروب والفتن، فتلك أمور مبنية على الإجتهاد، وكل مجتهد مصيب، والمصيب واحد، والمخطىء معذور، بل مأجور»[2].

والملفت للنظر هنا: أننا نجد البعض لا تطاوعه نفسه على تخطئة الفئة الباغية على إمام زمانها، فيقول: إن علياً «عليه السلام» وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق[3].

وكأنه يريد أن يوحي للقارىء بأن معاوية قريب أيضاً لكن علي أقرب، كما أنه بتعبيره هذا يكون قد تجنب التصريح بكون علي «عليه السلام» مع الحق، والحق معه. ولا نستغرب على هؤلاء مثل هذا البغي والظلم، فإنما هي شنشنة أعرفها من أخزم.

وقال المقبلي، ونعم ما قال: «بعد أن تم لهم تعريف الصحبة ذيلوها باطّراح ما وقع من مسمّى الصحابي؛ فمنهم من يتستر بدعوى الإجتهاد، دعوى تكذبها الضرورة في كثيرة (كذا) من المواضع، ومنهم من يطلق ـ ويا عجباه من قلة الحياء ـ في ادّعائهم الإجتهاد لبسر بن أرطأة، الذي انفرد بأنواع الشر؛ لأنه مأمور المجتهد معاوية، ناصح الإسلام في سب علي بن أبي طالب وحزبه. وكذلك مروان، والوليد الفاسق. وكذلك الإجتهاد الجامع للشروط في البيعة ليزيد، ومن أشار بها، وسعى فيها، أو

---

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٠٤ وراجع: إختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) ص ١٨٢.

(٢) إرشاد الفحول ص ٦٩.

(٣) إختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) ص ١٨٢.

رضيها»[1].

وللعلامة أبي ريّة تعليقات هامة على كلام المقبلي هذا، يذكر فيها أفاعيل بعض الصحابة مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأموراً أخرى، فراجع.

كما أن ابن خلدون قد انتقد دعوى اجتهاد جميع الصحابة هذه؛ فقال:

«إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنما كان ذلك مختصاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه إلخ . . .»[2].

١٠ ـ إجماع الأئمة المهتدين :

وقال مالك بن أنس: «سنّ رسول الله (ص) وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عزّ وجلّ، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله. من عمل بها مهتدٍ، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولّاه الله ما تولّى»[3].

وعن عمر بن الخطاب، أنه قال لشريح، حين ولّاه القضاء: «فإن لم تعلم كل أقضية رسول الله (ص)، فاقض بما استبان لك من أمر الأئمة المهتدين»[4].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ٣٥٢ عن الأرواح النوافخ (المطبوع مع العلم الشامخ) ص ٦٨٧ و ٦٨٨.

(٢) المقدمة لإبن خلدون ص ٣٨٩.

(٣) تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧.

(٤) شرف أصحاب الحديث ص ٧.

وقال الخطيب البغدادي، بالنسبة للأمور التي لم يسمع من النبي (ص) فيها شيء: «إجماع الأئمة (الأمة خ ل) على التحليل والتحريم يثبت به الحكم، كأمر النبي (ص)»[1].

والمراد بالأئمة المهتدين حسب الظاهر هم الخلفاء الثلاثة الأول، ما عدا علي «عليه السلام»، كما سنرى.

١١ ـ رأي الصحابي حيث لا نص:

قال الخطيب: «إن كانوا قد قالوا رأياً واجتهاداً، ولم يسمع من النبي (ص) فيه شيء: فإجماع الأئمة (الأمة خ ل) على التحليل والتحريم يثبت به الحكم كأمر النبي (ص)»[2].

وذكر المقريزي أيضاً: أن أبا بكر كان يقضي بما كان عنده من الكتاب والسنّة؛ فإن لم يكن عنده شيء، سأل من بحضرته من الأصحاب، فإن لم يكن عندهم شيء اجتهد في الحكم[3].

وذكر بعض آخر: أن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي «صلى الله عليه وآله»، فكانوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الأحكام[4].

ومهما يكن من أمر، فقد ذهب الأكثرون إلى جواز الإجتهاد في

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢١/ ٤٢٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع: الخطط والآثار ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الإجتهاد ص ٩٠ ـ ٩٣ وراجع: الغدير ج ٧ ص ١١٩ عن سنن الدارمي ج ١ ص ٥٨ وعن الصواعق المحرقة ص ١٠ وعن تاريخ الخلفاء ص ٧١ وعن أعلام الموقعين ص ١٩ وعن جامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ وعن ابن سعد في الطبقات.

(٤) المصادر السابقة.

عصر النبي «صلى الله عليه وآله» ووقوعه. وقد ذكروا في ذلك أقوالاً كثيرة، وتفصيلات عديدة، فلتراجع في مظانها[1].

١٢ ـ الاجتهاد في مقابل النص كرامة للصحابة :

وتجد من العلماء من يقول: إن الصحابة «كانوا مخصوصين بجواز العمل والفتوى بالرأي كرامة لهم.

فيجوز لهم العمل بالرأي في موضع النص، وقد فعلوا ذلك في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم ينكر (ص) ذلك عليهم. وهذا من الأمور الخاصة بهم دون غيرهم»[2].

١٣ ـ الصحابة يشرّعون وفتاواهم سنّة :

وقد رأينا في أحيان كثيرة: أن بعض الصحابة يصرّحون بأن ما يفتون به ما هو إلا رأي رأوه. وقد ظهر خطأ كثير منهم في فتاواه وآرائه هذه، ومخالفتها للنص القرآني، ولما ثبت بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فكان لابد من علاج ذلك، وتلافي سلبياته، فجاءت النظرية الغريبة عن روح الإسلام لتقرر: أن للصحابة حق التشريع، وأن فتاواهم سنّة، إلا ما أفتى به علي «عليه السلام».

ويتضّح ذلك بمراجعة النصوص التالية:

قال أبو زهرة: «وجدنا مالكاً يأخذ بفتواهم على أنها من السنة»[3].

---

(١) راجع: إرشاد الفحول ص ٢٥٦ و٢٥٧.

(٢) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٤ و ١٣٥ ثم إنه ناقش هذه النظرية وردّها.

(٣) ابن حنبل ص ٢٥١ / ٢٥٢ ومالك ص ٢٩٠.

وقد رأينا أنهم يعقدون في كتب أصولهم باباً لكون قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالنسبة لغير الصحابي بالسنة. وقيل: «إن ذلك خاص بقول الشيخين أبي بكر وعمر»[1].

وخطب عثمان حينما بويع فقال: إن لكم عليّ بعد كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه (ص) ثلاثاً:

«إتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم، وسنّ سنة أهل الخير فيما لم تسنوا عن ملأ»[2].

وقال للبعض: السنة هي: «ما سنه رسول الله (ص) والصحابة بعده عندنا»[3].

وأمثال ذلك كثير، فراجع كتب أصول الفقه، وكتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٨٦ ـ ٩٠ .

لفت نظر: ونعود فنذكر بأن اليهود يقولون: إن أقوال الحاخامات كالشريعة[4].

١٤ ـ سنة الشيخين والخلفاء سوى علي (ع):

قد تقدم: أنهم يعقدون باباً في كتب الأصول يذكرون فيه: أن قول

---

(١) راجع على سبيل المثال: فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٦ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦/ ٣٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية السول ج ٤ ص ٤١٠ وراجع نهاية السول ج ٤ ص ٤١٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١١٤/ ١١٥.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٥٠٥ عن تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٤٦.

(٣) أصول السرخسي ج ٢ ص ١١٣ وراجع: نهاية السول ج ٤ ص ٤١٦.

(٤) مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢ تأليف الدكتور أحمد شلبي.

الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالسنة، وقيل: إن ذلك خاص بقول الشيخين أبي بكر وعمر.

وقال عمر بن عبد العزيز: «ألا إن ما سنّه أبو بكر وعمر، فهو دين نأخذ به، وندعو إليه».

وزاد المتقي الهندي: «وما سنّ سواهما فإنا نرجيه»[1].

ورووا عن النبي (ص) قوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»[2].

وبهذا استدل الشافعي على حجية قول أبي بكر وعمر[3].

مع أننا قد أشرنا إلى أن هذا الحديث ـ لو صح ـ فالمقصود بالخلفاء الراشدين هم الأئمة الإثنا عشر «عليهم السلام»، الذين ذكرهم النبي (ص) مرات كثيرة، كما في صحيح مسلم والبخاري وأبي داود وغير ذلك[4].

والمقصود بسنة الخلفاء هو ما تلقوه عن رسول الله، واستفادوه من كتاب الله من أحكام وسنن وتشريعات.

---

(١) كنز العمال ج ١ ص ٣٣٢ عن ابن عساكر، وكشف الغمة للشعراني ج ١ ص ٦ والنص له.

(٢) راجع: الثقات لإبن حبان ج ١ ص ٤ ونهاية السول ج ٣ ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية السول ج ٤ ص ٤١٠ وأصول السرخسي ج ١ ص ١١٦ و ١١٤ وإرشاد الفحول ص ٣٣ والأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ٤ ص ٢٠٤ وحياة الصحابة ج ١ ص ١٢ وعن كشف الغمة للشعراني ج ١ ص ٦.

(٣) راجع المصادر التي في الهامش السابق.

(٤) راجع كتابنا: الغدير والمعارضون ص ٦١ ـ ٧٠

ويقول عثمان: «إن السنة سنة رسول الله وسنة صاحبيه[1].

وفي قضية الشورى يعرض عبد الرحمان بن عوف على أمير المؤمنين علي «عليه السلام»: أن يبايعه على العمل بسنة النبي (ص)، وسنة الشيخين: أبي بكر وعمر؛ فأبى «عليه السلام» ذلك، فحولت البيعة إلى عثمان[2].

وقد بلغ من تأثير الشيخين على الناس، ونفوذهما فيهم: أننا نجد ربيعة بن شداد لا يرضى بأن يبايع علياً أمير المؤمنين «عليه السلام» على كتاب الله وسنة رسوله. وقال: على سنة أبي بكر وعمر.

فقال له «عليه السلام»: «ويلك، لو أن أبا بكر وعمر عملا بغير كتاب الله وسنة رسوله لم يكونا على شيء»[3].

وقال ابن تيمية:

«فأحمد بن حنبل وكثير من العلماء يتبعون علياً فيما سنّه، كما يتبعون عمر وعثمان فيما سنّاه، وآخرون من العلماء ـ كمالك وغيره ـ لا يتبعون علياً فيما سنّه. وكلهم متفقون على اتباع عمر وعثمان فيما سنّاه»[4].

---

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٤٤ والغدير ج ٨ ص ١٠٠ عنه وراجع: الطبقات الكبرى لإبن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٥. وراجع رواية صالح بن كيسان والزهري في تقييد العلم ص ١٠٦ و١٠٧ وفي هامشه عن العديد من المصادر.

(٢) راجع قصة الشورى في أي كتاب تاريخي شئت. وراجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ١١٤ والأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ٤ ص ١٣٣.

(٣) بهج الصباغة ج ١٢ ص ٢٠٣.

(٤) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٠٥ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٤٦.

١٥ ـ سنة كل إمام عادل:

ثم لما مست الحاجة إلى فتاوى وتبريرات أخرى اقتضتها سياسات الحكام، وتصدّى الحكام لسنّ بعض السنن، جاء المبرر الآخر المنسوب إلى إبن عباس، ليكون أكثر قبولاً لدى أهل العلم، وإن كنا لا نوافق على نسبته له، ليقول:

«السنة سنتان: من نبي، أو من إمام عادل»[١].

١٦ ـ سنة وفتوى كل أمير:

وحين زاد تدخل الحكام في شرع الله، وفي دينه، واتسع نطاقه، وتعدى دائرة الخلفاء، وكان لابد من تبرير ذلك أيضاً، قالوا:

إنه بعد موت أبي بكر، وفتح سائر البلاد في عصر عمر، وبعده، تزايد تفرّق الصحابة في البلاد. فكان أمير كل بلد يجتهد، لو لم يكن فيها صحابي[٢].

وكأنهم يريدون بصياغة الأمور على هذا النحو الإيحاء بأن ذلك قد كان بسبب الضرورة، حيث لم يكن ثمة مخرج إلا ذلك.

مع أن المخرج موجود، بمرأى منهم ومسمع وهو الأخذ بقول النبي فيما يرتبط بالتمسك بالعترة، فإنهم سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وهم أحد الثقلين، اللذين لن يضل من تمسك بهما.

١٧ ـ رأي الصحابي أقوى من رأي غيره:

---

(١) كنز العمال ج ١ ص ١٦٠ عن الديلمي في الفردوس.

(٢) راجع: الخطط والآثار للمقريزي ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الإجتهاد ص ٩٠ و٩٣.

قد عرفنا: أن بعض الصحابة يصدرون فتاوى، لم يستندوا فيها إلى آية ولا إلى رواية، وإنما هو الرأي منهم، وهو قد يخطىء ويصيب. وصار يناقض بعضهم بعضاً أحياناً. بل قد نجد التناقض في آراء الصحابي الواحد.

يقول البعض: إن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي (ص)، فكانوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الأحكام. ولعدم تساوي هؤلاء المجتهدين في العلوم والإدراكات، وسائر القوى والملكات، تختلف ـ طبعاً ـ الآراء والإجتهادات، ثم تزايدت تلك الإختلافات، بعد عصر الصحابة[1].

فكان لابد من علاج هذه الحالة، وتلافي سلبياتها، فكان أن اخترعوا لنا دعوى: «أن قول الصحابي إن كان صادراً عن الرأي؛ فرأيهم أقوى من رأي غيرهم؛ لأنهم شاهدوا طريق رسول الله (ص) في بيان أحكام الحوادث، وشاهدوا الأحوال التي نزلت فيها النصوص، والمحالّ، التي تتغير باعتبارها الأحكام..»[2] ثم قرروا على هذا الأساس لزوم تقديم رأيهم على رأينا، لزيادة قوة في رأيهم.

١٨ ـ قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح:

وإذا خالفت فتوى الصحابي قولاً صريحاً، وحديثاً صحيحاً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإن الإمام مالك بن أنس يعاملهما معاملة المتعارضين.

---

(١) راجع: الخطط والآثار للمقريزي ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الإجتهاد ص ٩٠ و٩٢.

(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ١٠٨.

قال أبو زهرة: «إن مالكاً يوازن بينها وبين الأخبار المروية، إن تعارض الخبر مع فتوى صحابي. وهذا ينسحب على كل حديث عنه (ص)، حتى لو كان صحيحاً»[1].

ونقل عن الشوكاني ما يقرب من ذلك أيضاً[2].

وقال الأسنوي عن قول الصحابي: «فهل يخص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه خلاف لأصحاب الشافعي، حكاه الماوردي».

و «قال في جمع الجوامع: وفي تخصيصه للعموم قولان. قال الجلال: الجواز كغيره من الحجج. والمنع إلخ..»[3].

وقال ابن قيم الجوزية عن الإمام أحمد بن حنبل:

«وكان تحريه لفتاوى الصحابة كتحرّي أصحابه لفتاويه ونصوصه، بل أعظم، حتى إنه ليقدم فتاواهم على الحديث المرسل» برجال ثبت[4].

وقال التهانوي: «لا لوم على الحنفية إذا أخذوا في مسألة بقول ابن مسعود وفتواه، وتركوا الحديث المرفوع؛ لإعترافكم بأن فتوى الصحابي هو الحكم وهو الحجة، وإذا تعارض الحديثان يعمل بالترجيح؛ فإن رجَّحَ القياس أو مرجح آخر سواه قولَ الصحابي على الخبر المرفوع، فينبغي أن يجوز عندكم الأخذ بقول الصحابي».

ولكنه عاد فقال: «إن غالب أقوال الصحابة وفتاواهم كان على سبيل التبليغ عن قول النبي (ص)، أو فعله أو أمره. وإذا كان كذلك فيجوز

(١) ابن حنبل ص ٢٥١ ومالك ص ٢٩٠.

(٢) ابن حنبل ص ٢٥٤ و ٢٥٥ عن إرشاد الفحول ص ٢١٤.

(٣) نهاية السول، وسلّم الوصول بهامشه ج ٤ ص ٤٠٨.

(٤) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩.

للمجتهـد أن يرجـح فتوى الصحـابي على المرفـوع الصريـح أحيانـاً، إذا ترجح عنده كون فتوى الصحابي مبنية على جهة التبليغ دون الرأي»[١].

ولكن مراجعة فتاوى الصحابة توضح عدم صحـة قولـه : إنها كـانت على سبيل التبليغ، لكنه أراد تخفيف قبح هذا العمل.

١٩ ـ عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث :

قال التهانوي : «عمل الصحابة أو صحابي بخلاف الحـديث يوجب الطعن فيه، إذا كان الحديث ظاهراً عليهم أو عليه»[٢].

وقـال السرخسي : «أمـا ترك العمـل بالحـديث أصلاً، فهـو بمنزلـة العمل بخلاف الحديث، حتى يخرج به عن أن يكون حجة»[٣]

٢٠ ـ مراسيل الصحابة :

كثيراً ما نجد أنهم قد نسبـوا إلى بعض الصحابـة أموراً يُـدّعى أنهم شهدوها، أو سمعوها من النبي (ص) أو من غيره، تهدف إلى تـأييد اتجـاه سياسي، أو مذهبي معين، ثم يظهر البحث العلمي أن أولئك الصحابـة ما كانوا قد ولدوا في تلك الفترة، أو ما كـانوا مـوجودين في بلد الحـدث، أو حين صدور ذلك القول أو الفعل.

فتـأتي قاعـدة جديـدة لتحل المشكـل، وتحسم الأمر لصـالح ذلـك الإتجاه السياسي أو المذهبي. حيث تقرر كما ذكره جماعة:

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٠ و ٤٦١.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٢.

(٣) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧.

أن مرسلات الصحابة حجة. ثم يحاولون تبرير هذه القاعدة بدعاوى لا تثبت أمام النقد العلمي الصحيح فيقولون:

لأن الظاهر: أن ذلك الصحابي قد سمع ذلك من النبي (ص)، أو من صحابي آخر سمعه من النبي (ص)، بل لقد قبل بعضهم مراسيل التابعين، وتابعي التابعين أيضاً[1].

وكان أحمد بن حنبل يقدم الموقوف عن الصحابة والتابعين على المرسلات عن النبي (ص)[2].

٢١ ـ تصويب الصحابة وغيرهم في إجتهاد الرأي:

قد يقال: إن الإجتهاد معناه: أن المجتهدين قد يصيبون في اجتهادهم، وقد يخطئون؛ فلابد لنا نحن من معرفة الصواب من الخطأ في ذلك. فإن الإجتهاد إذا كان عذراً لهم إذا أخطأوا فليس عذراً لنا في متابعتهم على الخطأ، ولا سيما بعد ظهوره لنا.

فجاء العلاج ليقول: أما بالنسبة لفتاواهم في الأحكام، فإنهم مصيبون جميعاً في اجتهادهم؛ فقد قال الشهاب الهيثمي في شرح الهمزية على قول البوصيري عن الصحابة: «كلهم في أحكامه ذو اجتهاد ـ أي صواب ـ وكلهم أكفاء»[3].

---

(١) راجع تفصيل ذلك في: إرشاد الفحول ص ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٦٧ والكفاية في علم الرواية ص ٣٨٥ و ٣٨٤ وراجع ص ٤٠٤ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٨.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٣٩٢ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٩ و ١٤١.

(٣) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦ وراجع ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

وأمـا بالنسبـة لما جـرى بين الصحابـة من الفتن، فهو أيضـاً اجتهاد منهم؛ وقـد يقال لصـواب هـذا الإجتهـاد من الجميـع أيضـاً، فقـد قـال الآمدي:

«وعلى هـذا، فـإمـا أن يكـون كـل مجتهـد مصيبـاً، أو أن المصيب واحـد، والآخر مخـطىء في اجتهاده، وعلى كـلا التقديـرين، فـالشهـادة والرواية من الفريقين لا تكون مـردودة. أما بتقـدير الإصـابة فـظاهر، وأمـا بتقدير الخطأ مع الإجتهاد فبالإجماع»[1].

وعن العنبري في أشهر الروايتين عنه: «إنما أصوب كـل مجتهد في الذين يجمعهم الله. وأما الكفرة فلا يصوّبون»[2].

وقـال الشـوكـاني: «ذهب جمـع جم إلى أن كـل قـول من أقـوال المجتهدين فيها (أي في المسائل الشرعية التي لا قاطع فيهـا) حق وأن كل واحـد منهم مصيب، وحكـاه المـاوردي والـرويـاني عن الأكثـرين. قـال الماوردي: وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة».

إلى أن قـال: «وقـال جمـاعـة منهم أبـو يـوسف: إن كـل مجتهـد مصيب، وإن كان الحق مع واحد. وقد حكى بعض أصحاب الشافعي عن الشافعي مثله»

إلى أن قال: «فمن قال: كـل مجتهد مصيب، وجعـل الحق متعدداً بتعدد المجتهدين فقد أخطأ»[3].

وقـال حول حجيـة الإجماع: «فغـاية مـا يلزم من ذلك أن يكـون ما

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٠٤ عنه.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٩.

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٦١.

أجمعوا عليه حقاً، ولا يلزم من كون الشيء حقاً وجوب اتباعه؛ كما قالوا: إن كل مجتهد مصيب، ولا يجب على مجتهد آخر اتباعه في ذلك الإجتهاد بخصوصه»[1].

وقال الأسنوي حول الإجتهاد وفي الواقعة التي لا نص عليها: فيها قولان: «أحدهما: أنه ليس لله تعالى فيها قبل الإجتهاد حكم معين بل حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد. وهؤلاء هم القائلون بأن كل مجتهد مصيب، وهم الأشعري، والقاضي، وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة إلخ»[2].

ونقل عن الأئمة الأربعة، ومنهم الشافعي التخطئة والتصويب فراجع[3].

٢٢ ـ النبي (ص) يجتهد ويخطىء :

لقد أظهرت الروايات التي زعموها تاريخاً لرسول الله (ص): أن النبي (ص) يجتهد ويخطىء في اجتهاده. ويجتهد عمر فيصيب، فتنزل الآيات لتصوّب رأي عمر وتخطّىء النبي (ص) كما زعموه في وقعة بدر الكبرى، في قضية فداء الأسرى[4] وآية الحجاب وغيرها.

ولأجل ذلك تجدهم يقرّون بأن النبي (ص) يخطىء في اجتهاده،

---

(١) إرشاد الفحول ص ٧٨.

(٢) نهاية السول ج ٤ ص ٥٦٠ وراجع ص ٥٥٨ وراجع: الأحكام للآمدي ج ٤ ص ١٥٩.

(٣) نهاية السول ج ٤ ص ٥٦٧.

(٤) سيأتي تفصيل ذلك، وبيان فساده حين الحديث حول غزوة بدر.

ولكن لا يقرّر على الخطأ[1].

ولكن قولهم: إنه (ص) لا يقرر على خطئه لا يتلاءم مع ما يروونه عنه (ص) من أخطاء في اجتهاده، مع عدم صدور رادع عنه، كما هو الحال في قصة تأبير النخل، حيث لم يرد ما يرفع خطأه، ووقع الناس نتيجة لذلك في الخسارة والفشل[2] فراجع.

٢٣ ـ سهو النبي (ص) ونسيانه:

وأما بالنسبة لسهو النبي (ص) ونسيانه، واعترافه هو بذلك[3]، فذلك حدّث عنه ولا حرج. وستأتي قصة ذي الشمالين، وسهو النبي (ص) في صلاته، بعد غزوة بدر إن شاء الله تعالى. فإذا جاز على النبي (ص) ذلك، فإن أهدافاً كثيرة يمكن تحقيقها عن هذا الطريق، ويمكن تصحيح روايات عديدة تخدم هوى سياسياً أو مذهبياً بعينه.

٢٤ ـ عصمة الأمة عن الخطأ:

وإذا كان الرسول يخطىء في اجتهاده، فإن الأمة معصومة عن الخطأ، بل سيأتي حين الحديث حول صحة ما في البخاري ومسلم: أن ظن الأمة لا يخطىء أيضاً. أي أنه إذا حصل إجماع بعد الخلاف؛ فإن ذلك يلغي أي تشكيك بصحة ما أجمعوا عليه، بل لابد من الحكم بصحته

---

(١) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٣١٨ وص ٥ و٩٦ و٩١ وإرشاد الفحول ص ٣٥ ونهاية السول ج ٤ ص ٥٣٧ والأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٧ واجتهاد الرسول ص ١٢٢ ـ ١٢٤ عن العديد من المصادر.

(٢) سيأتي الحديث عن قصة تأبير النخل في هذا الكتاب أيضاً إن شاء الله تعالى.

(٣) راجع على سبيل المثال: إرشاد الفحول ص ٣٥ والأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٧ و ١٨٨ واجتهاد الرسول.

وصوابه، لأن الأمة معصومة[1].

وقد واجه القائلون بعصمة الأمة فكرة أن تكون الأمة أعلى رتبة من النبي (ص)، فكيف وجب عليها طاعته واتباعه؟!

فأزعجهم ذلك، وحاولوا التخلص منها، فما أفلحوا في ذلك فراجع[2].

٢٥ ـ الإجماع نبوة بعد نبوة:

وقد يحتاج الحاكم أحياناً من أجل تثبيت سلطانه، وإحكام قبضته على مقدرات الشعوب إلى التصرف في بعض الشؤون العقائدية، أو الفقهية الثابتة، أو المفاهيم الدينية، فيواجه اعتراضاً من علماء الأمة، وأهل الفضل والدين.

فلا بد إذن من إيجاد تبرير لما يقدم عليه من تصرّف، ومن تغيير في الدين وأحكامه، ورسومه وأعلامه؛ فجاءت القاعدة لتقول:

إنه إذا حصل ذلك، واستطاع أن يحصل على موافقة الناس في عصره، وإجماعهم، فإن هذا الإجماع يصبح تشريعاً إلهياً، ولا مجال

---

(١) راجع: تهذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ وراجع: الإلمام ج ٦ ص ١٢٣ والباعث الحثيث ص ٣٥ وشرح صحيح مسلم للنووي (مطبوع بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨، ونهاية السول ج ٣ ص ٣٢٥ وسلم الوصول ج ٣ ص ٣٢٦ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٤، وإرشاد الفحول ص ٨٢ و ٨٠ والأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ٤ ص ١٨٨ و ١٨٩.

(٢) راجع: الأحكام في أصول الأحكام ج.٤ ص ١٨٨. ففيه ما يستفاد منه ذلك، وناقشه بما لا يجدي، وكذا في كتاب: اجتهاد الرسول ص ١٤١ و ١٤٢ عن مصادر أخرى.

لنقضه، ولا لمعارضته، والإعتراض عليه، إلا بتحصيل إجماع مثله وذلك لأن الإجماع نبوة بعد نبوة[1]. وهو حجة قاطعة للعذر، متى انعقد، وفي أي عصر كان[2].

وكنموذج من ذلك نشير إلى: أن هذا ما حدث بالفعل بالنسبة إلى الخلافة الإسلامية، فقد كان ثمة إجماع على اشتراط القرشية في خليفة المسلمين، حتى جاء السلطان سليم إلى مصر، وخلع الخليفة القرشي، وتسمى هو بالخليفة، وألغى عملياً هذا الشرط، ثم أجمعت الأمة على إلغائه ولا تزال. وأصبح عدم القرشية من الدين، كما كانت القرشية من الدين في السابق.

٢٦ ـ ظن المعصوم لا يخطىء:

وبعد، فإنه إذا كانت الأمة معصومة، وكان أفراد الصحابة مصيبين في اجتهاداتهم كلها ولا يخطئون. فإن ضابطة أخرى لابد من مراعاتها، لأنها تنفع في حل مشكلات كثيرة تواجههم. وهي قاعدة: ظن المعصوم عن الخطأ، لا يخطىء[3]. وسيأتي استدلالهم بهذه القاعدة في مورد حساس في هذا البحث بالذات.

---

(١) راجع: المنتظم ج ٩ ص ٢١٠ والإلمام ج ٦ ص ١٢٣ والأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٧ عن المنتظم.

(٢) راجع: الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٠٨ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٧ و٣٣ و ٣١. وأي كتاب أصولي، يبحث حول حجية الإجماع، وفق مذاق أهل السنة.

(٣) الباعث الحثيث ص ٣٥ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح مسلم (بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

٢٧ ـ اجتهاد الفقهاء يقدم على النص :

وحين ظهر أن كثيراً من اجتهادات أئمة المذاهب تخالف النص الوارد عن رسول الله، فقد أجازوا مخالفة نص رسول الله (ص)، والإلتزام بآراء أئمة مذاهبهم.

فقد قال البعض، وهو يتحدث عن الشافعية: «والعجب منهم من يستجيز مخالفة الشافعي لنص له آخر في مسألة بخلافه. ثم لا يرون مخالفته لأجل نص رسول الله (ص)»[1].

ونقول: إن ملاحظة طريقتهم في التعامل مع الحديث، ومع فتاوى أئمتهم تعطينا: أن ذلك لا ينحصر بالشافعي وأصحابه، بل هو ينسحب على غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى الأربعة، وغيرها أيضاً.

وقد أحصى ابن القيم في أعلام الموقعين حوالي مئة حديث لم يأخذ بها مقلدة الفقهاء. حسبما يتضح من مراجعة الأحاديث المبثوثة في الكتب المعتبرة لدى أهل السنة.

وذكر سبط ابن الجوزي جملة من أحاديث الصحيحين لا يأخذ بها الشافعية، لما ترجح عندهم مما يخالفها.

ورد أبو حنيفة على رسول الله أربع مئة حديث أو أكثر. وفي رواية: وردّ مئتي حديث. بل قال حماد بن سلمة: إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن فردها برأيه[2].

٢٨ ـ القياس، والرأي، والاستحسان :

---

(١) مجموعة المسائل المنيرية ص ٣٢.

(٢) راجع ما تقدم: في أضواء على السنة المحمدية ص ٣٧٠ و ٣٧١.

ثم ومن أجل سد النقص الناتج عن ابتعاد الناس عن حديث رسول الله، وابتعادهم عن أئمة أهل البيت، فقد قرروا إجازة العمل بالقياس، والرأي، والإستحسان، وما إلى ذلك.

وقد كتب الخليفة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري: «فاعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور بعضها ببعض، أقربها إلى الله، وأشبهها بالحق؛ فاتبعه، واعمد إليه.»[1].

وقال لشريح: «فإن لم تعلم كل ما قضت به الأئمة المهتدون، فاجتهد رأيك». أو قال: «ولم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك»[2].

وقد عمل بالرأي كل من أبي بكر،[3] وابن مسعود، وعثمان، وعمر[4] وغيرهم من الصحابة، فراجع.

وقد كان من نتيجة ذلك أن «استحالت الشريعة وصار أصحاب القياس أصحاب شريعة جديدة» على حد تعبير ابن أبي الحديد المعتزلي[5].

وقد أعلن الأئمة «عليهم السلام» رفضهم لهذا النهج، وأدانوه بشدة وإصرار، ورفضه غيرهم أيضاً.

---

(١) تاريخ عمر بن الخطاب لإبن الجوزي ص ١٥٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ١٣ وأعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦ وسنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ وراجع: المحلى ج ١ ص ٥٩ وعيون الأخبار لإبن قتيبة ج ١ ص ٦٦.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٦٢. وقد تقدمت بقية المصادر رقم/ ١١ رأي الصحابي حيث لا نص، فراجع.

(٤) الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٦٢ والمحلى ج ١ ص ٦١.

(٥) شرح النهج ج ١٢ ص ٨٤.

وقد قال الشعبي في إشارة إلى رفض العمل بالرأي: ما حدثـوك عن أصحاب محمد (ص) فخذ به، وما قالوا برأيهم، فبل عليه[1].

وقال ابن شبرمة :

دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن علي، فقال له جعفر: اتق الله، ولا تقس الدين برأيك، فإنّا نقف غداً نحن وأنت، ومن خلفنا بين يـدي الله تعالى، فنقـول: قـال الله، قـال رسـول الله (ص)، وتقـول أنت وأصحابك: سمعنا ورأينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء[2].

٢٩ ـ ما دل عليه القياس ينسب للنبي (ص):

وقد أراد العاملون بـالقياس إضفـاء هالـة من القدسيـة على آرائهم، وتكريسها كمعيار عملي، ونهج فكري، ثابت ومقبـول، فسمحوا بنسبـة ما دل عليه القياس إلى رسول الله (ص)، وإن لم يكن النبي (ص) قد قاله

يقول البعض: «استجاز بعض فقهاء أهل الـرأي نسبة الحكم الـذي دل عليـه القياس الجلي إلى رسـول الله (ص) نسبة قـوليـة. فيقـولـون في ذلك: قال رسـول الله (ص): كذا. ولهـذا ترى كتبهم مشحـونة بـأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنهـا تشبه فتـاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمـون لها سنداً»[3].

٣٠ ـ لا اجتهاد بعد اليوم:

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٧٤.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٧٦.

(٣) الباعث الحثيث ص ٨٥ عن السخاوي في شرح ألفية العراقي ص ١١ والمتبولي في مقدمة شرحه الجامع الصحيح.

ومن أجل تكريس المذاهب الأربعة، ولكي لا يفكر أحد بالتعدي عنها، وتكون هي المعيار والضابطة دون سواها؛ فقد قرروا: أنه لا يحق لأحد أن يجتهد في هذه العصور المتأخرة إلا في حدود المذهب الذي ينتسب إليه، أو في دائرة خصوص مذاهب الأئمة الأربعة، ووفق أصول محددة لا مجال للتعدي عنها.

«ذكر ابن الصلاح: أنه يتعين تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم؛ لأن مذاهب الأربعة قد انتشرت، وعلم تقييد مطلقها، وتخصيص عامها، ونشرت فروعها؛ بخلاف مذهب غيرهم»[1].

وقال الشيخ محمد نجيب المطيعي: «قد بنى ابن الصلاح على ما قاله إمام الحرمين قوله بوجوب تقليد واحد من الأئمة الأربعة دون غيرهم..

إلى أن قال: بل الحق: أنه إنما منع من تقليد غيرهم، لأنه لم تبق رواية مذاهبهم محفوظة..

إلى أن قال: امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة الأربعة من الصحابة وغيرهم، لتعذر نقل حقيقة مذاهبهم، وعدم ثبوته حق الثبوت»[2].

ونقل محمد فريد وجدي عن بعضهم: أنه بعد المائتين كان الواجب على كل من المقلدين والمجتهدين المنتسبين أن ينتموا لمذهب واحد معين من المجتهدين المستقلين.

وأما من نشأ من المسلمين بعد المئة الرابعة إلى زمن صاحب كتاب (الإنصاف في بيان سبب الإختلاف)، فهم إما عامي أو مجتهد منتسب،

---

(١) نهاية السول في شرح منهاج الأصول ج ٤ ص ٦٣٢.

(٢) سلم الوصول لشرح نهاية السول ج ٤ ص ٦٣١.

فيجب على العـامي تقليد المجتهـد المنتسب لا غير، لإمتنـاع وجـود المستقل من هذا التاريخ حتى اليوم[1].

من ترك التقليد خرج من الاسلام :

قال التهانوي الحنفي: ومن ترك هذا التقليد، وأنكـر اتباع السلف، وجعـل نفسه مجتهـداً أو محدثـاً، واستشعر من نفسـه أنه يصلح لاستنبـاط الأحكام، وأجوبة المسائل من القرآن والحديث في هذا الزمان، فقـد خلع ربقة الإسلام من عنقه، أو كاد أن يخلع، فأيم الله لم نر طائفة يمـرقون من الـدين مروق السهم من الـرمية إلا هـذه الطائفـة المنكـرة لتقليـد السلف، الذامة لأهلها إلخ..»[2].

وقال المقريـزي: «ولي بمصر القـاهرة أربـع قضاة، وهم شـافعي، ومـالكي، وحنفي، وحنبلي؛ فـاستمـر ذلـك من سنـة خمس وستين وست مئـة، حتى لم يبق في مجموع أمصـار الإسلام مـذهب يعرف من مـذاهب أهـل الإسلام سـوى هذه المـذاهب الأربعة، وعقيـدة الأشعري. وعملت لأهلها المدارس، والخوانك، والزوايا، والربط في سائر ممالك الإسلام. وعودي من تمذهب بغيرها، وأنكر عليه، ولم يولّ قاضي، ولا قبلت شهادة أحد، ولا قدم للخطابة، والإمامة، والتدريس أحد مـا لـم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب.

وأفتى فقهـاء هذه الأمصـار في طول هـذه المدة بـوجوب اتبـاع هذه المذاهب، وتحريم ما عداها، والعمل على هذا إلى اليوم»[3].

---

(١) راجع: دائرة معارف القرن العشرين لوجدي ج ٣ ص ٢٢٣.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٢.

(٣) الخطط والآثار للمقريزي ج ٢ ص ٣٣٤.

وقد ذكر ابن الفوطي ما يدل على أن رسم التمذهب بالمذاهب الأربعة في بغداد، والمنع من ذكر آراء غيرهم قد كان قبل هذا التاريخ، بحوالي عشرين سنة أو أكثر. فراجع كلامه حول افتتاح المدرسة المستنصرية، ثم رسم تعليم المذاهب الأربعة فيها، والمنع مما عداها[1].

وقد كان ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. قد أفتى بحرمة الخروج على تقليد الأئمة الأربعة، مستدلاً له بإجماع المحققين[2].

تكريس المذاهب بالأموال :

ونقل البعض: أن العباسيين في بغداد طلبوا من أهل المذاهب أموالاً، فلم يستطع الشيعة تأمين المال المطلوب. لكن الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية قد دفعوا المال المطلوب لأجل اتساع حالهم، وتيسر المال لديهم. وكان ذلك في زمن الشريف المرتضى المتوفي سنة ٤٣٦ هـ.

فآل ذلك إلى تكريس المذاهب في الأربعة، واتفقوا على بطلان ما عداها. وجوزوا الإجتهاد في المذهب، ولم يجوزوا الإجتهاد عن المذهب[3].

وقد فصل ابن قيم الجوزية أقوال القائلين بانسداد باب الإجتهاد، وزمان ذلك الإنسداد، وقولهم: لا يجوز الإختيار بعد الماءتين، وناقش تلك

---

(١) تاريخ حصر الإجتهاد ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

(٣) راجع: رياض العلماء ج ٤ ص ٣٣ و ٣٤.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأقوال، فراجع[1].

التمهيد للتقليد :

وقد لاحظنا: أنهم، وهم يحكمون على من مارس الإجتهاد، ولم يقلد من يحبون، أو من استشعر من نفسه أنه يصلح لاستنباط الأحكام، بالمروق من الدين، وخلع ربقة الإسلام من عنقه، حسبما تقدم عن التهانوي.

قد مهدوا لسد باب الإجتهاد، ولكن بذكاء حينما ناقشوا أولاً مسألة خلوّ العصر من المجتهد. فلما جوزوه، انتقلوا إلى القول بأن الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم.

فقد «حكى الزركشي في البحر عن الأكثرين: أنه يجوز خلو العصر من المجتهد. وبه جزم صاحب المحصول.

قال الرافعي: الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم. قال الزركشي: ولعله أخذه من كلام الإمام الرازي، أو من قول الغزالي في الوسيط: قد خلا العصر من المجتهد المستقل»[2].

وقد ناقشهم الشوكاني، وابطل هذا الزعم منهم، فراجع كلامه[3].

ويقول نص آخر: «قد استدل بما صرح به الإمام حجة الإسلام

---

(١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٨. وراجع كتاب الإجتهاد في الإسلام ص ٢١٨ ـ ٢٤٦.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٣.

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٥٣ و ٢٥٤.

قـدس سره، والـرافعي، والقفال بـأنه وقـع في زماننـا هذا الخلوّ» (أي من المجتهد) إلى أن قال:

«من النـاس من حكم بـوجـوب الخلو من بعـد العـلامـة النسفي، واختتم الإجتهاد به. وعنوا الإجتهاد في المـذهب. أما الإجتهـاد المطلق، فقـالوا: اختتم بـالأئمة الأربعـة، حتى أوجبوا تقليـد واحـدٍ من هؤلاء على الأمة»[1].

ومهما يكن من أمر، فإن سد باب الإجتهاد إنما هو لـدى فريق معين غير الشيعة، أما شيعة الأئمة الأثني عشر «عليهم السلام»، وأتباعهم، فهم في غنى عن كـل هـذا، فهم يفتحـون بـاب الإجتهـاد على مصـراعيـه، ويمارسونه بصورة مطردة على مرّ التاريخ، وإلى يومنا هذا.

وهـذه نعمة كبـرى، هي نعمـة العلم والفهم حباهم الله بهـا، وحرم الآخرون أنفسهم منها، وقديماً قيل:

على نفسها جنت براقش.

مع تبريرات وجدي:

أما محمد فريد وجدي فقد اعتبر: أن السبب في دعوى انسداد باب الإجتهاد، هو ما طرأ على المسلمين من جمود إجتماعي، وقصور عن فهم أسرار الشريعة، فستروا ذلك بالـدعوى المـذكورة. والحقيقـة أنه مفتـوح، بنصّ الكتاب والسنة إلى يوم القيامة.[2]

لكن ملاحظتنا التي نريد تسجيلها هنا هي:

(١) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣٩٩ والإجتهاد في الإسلام ص ٢١٩.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ج ٣ ص ١٩٧.

أولاً: لماذا قصرت أفهام المسلمين عن فهم أسرار الشريعة؟!

وهل دعوى هذا القصور صحيحة من أساسها؟!

ثانياً: ما فائدة فتح باب الإجتهاد، مع وجود ذلك القصور عن الفهم؟!

وماذا يفيد فتح باب لا يجرؤ أحد على الولوج فيه، أو لا يستطيع الولوج أصلاً؟!.

لا اجتهاد عند الفريسيين من اليهود:

وقد كنا نحب أن نعرف: إن كان ثمة ارتباط بين ما يقال عن سد باب الإجتهاد لدى هؤلاء، وبين ما يقوله الفريسيون من اليهود، من أنه لا اجتهاد[1].

٣١ ـ التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب:

أما بالنسبة لما تناقلوه على أنه حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد حاولوا إضفاء هالة من التقديس الأعمى عليه، وكأنه نفس كلامه الصادر عنه«صلى الله عليه وآله» مع أن أكثره محض اختلاق، وتزوير. وقد قُدّست كتب بأكملها على هذا الأساس. فراجع ما يذكرونه عن صحيح البخاري، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وغير ذلك.

بل لقد حرصوا على المنع من مناقشة الحديث، حتى ولو خالف العقل، والوجدان، وضرورة العقل، والتاريخ القطعي؛ لأن السماح بالمناقشة فيه لسوف يبرر المناقشة ثم التشكيك في أمور هي أكثر أهمية

---

(١) راجع: مقارنة الأديان (اليهودية) ص٢٢٣.

وحساسية بالنسبة إليهم.

وقد تصدى الحكام لمواجهة ذلك بصورة قوية وصارمة وحازمة، ولا سيما وأن ذلك قد مكنهم من توجيه الناس حيثما يريدون، وكيفما يشاؤون، من خلال حفنة من وعاظ السلاطين، لا يتورعون عن الإختلاق والإفتراء، حتى على الله ورسوله، دونما مانع من دين، أو رادع من وجدان.

وقد روى بعض هؤلاء المرتزقة عن النبي (ص)، محاجّة جرت بين آدم وموسى «عليهما السلام»؛ فحجّ آدم موسى!! فاعترض البعض بأنه متى اجتمع آدم وموسى؛ فتدخل الخليفة ودعا بالنطع والسيف ليقتل ذلك المعترض المستفهم، بحجة أنه زنديق يكذب بحديث رسول الله (ص)[1]!!.

بل لقد كان الإتهام بالزندقة هو الوسيلة الميسورة للتخلص حتى ممن لا يرى الصلاة خلف الخليفة العاتي والمتجبر[2].

٣٢ ـ أصح الكتب بعد القرآن:

وقد يعترض البعض: بأن في البخاري، ومسلم، وغيرهما من كتب الصحاح أحاديث كثيرة تضمنت ما يخالف الحقائق الثابتة، وصريح العقل والوجدان.

فجاء الرد: أن البخاري أجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد

---

(١) راجع: تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٧ و ٨ والبداية والنهاية ج ١٠ ص ٢١٥ والبصائر والذخائر ج ١ ص ٨١ وتاريخ الخلفاء ص ٢٨٥.

(٢) البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٥٣.

كتاب الله»[1].

ومـا قرىء في كـربة إلا فـرجت، ولا ركب به في مـركب فغـرقت. ويستسقى بقـراءتـه الغمـام، وأجمـع على قبـولـه، وصحـة مـا فيــه أهـل الإسلام[2].

وقال أبو نصر السجزى: «أجمع أهل العلم والفقهـاء، وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق: أن جميع ما في كتاب البخاري، مما روي عن النبي (ص) قد صح عنه، ورسول الله (ص) قاله، لا شك فيه، لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»[3].

وقـالـوا: أصـح كتب بعـد كتـاب الله الصحيحـان: البخـاري، ومسلم[4].

بـل قال البعض: «إتفق علمـاء الشرق والغـرب على أنـه ليس بعـد كتاب الله أصح من صحيحي البخاري ومسلم»[5].

(١) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩.

(٢) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩. وراجع: تدريب الراوي ج ١ ص ٩٦ وفتح الباري (المقدمة) ص ١١ وتذكرة السامع والمتكلم ص ١٢٧ (هامش) عن مفتاح السعادة ص ١٢٧ وقال: إن السلف والخلف قد أطبقوا على أنه أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى.

(٣) علوم الحديث، لإبن الصلاح ص ٢٢

(٤) راجع) فتح الباري (المقدمة) ص ٨ وتدريب الراوي ج ١ ص ٩١ وعلوم الحديث لإبن الصلاح ص ١٤ والخلاصة في أصول الحديث ص ٣٦ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٣٩٦ و ٣٩٩ والغدير ج ٩ ص ٣٥ عن شرح صحيح مسلم للنووي.

(٥) عمدة القاري ج ١ ص ٥.

وعن سنن أبي داود يقول ابن الأعرابي :

لو أن رجلاً لم يكن معه من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ، ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة»[1] .

٣٣ ـ هذا الإجماع ظن لا يخطىء:

ولعلك تقول: إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين لا يمنع من كون بعض ما فيهما خطأ، لأن حجية الخبر وإن كانت قطعية، ولكن ذلك لا يمنع من كون مضمونه مظنونا. لكنه من الظن الذي هو حجة. والظن الحجة قد يخطىء الواقع أيضاً.

فيأتيك الرد :

«ظن المعصوم عن الخطأ، لايخطىء، والأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ»[2].

وحول تلقي الأمة للصحيحين بالقبول قال ابن كثير: «لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته، ووجب عليها العمل به، لابد أن يكون صحيحاً في نفس الأمر. وهذا جيد»[3].

رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدعة :

وتسجل إدانة لكتب الصحاح خصوصاً البخاري ومسلم، وهي

---

(١) راجع: تذكرة السامع والمتكلم (هامش) ص ١٢٨ عن تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ٢١٠.

(٢) علوم الحديث لإبن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح مسلم للنووي (مطبوع بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

(٣) الباعث الحثيث ص ٣٥.

روايتهم عن الخوارج، والمبتدعة.

حتى إن البخاري ومسلماً، وسائر أصحاب الصحاح قد رووا عن الخوارج والمبتدعة، مثل عمران بن حطان، وهو من أكبر الدعاة إلى البدعة[1]، فإنه مادح ابن ملجم على قتله وصي النبي (ص) علياً «عليه السلام».

ورووا عن كثيرين آخرين من مبغضي علي «عليه السلام» وشانئيه، مثل: بهز بن أسد، وعبد الله بن سالم، وحصين بن نمير، وعكرمة، وقيس بن أبي حازم، والوليد بن كثير، وعروة بن الزبير، وإسحاق بن سويد، وحريز بن عثمان، وأزهر بن عبيد الله، وزياد بن أبيه، وميمون بن مهران، وأسد بن وداعة، ومحمد بن هارون، ونعيم بن أبي هند، ودحيم، وعبد المغيث الحنبلي، وخالد بن مسلمة[2] وعلي بن الجهم[3]، ومحمد بن زياد، وعبد الله بن شقيق، والمغيرة بن عبد الله[4]، وعشرات غيرهم.

وكل هؤلاء، ومن هو على شاكلتهم، قد حكموا لهم بالوثاقة، ورووا عنهم، وعظموهم، ووصفوهم بكل جميل، مع معروفيتهم بالنصب والبغض لعلي «عليه السلام»، وآله الأطهار.

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٠.

(٢) راجع في جميع ما تقدم: الغدير ج ٥ ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥ وج ٧ ص ٢٧٣ ومقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ والكفاية في علم الرواية ص ١٢٥.

(٣) راجع: البداية والنهاية ج ١١ ص ٤ والغدير ج ٥ ص ٢٤٤.

(٤) راجع: الغدير ج ١١ ص ٨٧ وج ٣ ص ١٢٣ وج ٦ ص ١٤٣ و ١٤٤.

(٥) راجع: فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

الرواية عن الرافضة والشيعة :

ومن جهة ثانية، فقد روى أصحاب الصحاح أيضاً لبعض الشيعة والرافضة[1] وقد ذكر الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه طائفة كبيرة من الشيعة، أو المتهمين بالتشيع، ممن روى لهم أصحاب الصحاح، فراجع.

التناقض في المواقف :

فروايتهم عن النواصب والخوارج، والمبتدعة، وعن الشيعة، والرافضة، تتناقض مع قولهم: إن الرواية عن كل هؤلاء لا تصح. فهم يقولون:

ألف: الخوارج:

عن ابن لهيعة: أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد توبته:

«إن هذه الأحاديث دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم؛ فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً»[2].

أو قال: «أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا تراءينا

---

(١) راجع: مقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ وراجع: الكفاية في علم الرواية ص ١٢٥.

(٢) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و ١١ والكفاية للخطيب ص ١٢٣ و ١٢٨ وآفة أصحاب الحديث ص ٧١ و ٧٢ واللآلي المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ وراجع: العتب الجميل ص ١٢٢. وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن الأولين، وعن الموضوعات لإبن الجوزي ص ٣٨ وعن السنة ومكانتها في التشريع للسباعي ص ٩٧.

رأياً، جعلنا له حديثاً»[1].

ويلاحظ هنا: أن نفس هذا النص مروي عن حماد بن سلمة، ولكن عن شيخ من الرافضة!![2].

ولمّا حدث إياس بن معاوية الأعمش بحديث عن بعض الحرورية، قال:

«تريد أن أكنس الطريق بثوبي، فلا أدع بعرة، ولا خنفساء إلا حملتها؟!»[3].

وقال الجوزجاني عن الخوارج، الذين تحركوا في الصدر الأول، بعد الرسول (ص):

«نبذ الناس حديثهم إتهاماً لهم»[4].

ب: أهل البدع:

قد وردت أحاديث رواها أهل السنة أيضاً تنهى عن الرواية عن أهل البدع[5] فلتراجع في مظانها.

ج: الشيعة والرافضة:

إن أدنى مراجعة لكتب الرجال على مذاق أهل السنة تُظهر: أن أكثر

---

(١) اللآلي المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨.

(٢) راجع: لسان الميزان ج ١ ص ١١.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٤٠٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن المحدث الفاصل للرامهرمزي ج ١ ص ١٢.

(٤) أحوال الرجال ص ٣٤.

(٥) راجع: لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و١٢ و٧ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٣.

المجروحين عندهم إنما جرحوهم بالتشيع أو الرفض، وقد اعتبروا ذلك جريمة لا مجال للسكوت عليها، أو التساهل فيها[1].

وسئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون[2].

وعن الشافعي: لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة[3].

وقال أبو عصمة لأبي حنيفة: «ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟!

قال: من كل عدلٍ في هواه إلا الشيعة، فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله»، ومن أتى السلطان طائعاً إلخ . . .»[4].

وعن شريك: إحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديناً[5].

وقال التهانوي: «نحن نعلم: أنهم كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل أبي بكر، وعمر، وعثمان. كما كذبوا في كثير مما يروونه في

---

(١) وراجع على سبيل المثال: السنة قبل التدوين ص ٤٤٣ و ٤٤٢ والكفاية في علم الرواية ص ١٢٣ و ١٣٠ و ٣١.

(٢) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٢٧ / ٢٨ ومقدمة فتح الباري ص ٤٣١ وفتح الباري ج ٢ ص ١٥٣ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٠٧ و ٤٢٢.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦ وراجع لسان الميزان ج ١ ص ١٠.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦.

(٥) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٢٧ و ٢٨.

فضائل علي. وليس في أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة»[1].

ويقول هارون الرشيد: «طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث»[2].

وعن يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة، إذا لم يكن داعية إلا الرافضة، فإنهم يكذبون[3].

العلاج المتطور:

كانت تلك بعض أقاويلهم حول هؤلاء وأولئك. وهي تناقض موقفهم منهم، ورواياتهم عنهم، فكان علاجهم لهذا المشكل بتقديم عدة ضوابط، رأوا أنها تكفي لدفع الخطر، وتجنب الكثير من الضرر. ونذكر من هذه المعالجات:

٣٤ ـ ردّ روايات الشيعة في المطاعن والفضائل:

فكل ما فيه تأكيد على الحق، وإظهار له، فيما يرتبط بفضائل علي «عليه السلام»، وكذا فيما يرتبط بما صدر من خصوم أهل البيت من أفاعيل تدينهم، وتظهر بعض مساوئهم، فإنهم لا يقبلونه، ويتهمون الرافضة بالكذب فيه.

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤٤ وراجع ص ٤٤٣.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٥٥ وراجع ص ٧٨.

(٣) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٢٧ و٢٨.

إنهم لا يقبلون منهم أي شيء فيه تأييد لمذهب الشيعة، وتفنيد لمذاهب غيرهم.

٣٥ ـ الرافضة لا إسناد لهم :

ومن أجل استبعاد فقه، ورؤى، ومعارف أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم أحد الثقلين اللذين أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالتمسك بهما إلى يوم القيامة، وهم سفينة نوح التي ينجو من ركبها. ولكي تبقى الساحة مفتوحة أمام الآخرين ليأخذوا بفتاوى أناس عاشوا، أو فقل: ولدوا بعد وفاة النبي (ص) بعشرات السنين، ليسوا من أهل بيت النبوة، ولا من معدن الرسالة، ولا من مهبط الوحي والتنزيل.

نعم من أجل ذلك، نجدهم يحاولون قطع الصلة بين الرافضة وبين الرسول بالكلية. فقد قال التهانوي حول المعرفة بالإسناد: «لا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب، وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم به؛ فإن سائر أهل الأهواء، كالمعتزلة والخوارج يقصرون في معرفة هذا، لكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة»

إلى أن قال: «أهل البدع سلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديث بل ولا القرآن في أصولهم إلا للإعتضاد، لا للإعتماد.

والرافضة أقل معرفة بل وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الأسناد، لا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية، هل توافق ذلك أو تخالفه.

ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط. بل كل إسناد متصل لهم؛ فلابد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب، أو كثرة الغلط، وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى، فإنه ليس لهم أسناد».

وقال: والأسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة. والرافضة أقل عناية به، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم»[1].

٣٦ - رواية ما لا يضر:

وأما رواية الشيعي، وحتى الرافضي لما يؤيد مذهب أهل السنة، أو فقل ما لا يضر بنهجهم، ولا بمذهبهم، فهي مقبولة، بل يمكن أن يصبح الشيعي بل الرافضي من رواة الصحاح الست أيضاً. وبذلك يكون قد جاز القنطرة، كما سنرى.

٣٧ - حديث الداعية إلى البدعة يرد :

وأما بالنسبة للخوارج والنواصب، وحتى الشيعي والرافضي أحياناً حين يوافق هواهم، ويخدم إتجاههم بزعمهم، فقد قالوا:

إن صاحب البدعة إذا لم يكن داعية، أو كان وتاب، أو اعتضدت روايته بمتابع، فإن روايته تقبل. أما إذا كان داعية، فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته[2].

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص٤٤٣ و٤٤٤.

(٢) علوم الحديث لإبن الصلاح ص ١٠٤ و١٠٣ والباعث الحثيث ص ٩٩ وإرشاد الفحول ص ٥١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٥٩ و٤٥٠ ومعرفة علوم الحديث ص ١٣٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والمجروحون ج ١ ص ١٦٨ والكفاية في علم الرواية ص ١٢١ و١٢٣ و١٢٦ - ١٢٨ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٣٠ و٢٣١ و٤٠٢ و٢٠٧ وتقريب النواوي وشرحه المسمى بتدريب الراوي ج ١ ص ٣٢٥.

وقيل لا تقبل رواية غير الداعية أيضاً[1].

٣٨ ـ حجم البدعة:

وبما أن ما تقدم لا يكفي في علاج بعض جهات القضية، لا سيما وأنهم يردون روايات من يترنم بالتشيع، مع أن صحاحهم تروي عن الشيعة، فقد اتجهوا نحو الحديث عن حجم البدعة ومقدارها، فقالوا:

إن كانت البدعة صغرى، جازت الرواية عن صاحبها، وإن كانت كبرى لم تجز؛ فالبدعة الكبرى هي الرفض الكامل، والصغرى كغلوّ التشيع، أو كالتشيع بلا غلوٍ ولا تحرق[2].

وبذلك يفسحون المجال أمام الرواية عن بعض علمائهم الذين ينسبون إليهم التشيع لمجرد: أنه روى حديثاً في فضل علي «عليه السلام»، أو تكلم في معاوية، كالنسائي، وعبد الرزاق الصنعاني، والحاكم النيسابوري، وأضرابهم.

٣٩ ـ من روى له الشيخان، جاز القنطرة:

ولكن تبقى مشكلة روايتهم عن بعض المبتدعة، الذين هم من أشد الدعاة إلى بدعتهم، مثل عمران بن حطان، وغيره من النواصب

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والكفاية في علم الرواية ص ١٢٠ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠ وتقريب النواوني وشرحه (تدريب الراوي) ج ١ ص ٣٢٤ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٤٦ عنه وعن الكامل لإبن عدي ج ١ ص ٣٩: أ وعن: المجروحون ج ٢ ص ٢٧ ب وعن المحدث الفاصل ج ١ ص ١٢.

(٢) لسان الميزان ج ١ ص ٩ و ١٠ وميزان الإعتدال ج ١ ص ٣٠.

والخوارج، فحلوها بطريقة جبرية، وقاطعة، حين قالوا:

من روى له الشيخان، فقد جاز القنطرة[1].

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن معين: «وأما يحيى فقد جاز القنطرة (يعني برواية الشيخين له) فلا يلتفت إلى ما قيل فيه. بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي ـ يعني أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق ـ»[٣]

وذكر التهانوي:

إن كل من حدث عنه البخاري فهو ثقة، سواء حدّث عنه في الصحيح، أو في غيره. وكذا كل من ذكره البخاري في تواريخه، ولم يطعن فيه، فهو ثقة.

وكذا كل من حدّث عنه مسلم، والنسائي، وأبو داود، أو سكت عنه أبو داود فهو ثقة أيضاً[٣].

٤٠ ـ الخوارج صادقون:

وبعد ما تقدم، فقد حلت مسألة لزوم قبول رويات بعض علماء أهل السنة الكبار، الذي اتهموا بالتشيع، بسبب روايتهم بعض فضائل علي وأهل بيته «عليهم السلام»، أو انتقدوا معاوية، وأضرابه.

وقبلت أيضاً روايات بعض الشيعة أو الرافضة، التي جاءت منسجمة

---

(١) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٦٣ عن أبي الوفاء القرشي في كتاب الجامع الذي جعله ذيلًا للجواهر المضية ج ٢ ص ٤٢٨.

(٢) ميزان الإعتدال ج ٤ ص ٤١٠.

(٣) لخصنا ذلك من كتاب: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ج ٢ ص ٤٢٨.

مع النهج الفكري الذي يلتزمه غير الشيعة أيضاً.

ثم قبلت أيضاً روايات الصحاح؛ البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود.

ولكن ذلك كله لا يكفي أيضاً، بل لابد من تصحيح رواية كل خارجي وناصبي، مع أنهم يدّعون: أن هؤلاء أهل بدعة قد ترك أهل السنة حديثهم[١].

ومع أن فيهم من يدعو إلى بدعته، ومن كان داعية إلى بدعته لا تقبل روايته[٢].

ومع أنه قد تقدم: أن الخوارج معروفون بوضع الحديث، وقد ترك الناس الرواية عنهم في البداية لذلك.

فعالجوا هذا المشكل بدعوى: أن «الخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة. بل الخوارج لا نعلم عنهم أنهم يتعمدون الكذب. بل هم من أصدق الناس»[٣].

وقال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج»[٤].

وقال التهانوي: «الخوارج لا يكادون يكذبون. بل هم من أصدق

---

(١) ميزان الإعتدال ج ١ ص ٣ ولسان الميزان ج ١ ص ٧ و ١٢.

(٢) راجع تفصيل ذلك فيما تقدم وفي لسان الميزان ج ١ ص ١٠.

(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٤٣.

(٤) ميزان الإعتدال ج ٣ ص ٢٣٦ والعتب الجميل ص ١٢١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٣٢ وج ٢ ص ١٥٤.

الناس مع بدعتهم وضلالهم»[1].

وقال ابن تيمية: «الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس، حتى قيل: إن حديثهم أصح الحديث»[2].

وعلل بعضهم صدقهم بأنهم يقولون بأن مرتكب الكبيرة كافر[3].

ولا ندري كيف صح له هذا التعليل. وهؤلاء الخوارج أنفسهم قد قتلوا عبد الله بن خباب، وارتكبوا جرائم الزنا. وغيرها مما هو مسطور في تواريخهم؟!

٤١ ـ الإعتزال، وعداء أهل الحديث :

وحين طغت مدرسة أهل الحديث، ونشروا في الناس الكثير من الأمور التي يأباها العقل والوجدان، والفطرة، وتخالف القرآن. مثل:

نفي عصمة النبي (ص) إلا في التبليغ.

عقيدة الجبر.

التجسيم والتشبيه.

لزوم الخضوع للحاكم الظالم، والمنع من الإعتراض عليه.

وغير ذلك من أمور أدخلوها في عقائد المسلمين، وفي تاريخهم. وهي مأخوذة في الأكثر من أهل الكتاب.

ثم واجههم المعتزلة ، وغيرهم، ولا سيما الشيعة بالأحاديث

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤٤/ ٤٤٥.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨.

الصحيحة والصريحة، التي رووها هم أنفسهم، فأحرجوهم في كثير من المواقع، وفندوا مزاعمهم وأقاويلهم. سواء بالنسبة لكثير من الجهات العقائدية، أو بالنسبة لبعض ما يزعمون أنه أحداث تاريخية، أو غيرها.

فإنهم التجأوا إلى أسلوب التجريح، والمقاطعة على الصعيد الفكري، وقرروا بالنسبة إلى الشيعة ردّ رواية كل من فيه رائحة التشيع. وأما بالنسبة للمعتزلة الذين كانوا يتمتعون بالتأييد من قبل عدد من الحكام، فقد قرروا:

أنه إذا كان الراوي معتزلياً، يناصب أهل الحديث العداء، فلا يسمع كلامه، ولا يعتدّ به، لأن كونه معتزلياً، مخالفاً لأهل الحديث، يوجب ضعفه، وسقوط ما يأتي به!![1].

٤٢ ـ خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء :

ومن الذين يسمح لهم بالحديث على نطاق واسع عائشة أم المؤمنين، التي نشرت في الناس ألوف الأحاديث، التي تصب في اتجاه معين، لا يتلاءم كثيراً مع خط علي «عليه السلام» وأهل بيته. إن لم نقل: إنه يؤيد الإتجاهات المخالفة له في كثير من الأحيان.

ومنعاً لأي ريب أو اعتراض، فقد جاءت الضابطة على صورة حديث منسوب إلى النبي (ص) يقول:

خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء[2].

٤٣ ـ أبو هريرة راوية الإسلام :

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٤٣.

(٢) صفحة ٢٥٢

ومن المعلوم: أن أبا هريرة الدوسي يستأثر بأكبر رقم من الروايات التي ينسبها إلى النبي (ص)، حيث إن له منها، حسب إحصائية ذكرها العلامة أبو رية رحمه الله ٥٣٧٤ حديثاً[١].

ونحن نجد الطعون تتوجه إلى هذا الرجل، أعني أبا هريرة من كل حدب وصوب، وقد أُلّفت في ذلك الكتب[٢]، وكتبت البحوث.

بل إنك تجد في الطاعنين عليه من هو من كبار الصحابة أيضاً؛ وقد قال إبراهيم أبو سيار النظام: أكذبوه: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة[٣].

وردّ سعد على أبي هريرة مرةً، فوقع بينهما كلام حتى ارتجت الأبواب بينهما[٤].

وروي عن عمر بن الخطاب قوله: أكذب المحدثين أبو هريرة[٥].

وقد ذكر الذهبي نصوصاً عديدة تفيد أنهم كانوا يتجنبون حديث أبي هريرة، ويتكلمون في إكثاره من الحديث[٦].

وإن أدنى مراجعة لكتاب أبو هريرة شيخ المضيرة للشيخ محمود أبي رية، وكذا كتاب أبو هريرة للإمام السيد عبد الحسين شرف الدين، تغنينا عن ذكر النصوص الكثيرة لذلك.

---

(١) راجع: كتابه أضواء على السنة المحمدية ص .

(٢) راجع كتاب: أبي هريرة لشرف الدين، وكتاب: أبو هريرة شيخ المضيرة، لأبي رية.

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ١٣٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٥٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣.

(٥) السنة قبل التدوين ص ٤٥٥ عن: ردّ الدارمي على بشر المريسي ص ١٣٢.

(٦) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ترجمة أبي هريرة.

وبعد كل ما تقدم نقول:

لقد رأوا: أن هذه الطعون التي تتوجه إلى أبي هريرة من كل حدب وصوب، قد تؤدي إلى إحداث خلل كبير في البنية الفكرية لتيارٍ كبير من الناس، فلابد إذن من مواجهة هذه الهجمة بهجمة مماثلة.

ولا مانع من أجل تثبيت الأصول والقواعد من استعمال أسلوب التخويف، والتهويل، بل والسباب. ثم الإتهام بكل عظيمة.

وإن لم ينفع ذلك كله في دفع غائلة تلك التجريحات والطعون، فبالإمكان الإلتجاء إلى أسلوب تحريض الحكام على أولئك الناس، إذا ما حاولوا التذكير بأقوال السلف ومواقفهم من أبي هريرة راوية الإسلام.

ولعل خير ما يجسد هذا الإتجاه هو أقوال ابن خزيمة التي جمعت ذلك كله، حيث قرر:

أن من يطعن في أبي هريرة:

إما معطل جهمي..

وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد، ولا يرى طاعة خليفة، ولا إمام.

أو قدري.

أو جاهل(١).

هذا كله عدا عن رمي الطاعنين على أبي هريرة بالإنحراف، والضلال، وبكثير من أنحاء التوهين والتهجين، والإخراج من الدين.

كل ذلك إكراماً لأبي هريرة، فلأجل عين ألف عين تكرم.

---

(١) راجع: السنة قبل التدوين ص ٤٦٧ و٤٦٨.

٤٤ ـ لا يعرض الحديث على القرآن :

ومن أجل مواجهة الحالة الناشئة من وجود أحاديث كثيرة حتى في الصحيحين تخالف القرآن الكريم، وتنافيه، الأمر الذي من شأنه أن يُحرِجَ القائلين بصحة كل ما في الصحيحين، وكذا ما جاء في غيرهما من أحاديث بأسانيد معتبرة وصحيحة، حسب تقديراتهم.

من أجل ذلك، قرروا: أن الحديث أصل قائم برأسه[١] ولا يعرض على الكتاب العزيز، والأحاديث التي تُلزِم بعرض الحديث على القرآن هي من وضع الزنادقة. والسنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة. (وسيأتي ذلك مع مصادره في الفصل التالي إن شاء الله تعالى).

ولأجل هذا نجد: «أن كثيراً من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة؛ لردّه كثيراً من أخبار الآحاد العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع من الأحاديث، ومعاني القرآن»[٢].

٤٥ ـ موافقة أهل الكتاب :

أما ما نرى: أنه قد جاء موافقاً لأهل الكتاب، فهو لا يعني ـ بالضرورة ـ أن أهل الكتاب قد تلاعبوا بهذا الدين، وأدخلوا فيه ترهاتهم. وذلك لوجود ضابطة مزعومة تقول:

إن رسول الله (ص) كان يحب موافقة أهل الكتاب في كلَ ما لم

---

(١) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٢٥١.

(٢) أضواء على السنة ص ٣٧٠ عن الإنتقاء ص ١٤٩.

يؤمر به[1].

رغم أننا قد قدمنا: أن الأمر كان على عكس ذلك تماماً، ولسوف يأتي في هذا الكتاب، حين الكلام حول صيام عاشوراء ما يثبت ذلك أيضاً إن شاء الله تعالى.

حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج:

أما بالنسبة للرواية عن بني إسرائيل، وإعطاء الفرصة لأهل الكتاب لبث سمومهم، والعبث بأفكار الناس، وتسريب عقائدهم، وأفكارهم، وحتى أحكامهم الفقهية إلى المسلمين، فليس الذنب في ذلك ذنبهم، وإنما كان ذلك انسجاماً مع الضابطة المقررة، وامتثالاً للمرسوم الذي يقول:

حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج.

وكان رسول الله (ص) يحدث عن بني إسرائيل عامة ليلة حتى يصبح، كما زعموا. وكل ذلك قد تقدم.

الحسن والقبح شرعيان لا عقليان:

وتواجههم أحكام شرعية مزعومة، وأقاويل عقائدية، وأحاديث وأوامر وأموراً غير معقولة، ولا مستساغة. من قبيل ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة من أن التكليف بغير المقدور، وما لا يطاق صحيح وجائز. بل جوز بعضهم التكليف بالمحال أيضاً[2] واستدلوا على ذلك بما لا مجال

---

(١) راجع: صحيح البخاري ط الميمنية ج ٤ ص ٦٧ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ١٣٢ وزاد المعاد ج ١ ص ١٦٥.

(٢) راجع: نهاية السول (شرح منهاج الأصول) ج ١ ص ٣١٥ ـ ٣٢١ متناً وهامشاً،

لذكره هنا[1] واستدل البعض بروايات بدء نزول الوحي أيضاً، كما سيأتي.
فمن أجل مواجهة الضجة التي ربما تثيرها أقاويل من هذا القبيل جاؤا بضابطة عجيبة غريبة تقول:

إنه لا قبيح إلا ما قبحه الشرع، ولا حسن إلا ما حسنه الشرع. أما العقل فلا دور له في هذا الأمر، لا من قريب ولا من بعيد. وهذا ما ذهب إليه الأشعرية، ومن وافقهم[2] وبذلك تنحل عندهم كثير من العقد العقائدية، والتاريخية، والفقهية وغيرها.

ولا نريد أن نناقش هذه المزعمة هنا، غير أننا نشير إلى أن الشوكاني ـ وهو من كبار علمائهم ـ قد اعتبر إنكار إدراك العقل لكون الفعل حسناً، أو قبيحاً مكابرة ومباهتة[3].

٤٨ ـ صوافي الأمراء :

وقد قلنا في فصلٍ سابق: إنهم من أجل تلافي الإعتراضات على بعض الفتاوى التي كانت تصدر من بعض الرموز الرئيسية، مما يخالفون فيها صريح النص القرآني أو النبوي، الأمر الذي قد يزعزع الثقة بهم، بالإضافة إلى سلبيات أخرى.

إنهم من أجل تلافي ذلك، قرروا حصر الفتوى في القضايا السياسية والقضائية الهامة، بالأمراء؛ وسمّوها: صوافي الأمراء.

وص ٣٤٥ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٥٣ وإرشاد الفحول ص ٩.

(١) راجع: إرشاد الفحول ص ٩.

(٢) راجع: إرشاد الفحول ص ٧ ونهاية الأصول ج ١ ص ٣١٤ وص ٨١ ـ ٨٥.

(٣) إرشاد الفحول ص ٩.

٤٩ ـ الفتوى لأشخاص بأعيانهم :

وأما سائر ما تبقى من أمور، فقد أوكلت إلى أناس بأعيانهم، وحُظِرَ على الآخرين الذين لا يطمئن إلى ميلهم، أو أهليتهم في مجال تقوية الخط السياسي القائم ـ حُظِرَ عليهم ـ أن يتصدوا للفتوى، أو للرواية.

وقد قدمنا بعض ما يوضح ذلك فلا نعيد.

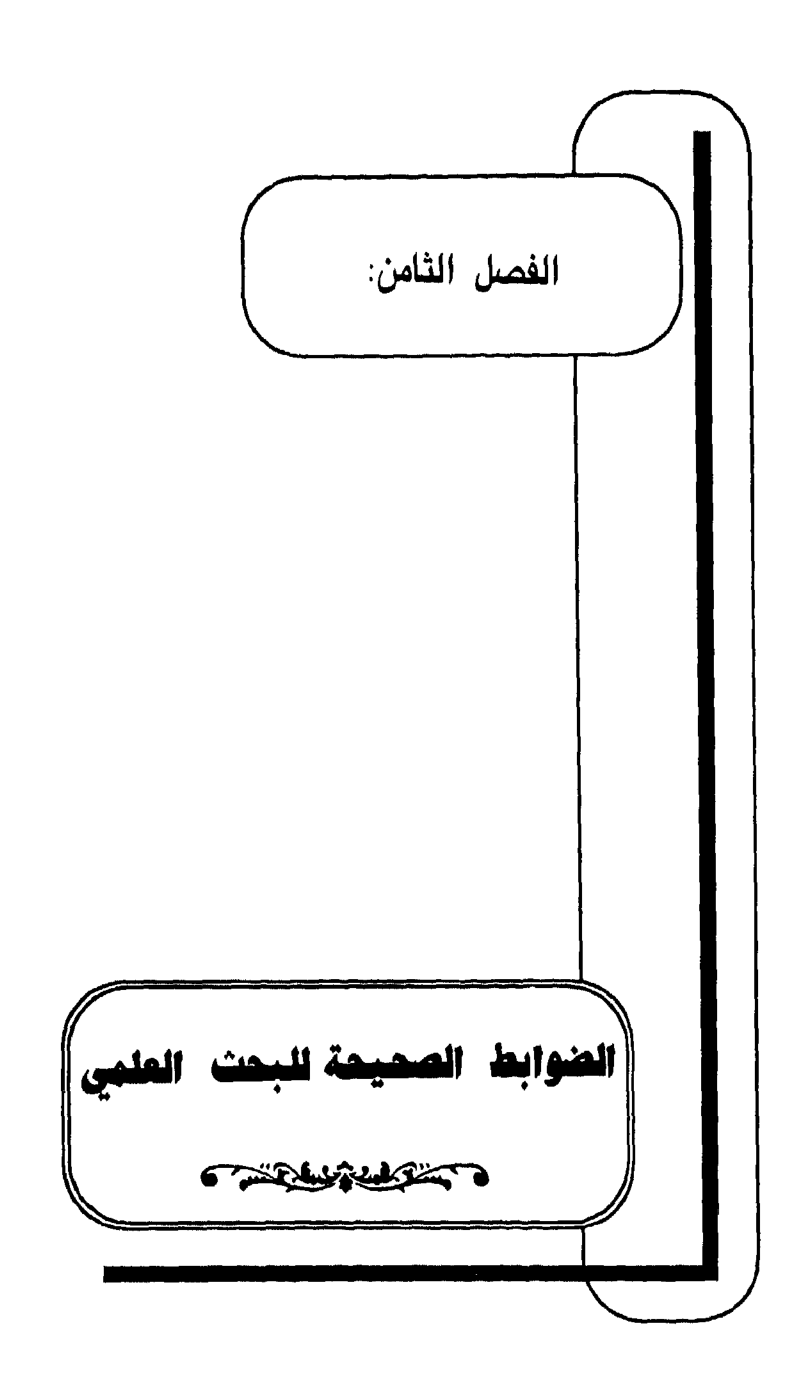
ثم قرروا ضابطة أخرى وهي:

٥٠ ـ المنع من الحديث، من روايته، ومن كتابته :

وكذا ضابطة:

٥١ ـ المنع من السؤال عن معاني القرآن :

إلى غير ذلك من معايير زائغة، وضوابط تهدف إلى حفظ الإنحراف والإحتفاظ به. لا يتسع المقام لذكرها، ولا تسمح الفرصة بتقصيها. ولعل فيما ذكرناه كفاية لمن أراد الرشد والهداية.


الفصل الثامن:
الضوابط الصحيحة للبحث العلمي



لابد من معايير وضوابط :

وإذ قد اتضح لدينا: أنه قد كان ثمة خطة خبيثة، تستهدف النيل من شخصية النبي العظيم والكريم «صلى الله عليه وآله»، ومن المقدسات الإسلامية، ومن كل رموز الإسلام وشعائره، ومبانيه ومآثره؛ فمن الضروري جداً ـ إذا أردنا تقييم النصوص الروائية والتاريخية النبوية، وكل قضايا الإسلام ـ أن نعتمد معايير وضوابط قادرة على إعطائنا الصورة الحقيقية، والأكثر نقاءً وصفاءً. ثم هي قادرة على إبعاد ذلك الجانب الموبوء والمريض، والمزيف عن دائرة اهتماماتنا، ثم عن محيطنا الفكري، والعملي بصورة كاملة وشاملة.

فما هي تلك المعايير؟ وما هي حقيقة هاتيك الضوابط؟!

إننا من أجل الإجابة على هذا السؤال نقول بإيجاز واختصار:

أدوات البحث الموضوعي والعلمي :

إن من الواضح: أن ما لدينا من علوم إسلامية، مثل علم الفقه وأصوله، وعلوم القرآن، والكلام، والرجال، والتاريخ، والنحو واللغة، وغير ذلك قد استفدنا في بعضه ـ جزئياً على الأقل ـ من إرشادات العقل

وأحكامه، ومن تتبع ودراسة اللغة العربية، من جهات وحيثيات مختلفة.

إلا أن معظم ذلك قد جاء من خلال الإستفادة من النص القرآني الكريم، ومعرفة حقائقه ودقائقه، وسائر ما يرتبط به، ثم ما جاء على شكل روايات، نقلها لنا أناس عن غيرهم، ونقلها ذلك الغير عن آخرين أيضاً.. وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى النبي (ص)، أو الإمام (ع)، أو أي شخص آخر روى الحدث أو عاينه، أو صدر منه القول أو الموقف.

فإذا أردنا البحث في صحة أو فساد هذا المنقول، فلابد لنا من امتلاك أدوات البحث، واستخدام وسائله.

ونريد أن نوضح هنا: أن وسائل، وأدوات البحث العلمي لدى الواعين من أهل الإسلام، لا تختلف عنها لدى غيرهم من عقلاء البشر جميعاً، فهم يعتمدون نفس المعايير والضوابط التي يعتمدها سائر العقلاء، والحكماء من الناس، إذا أرادوا الوصول إلى ما هو حق وواقع وصحيح، واستبعاد ما هو مزيف، أو محرّف، أو مصطنع.

ونحن لابد لنا من أجل استيفاء البحث من الإشارة إلى بعض تلك الأدوات والوسائل [1]، فنقول:

---

(١) إن محط نظرنا في هذا الفصل وفي سابقه، هو ـ في الأكثر ـ النصوص المرتبطة بالنبي (ص)، والأئمة المعصومين (ع). وما عدا ذلك من قضايا تاريخية فإنه لا يهمنا كثيراً الآن.

ونشير هنا إلى أن من المعلوم: أن التاريخ وكل قضايا التراث قد كتبت ـ في الأكثر ـ بأيد غير أمينة، فلا يمكن المبادرة إلى عرضها على أنها تاريخ أو تشريع، أو غير ذلك إلا بعد دراستها بعمق، وتمحيصها بصورة كافية ووافية. ونحن نعترف في الوقت الحاضر أننا غير قادرين على القيام بمهمة كهذه.

مما سبق :

قد قدمنا في الفصل السابق نماذج قليلة من معايير وضوابط مزيفة تهدف إلى حفظ الإنحراف، والإحتفاظ به، وترسيخه، وتبريره وتقريره.

ونستطيع أن نستخلص منها مجموعة من القواعد والمنطلقات، أو فقل: المعايير والأطر، التي لابد من مراعاتها، والإلتزام والتقيد بها في مجالات ومراحل البحث العلمي الموضوعي والنزيه، في النصوص المختلفة التي تحدثنا عن الدين، والعقيدة والشريعة. والسيرة، والمواقف الجهادية وغيرهما. خصوصاً ما كان منها مرتبط بأقوال ومواقف وأفعال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، والأئمة الطاهرين من أهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

والنقاط التي ذكرناها في ذلك الفصل، وإن كنا لم نذكرها جميعها، وإن كانت كثيرة ومتنوعة،إلا أننا نعيد التذكير ببعضها كنموذج يوضح ما نرمي إليه، فنقول:

١ ـ ليس لأحد حق التشريع، ولا يؤخذ من أحد سوى الله ورسوله، ثم مَنْ أمر رسول الله (ص) بأخذ الشريعة منهم، وهم أهل البيت الأطهار «عليهم السلام»، الذين هم سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى، وهم أحد الثقلين اللذين لن يضل من تمسك بهما إلى يوم القيامة.

٢ ـ إنه لا سنة إلا سنة رسول الله (ص)، وسنة الخلفاء الراشدين، وهم خصوص الخلفاء الإثني عشر من أهل بيته الأطهار، الذين أخبر (ص) عنهم ـ كما رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود وأحمد وغيرهم[1].

---

(١) راجع كتابنا: الغدير والمعارضون ص ٦١ ـ ٧٠.

٣ ـ لا معصوم إلا الأنبياء، ثم الأئمة الإثنا عشر «عليهم السلام»، وكل من عداهم يجوز عليه الخطأ، والسهو، والنسيان وغيره، ولا يصح قولهم: إن الأمة معصومة، فضلاً عن عصمة أي كان من الناس.

٤ ـ لا نبوة لأحد بعد رسول الله (ص)، كائناً من كان، فلا يقبل قولهم: الإجماع نبوة بعد نبوة.

٥ ـ إنه لا إجتهاد لأحد مع وجود الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله وسلم».

٦ ـ لا إجتهاد في مقابل النص عن رسول الله (ص)، والأئمة الطاهرين «عليهم السلام».

٧ ـ إن حديث رسول الله (ص) لا يعارَضُ بفتوى أو عمل صحابي أو غيره، بل قول الرسول هو المعيار والميزان.

٨ ـ دعوى إجتهاد جميع الصحابة مردودة، بل فيهم العالم والجاهل، والذكي والغبي ووإلخ.. فلا تقبل دعوى إجتهاد واحد منهم إلا بشاهد ودليل.

٩ ـ إنه لا قيمة للرأي ولا للإستحسان، ولا للقياس في التشريع. فضلاً عن تقديم أي من هذه الأمور على الآثار والسنن. فضلاً عن صحة نسبة ما دل عليه القياس مثلاً إلى رسول الله (ص).

١٠ ـ يجوز مخالفة كل أحد ـ حتى أئمة المذاهب، إذا وجد النص عن النبي (ص) على خلافه.

١١ ـ أئمة المذاهب كغيرهم من المجتهدين الآخرين، ويجوز لكل أحد أن يجتهد ويخالفهم، ولا يجب الوقوف عند آرائهم.

١٢ ـ لا تقليد في الأمور الإعتقادية، ولا سيما الأمور الأساسية منها، ولابد فيها من الدليل القاطع، والبرهان الساطع. ولا يكفي الظن

والحدس، بل لابد من تحصيل اليقين.

١٣ ـ ليس الصحابة كلهم عدولاً ولابررة أتقياء، بل فيهم الورع التقي، وغيره. وما احتج به البعض لإثبات ذلك لا يكفي، ولا يصح[1].

١٤ ـ ما يفسق به غير الصحابي يفسق به الصحابي، فلا يصغى لدعوى: أن الصحابي لا يفسق بما يفسق به غيره.

١٥ ـ مرسلات الصحابة كمرسلات غيرهم، فدعوى حجيتها دون سواها، لا تستند إلى دليل معقول، ولا مقبول.

١٦ ـ إن القرآن وحده هو الكتاب الصحيح مئة بالمئة، وكل كتاب سواه قد يوجد فيه الصحيح والضعيف، والمحرف، والمجعول.

١٧ ـ لا تكفي صحة سند الرواية بأنها حقيقة واقعة، بل لابد من ملاحظة سائر المعايير، ليمكن بعد ذلك كله إصدار الحكم عليها، نفياً أو إثباتاً.

١٨ ـ إننا لا نرى أية قدسية لأي كتاب، إلا بملاحظة ما تضمنه من حديث الرسول (ص) مع الإلتفات إلى أنه ليس جميع ما في الكتاب كذلك، فقد يكون بعضه مزيفاً ومختلقاً، وبعضه محرفاً أو مصحفاً.

١٩ ـ إذا كان ثمة حديث موافقاً لما عند أهل الكتاب، فإنه يصبح مشكوكاً فيه، ولا يصح قولهم: إن رسول الله (ص) كان يحب موافقة أهل الكتاب في كل ما لم ينزل فيه شيء، بل عكس ذلك هو الصحيح.

٢٠ ـ دعواهم أن الخوارج صادقون فيما ينقلونه لا تصح، بل الصحيح هو عكس ذلك.

---

(١) راجع: صراع الحرية في عصر المفيد ص ٧٠ ـ ٧٤ ودراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ٢ ص ٢٥٣ ـ ٢٧١ طبع ايران.

٢١ ـ دعوى أن الشيعة والروافض يكذبون غير صحيح، والصحيح هو العكس.

٢٢ ـ دعوى أن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة ليس لها ما يبررها، بل هم كغيرهم من الرواة، فيهم الثقة، وغير الثقة.

٢٣ ـ الإعتزال والتشيع، والمخالفة لأهل الحديث لا يوجب ردّ رواية الراوي.

٢٤ ـ الحسن والقبح عقليان، وليسا شرعيين.

٢٥ ـ النبي (ص) لا يجتهد من عند نفسه.

وبعد ما تقدم نقول: إننا نضيف إلى ما تقدم طائفة من الضوابط التي لا يمكن تجاهلها لأي باحث في التراث الإسلامي؛ وهي التالية:

١ ـ دراسة حال الناقلين:

إن أول ما يطالعنا في الحديث المأثور، أو في النص المزبور هو سنده، الذي يتمثل بمجموعة أسماء تدل على الذين نقلوا الحديث أو الحدث، لاحق عن سابق.

وطبيعي أن يكون اهتمام الباحث باديء ذي بدء منصباً على دراسة حال الناقلين للنص، لتحصيل درجة من الوثوق والإعتماد، ليكون ذلك عذراً أمام الله لو كان خطأ، وليكون حجة لله تعالى عليه لو أصاب، وليرضى بذلك الوجدان، ويطمئن القلب والضمير له، لو أريد الإقدام والإحجام على أساسه، حيث تكون ثمة حاجة إلى ذلك.

وواضح: أن من عُرِف عنه: أنه يكذب في خبره، أو لا يدقق ولا يحقق فيه، فلا يمكن الإعتماد على ما يخبر به إلا بعد تأكيد صحته من مصادر وجهات أخرى. وكذا الحال بالنسبة لخبر من عُرِف عنه: أنه ينساق

وراء هواه السياسي أو المذهبي ،أو يستسلم لمشاعره العرقية ، أو يتعصب لبلد، أو لطائفة أو غير ذلك. الأمر الذي يحتم علينا دراسة حالة الرواة لمعرفة ميولهم، وإرتباطاتهم السياسية والمصلحية وغيرها.

على أن من الضروري الإلتفات إلى أن ضعف سند الحديث، لا يعني بالضرورة أنه مكذوب ومجعول. بل ما يعنيه هو أن الخلل في السند قد أخلّ بدرجة الوثوق والإعتماد على النص، فلابد لتحصيل الوثوق به من طرق ووسائل أخرى.

٢ ـ التزام النهج البياني الصحيح :

ومن جهة أخرى، إذا فرض: أن النص صادر عن رئيس الفصحاء والبلغاء؛ فلابد من التأكد من سلامته في مبانيه اللغوية، وفي أدائه على النهج العربي الصحيح، من حيث التركيب، والتزام قواعد الإعراب، ومراعاة ضوابط الفصاحة والبلاغة فيه، على نحو يليق بمن صدر عنه، وينسجم مع لغته، ونهجه البياني.

٣ ـ الانسجام مع الاطروحة والنهج :

وإذا كان النص يتعرض لبيان فكري، أو سلوكي، أو عقيدي، فلابد أن لا يتعارض مع النهج الفكري، والعقيدي، والسلوكي الذي يلتزمه ذلك الذي أطلق النص، أو صدر عنه الموقف، ما دام أنه عاقل حكيم؛ فمن ينزه الله عن الجسمية مثلاً، لا يمكن أن يصف الله بأن له أضراساً، ولهوات، وأصابع، وساقاً، وقدماً، وغير ذلك على نحو الحقيقة، كما هو للإنسان وغيره من المخلوقات

٤ ـ الشخصية في خصائصها ومميزاتها :

وإذا كان النص يحكي سلوكاً لشخصية ما، فلا بُدَّ أن يكون بحيث يمكن أن يصدر ذلك الفعل أو الموقف من تلك الشخصية، من خلال ما عرف عنها من مميزات وخصائص، ثبتت بالدليل الصحيح والقطعي؛ فلا ينسب الجبن والعيّ مثلاً لعلي بن أبي طالب، والشح والبخل لحاتم الطائي، والرذيلة والفجور لأنبياء الله سبحانه وأصفيائه، ولأئمة الدين، وأولياء الله إذن.

على الباحث في السيرة النبوية المباركة: أن يبادر إلى تحديد معالم الشخصية النبوية، ومعرفة ما لها من مميزات وخصائص؛ فإذا ثبت لديه بالدليل: أن هذه الشخصية في أعلى درجات الحكمة، والعصمة، والشجاعة، والطهر، والحِلم، والكرم، والحزم، والعلم، وغير ذلك، متحلياً بكل صفات النبل والفضل، وجامعاً لمختلف سمات الجلال والجمال، والكمال، ولسائر المزايا الإنسانية المثلى ـ إذا ثبت ذلك، فلابد من جعل كل ذلك معياراً لأي نص يرد عليه، ويريد أن يسجل قولاً، أو فعلاً، أو موقفاً له «صلى الله عليه وآله».

فإذا جاء النص منسجماً مع الوضع الطبيعي للشخصية النبوية المثلى، بما لها من خصائص فإنه يكون مقبولاً، بعد توفر سائر شرائط القبول، وإلا فما علينا إذا رددناه جناح.

فالنص المقبول إذن هو ذلك الذي يسجل الحقيقة كل الحقيقة، دون أن يتأثر بالأهواء السياسية، والمصلحية، ولا بأي من العوامل العاطفية وغيرها.

فكما أننا لا يمكن أن نقبل أن يكون مرجع ديني، معروف بالورع والتقوى، قد ألف أغنية أو لحنها، للمغنية الشهيرة فلانة، فكذلك لا يمكن أن نقبل بنسبة ما هو مثل ذلك أو أقبح وأشنع منه، إلى ساحة قدس الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥ ـ عدم التناقض بين النصوص :

ومما يفيد في استجلاء بعض نقاط الضعف في النصوص المنقولة. بل وفي حصول اليقين بوجود تصرف سهوي أو عمدي فيها، هو وجود التناقض والتنافي فيما بينها فإن ذلك يشير إلى وجود نص مجعول، أو تعرضه لتصرف فيه أزاله عن وجهته الصحيحة، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الإنتباه، وبذل المزيد من الجهد لمعرفة الصحيح من السقيم، والحقيقي من المزيف منها.

٦ ـ أن لا يخالف الواقع المحسوس :

ومما يفيد في الإقتراب من واقع النص، مراقبته من حيث موافقته، أو مخالفته لما هو مشاهد محسوس، كما لو ادّعى النص: أن أقرب طريق من مكة إلى المدينة يمر عبر الأندلس، أو ادعى: أن مدينة مكة تقع في سنغافورة، أو ادعى أن الشمس تطلع كل يوم من المغرب، أو في وسط الليل، وما إلى ذلك، مما يدل على أنه نص مكذوب، أو محرف، لا مجال لقبوله، ولا يصلح للإعتماد عليه.

٧ ـ أن لا يخالف البديهيات:

ومن الواضح: أن هناك بديهيات وضرورات عقلية ثابتة، لا يمكن الإخلال بها لأن معنى ذلك هو الإخلال بكل شيء في هذه الحياة. فإذا جاء النص مخالفاً لهذه الضرورات، فلابد من ردّه ورفضه، وذلك كما لو ادّعى: أن الثلاثة زوج، أو أن الأربعة نصف الخمسة، أو أن الضدين قد اجتمعا، وما إلى ذلك من أمور.

فإن ذلك كله يكون دليلاً على كذب ذلك النص وعدم صدوره من إنسان عاقل واع، فضلاً عن أن يكون صادراً من نبي أو إمام معصوم.

وذلك لأن الإسلام قد أكد على لسان نبيه، ونطق القرآن: أن العقل هو الميزان والمعيار. وقد اهتم بمخاطبته، وإثارته، وجعله الحكم الفصل في الأمـور والقضايـا، ونعىٰ على كل من لا يهتـدي بهـداه، ولا يستضيء بنوره في موارد كثيرة ومختلفة.

ومما يلفت النظر هنا: أن هذه المخالفات للضـرورات العقلية تكثـر في الأمور العقائدية، وفي بعض قضايا التاريخ وغيرها. ومن ذلـك قولهم: إن الله عادل حكيم، ولكنه يجبر عباده على أفعـالهم، ثم يثيبهم أو يعذبهم عليها.

وقـولهم: إنه تعـالى لا يحده مكـان، ولا جهة، ثم يقـولون: إن لـه ساقاً، وقدماً، وأصابع، ولهوات، ونواجذ، إلخ!!

وأمثال ذلك كثير وخطير؛ فراجع ولاحظ.

٨ ـ أن لا يخالف الحقائق الثابتة :

ولا يمكن أيضـاً قبول نص يخـالف الحقائق العلميـة الثابتـة بالأدلـة القطعية، كالنص الذي يقول: إن الأرض تقوم على قرن ثور. وكذا لو جاء نص يقول: إن الأرض مسطحة، وليست كروية.

ومن ذلك ما لـو خالف النص حقيقـة ثبتت في علم الريـاضيات، أو نحوه، فإنه يُرفض ويُرد، مهما كان سنده صحيحاً، وحتى إعلائياً أيضاً.

وأما إذا خالف نظرية قد شاعت وذاعت، ولكنها لم تصل إلى درجـة الثبوت القطعي، فإن ذلك لا يكون دليلاً على ضعف النص المنقـول، بل يكون وجود هذا النص، من أسباب وهن تلك النظرية، وتقليـل احتمالات الوثوق بها، والإعتماد عليها.

٩ ـ الإمكانية التاريخية :

أما إذا حمل النص الذي هو مورد البحث تناقضاً مع ما هو الثابت تاريخياً، بصورة قطعية، فإن ذلك يدعو إلى رفضه وردّه أيضاً، فإذا كان من الثابت أن الإسراء والمعراج قد حصل قبل الهجرة، بل حصل في السنوات الأولى من البعثة، وثبت أن عائشة إنما انتقلت إلى بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله»بعد الهجرة؛ فلا يمكن ـ بعد هذا ـ تصديق النص الذي ينقل عن عائشة نفسها، أنها قالت: ما فقدت جسد رسول الله في تلك الليلة؛ يعني ليلة الإسراء والمعراج.

ويدخل في هذا أيضاً ما لو ادّعى الراوي: أنه سمع أو رأى رجلاً، قد مات قبل أن يولد ذلك الراوي، أو أنه قد ولد بعد وفاته.

والأمثلة التي تدخل في هذا المجال وسابقه كثيرة جداً ومتنوعة، كما يعلم بالمراجعة والمقارنة.

١٠ ـ موافقة الأحكام العقلية والفطرية :

وإذا كان الكل يعلم: أن جميع ما جاء به رسول الله (ص)، وما صدر عنه (ص) وعن الأئمة «عليهم السلام» لا يخالف العقل، ولا يختلف معه، ولا يخالف قضاء الفطرة، ولا يشذ عنها.

فمعنى ذلك: أننا إذا رأينا نصاً يَنسب إلى الرسول «صلى الله عليه وآله»، أو إلى أحد الأئمة «عليهم السلام»، ما يرفضه العقل، وتأباه الفطرة السليمة والمستقيمة، فإننا سوف نشك في صحة ذلك النص، حتى إذا لم نجد له تأويلاً مقبولاً، أو معقولاً؛ فإننا لا نتردد في ردّه ورفضه من الأساس.

ومن ذلك حكم العقل بوجوب أن يكون النبي «صلى الله عليه وآله»، والإمام «عليه السلام» معصوماً من الخطأ، مبرءاً من الزلل؛ فالنص الذي يريد أن ينسب إلى النبي (ص) والإمام (ع) خطأً أو زللاً، لا نتردد

في رفضه، ولا نشك في أنه من وضع أعداء الدين، وأصحاب الأهواء.

فتصبح العصمة، وسائر أحكام العقل والفطرة حول الذات الإلهية، ومواصفات الشخصية النبوية، وغير ذلك، معايير وضوابط يعرف بها الصحيح من السقيم، والحقيقي من المزيف، والسليم من المحرف.

١١ ـ الإنسجام مع الأجواء والمناخات:

وإذا استطاع الباحث أن يكتشف المناخات والظروف، وأن يتعرف على الأجواء السياسية، أو الإجتماعية، وغيرها. وفق ما توفر لديه من وسائل، وإمكانات، فإنه يستطيع أن يكتشف من خلال ذلك انسجام أو عدم انسجام كثير من النصوص مع الواقع الذي استطاع أن يتلمسه، وأن يطلع على خصائصه ومزاياه، وعناصره وخفاياه.

ويصبح هذا الفهم أيضاً أحد وسائل المعرفة التي يمكنه الإستفادة منها، والإعتماد عليها، والإستناد إليها في نطاق البحث العلمي والموضوعي.

١٢ ـ المعيار الأعظم والأقوم:

وإذا ثبت لأي من الناس: أن كتاباً مّا صحيح كله، ولا يتطرق إليه أي ريب أو شك، فإنه سوف يجعله معياراً لكل ما يرد عليه، فيقبل ما وافقه، ويرد ما خالفه، سواء أكان ذلك الكتاب يتحدث عن علم الكيمياء، أو الفيزياء، أو الرياضيات، أو علوم الدين والشريعة، أو أي شيء آخر..

ولا ريب في أن القرآن هو ذلك الكتاب الذي أحكمت آياته، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فهو المعيار الأقوم، وهو الميزان الأعظم لا يرتاب في ذلك ذو مسكة، أو شعور قويم وسليم.

وفضلاً عن ذلك، فإن النصوص قد تواترت وتضافرت على الأمر

بالعرض على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاتركوه.

وعن الإمام الصادق «عليه السلام»: ما لم يوافق كتاب الله فهو زخرف[1].

ومن دعاء الإمام السجاد «عليه السلام» عند ختم القرآن: «وميزان قسط لا يحيف عن الحق لسانه، ونور هدى لا يطفأ عن الشاهدين برهانه، وعلم نجاة لا يضل من أمَّ قصْد سنّته»[2].

وعن الإمام الباقر «عليه السلام»: «إذا حدثتكم بشيء فاسألوني عن كتاب الله»[3]

ومثل ذلك كثير عن أهل البيت «عليهم السلام» من طرق شيعتهم.

وأما ما رواه غيرهم في هذا المجال، فهو كثير أيضاً، ونذكر من ذلك النصوص التالية:

١ ـ روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: تكثر لكم الأحاديث بعدي، فإذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله، فاقبلوه، وما خالف فردوه[4].

---

(١) أصول الكافي ج ١ ص ٥٥ وفي الباب روايات كثيرة أخرى، فمن أرادها فليراجعها.

(٢) راجع: الصحيفة السجادية، الدعاء رقم ٤٢.

(٣) الميزان في تفسير القرآن ج ٣ ص ١٧٦ عن الكافي.

(٤) عن أصول الحنفية للشاشي ص ٤٣ وراجع: كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عمر عنه (ص). وص ١٧٥ و ١٦٠ عن ثوبان عنه (ص). والنقل في الجميع عن الطبراني، ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٠ عن ثوبان عنه (ص)، وأصول السرخسي ج ١ ص ٣١٥ وج ٢ ص ٦٨، مستدلاً به على عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة ونهاية السول، تعليقات محمد بخيت المطيعي ج ٣ ص ١٧٣.

٢ ـ عن ابن عباس: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله، فلم تجدوه في كتاب الله، أو حسنا عند الناس فاعلموا أني كذبت عليه[١].

٣ ـ وعن ابن مسعود: فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه[٢].

٤ ـ وعن أبي بكر في خطبة له: فإن كانت للباطل غزوة، ولأهل الحق جولة، يعفوا لها الأثر، وتموت السنن، فالزموا المساجد، واستشيروا القرآن[٣].

٥ ـ عن ابن أبي كريمة، عن جعفر، عن رسول الله (ص)، أنه خطب، فقال: إن الحديث سيفشو عليّ، فما أتاكم عني يوافق القرآن، فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني[٤].

٦ ـ وعن علي «عليه السلام»: ستكون عني رواة يروون الحديث، فاعرضوه على القرآن، فإن وافق القرآن فخذوه، وإلا فدعوه[٥].

٧ ـ وعن أبي هريرة عن النبي (ص) ما يقرب من ذلك أيضاً

---

(١) سنن الدارمي ج ١ ص ١٤٦.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٢ وراجع خطبة ابن مسعود في ج ١١ ص ١٦٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٤٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ١٩١ عنه.

(٣) عيون الأخبار لإبن قتيبة ج ٢ ص ٢٣٣ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٤٤ والعقد الفريد ج ٤ ص ٦٠.

(٤) الأم ج ٧ ص ٣٠٨ وأضواء على السنة المحمدية ص ٣٦٧.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عساكر.

وفي تهذيب تاريخ دمشق حديث آخر عن علي (ع) حول عرض الحديث على القرآن.

فراجع[١].

٨ ـ وعن أبي بن كعب رحمه الله، فيما أوصى به رجلاً: اتخذ كتاب الله إماماً، وارض به قاضياً وحكماً إلخ..[٢].

٩ ـ وعن معاذ: فاعرضوا على الكتاب كل الكلام، ولا تعرضوه على شيء من الكلام[٣].

هل السنة قاضية على الكتاب؟!:

فما تقدم هو حكم النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» وصحبه، حيث أوجبوا جعل القرآن حكماً ومرجعاً، وميزاناً، يميز به الحق من الباطل. وذلك هو ما يحكم به العقل السليم، والفطرة المستقيمة، بعد قيام الدليل القطعي على أن القرآن هو كتاب الله المنزل على نبيه المرسل.

ولكننا وجدنا في مقابل ذلك محاولات جادة ومصرّة للمنع عن العمل بالقرآن، وعن الرجوع إليه، وعن اتخاذه حكماً، وميزاناً ومعياراً في كل الأمور، بل لقد منعوا حتى عن السؤال عن معانيه كما هو معلوم.

بل لقد جعلوا الحديث المروي مقدماً على كتاب الله، وحاكماً عليه. وقالوا:

«السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة»[٤].

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٠.

(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ٢٥٣ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٥٧٦.

(٣) حياة الصحابة ج ٣ ص ١٩٧ عن كنز العمال ج ٨ ص ٨٧ عن ابن عساكر.

(٤) تأويل مختلف الحديث ص ١٩٩ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٥ ومقالات =

رغم أن الحديث المروي لم يثبت أنه من السنة . . وحتى مع ثبوت ذلك ، فإن هذه القاعدة مرفوضة من الأساس.

الأدلة الواهية :

ومما ذكروه في وجه ذلك ما قاله أبو بكر البيهقي : «والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن»[1].

وقال الخطابي عن حديث عرض الحديث على القرآن: «هذا حديث وضعته الزنادقة»[2].

وقال عبد الرحمان بن مهدي: «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روي عنه (ص) أنه قال: ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله. وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هداني الله.

وهذه الألفاظ لا تصح عنه (ص) عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه. وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: نحن نعرض

= الإسلاميين ج ٢ ص ٣٢٤ وج ١ ص ٢٥١ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٣ وعون المعبود ج ١٢ ص ٣٥٦ . وراجع: الكفاية للخطيب ص ١٤ وميزان الإعتدال ج ١ ص ١٠٧ ولسان الميزان ج ١ ص ١٩٤ ودلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٠ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٨ و ٣٩ وراجع: المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ج ٢ ص ٢٥١ ونهاية السول للأسنوي ج ٢ ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ و ٦٨ عن بعض ما تقدم.

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦.

(٢) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص ٨٥.

هـذا الحديث على كتـاب الله: قبل كـل شيء، ونعتمد على ذلـك؛ فلمـا عـرضناه على كتـاب الله، وجدنـاه مخالفـاً لكتـاب الله؛ لأنّـا لم نجـد في كتاب الله: ألاّ يُقبَل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله، بـل وجدنـا كتاب الله يطلق التأسي به، والأمر بطاعته. وكذا المخـالفة عن أمـره جملة على كل حال»[1].

وقـال أبو عمـر: «قد أمـر الله عز وجـل بطاعتـه واتباعـه أمراً مـطلقاً مجمـلاً، لم يُقَيَّد بشيء، كمـا أمرنـا باتبـاع كتاب الله، ولم يقـل: وافِقْ كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ»[2].

وقـال يحيى بن معين عن حـديث ثـوبـان عن النبي (ص)، الآمـــر بعرض الحديث على القرآن: إنه موضوع، وضعته الزنادقة.

و «قال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب. وقال إبن عبد البر: إنها تقضي عليـه، وتبين المراد منـه، . وقال يحيى إبن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب»[3].

المناقشة:

كـان ما تقـدم هو كـل ما لـدى هؤلاء من جهـد لـردّ حـديث رســول الله (ص)، الـذي وافقه أبـو بكر، وابن مسعـود، وأبي بن كعب، ومعاذ،

---

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣ وإرشاد الفحول ص ٣٣ وراجع هذا النص وغيره، في كاتب: بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ ـ ٦٨ وسلم الوصول (مطبوع مع نهاية السول) ج ٣ ص ١٧٤.

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣.

(٣) إرشاد الفحول ص ٣٣. وراجع: سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السول) ج ٣ ص ١٧٤.

وابن عباس. ورواه عن النبي (ص) علي (ع)، وأبو هريرة، وثوبان، وجعفر، وابن عمر.

هذا عدا عما روي عن أئمة أهل البيت الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد رأينا: كيف لم يتمكنوا من السيطرة على مشاعرهم وانفعالاتهم، وهم يبادرون إلى الحكم على الحديث بالوضع، ثم اكتشفوا الواضعين ـ بزعمهم ـ فكانوا هم الزنادقة والخوارج.

ولا ندري متى عقد الخوارج والزنادقة اجتماعهم الذي قرروا فيه وضع هذا الحديث واختلاقه!!

كما أننا لا ندري أين تم هذا الإجتماع!! وبرئاسة مَن مِن الناس؟.

ومن الذي أخبر هؤلاء بما دار في ذلك الإجتماع، وبما تمخض عنه!!

كما أننا لم نستطع معرفة مبررات اتخاذهم قراراً كهذا، وهل إن عرض الحديث على القرآن يفيد الزنادقة والخوارج؟! و كيف؟!.

وهل إن عدم عرضه يضرهم؟! وكيف؟!

وأياً كانت الإجابة على الأسئلة الآنفة الذكر؛ فإننا نقول: إن ما ذكره هؤلاء على أنه مبرر لرد حديث عرض الحديث على القرآن، لا يصلح للتبرير، بل هو محض مغالطة ظاهرة البطلان. وذلك لما يلي:

أولاً: إن عدم وجدانكم الحكم في كتاب الله لا يعني بالضرورة أن يكون الحكم الذي تعرّض الحديث له مخالفاً للكتاب! فلعله يوافقه ـ ولو لعموماته ـ وأنتم لا تعلمون. ولا ندري إن كنتم تعتقدون: أن كل الأحكام كلية وجزئية، في أدق تفاصيلها يجب أن تذكر في القرآن صراحة ونصاً!!

أو أنكم تـرون لزوم ذكـر نص الحديث في القـرآن، ليصبح مـوافقاً له!!

وإذا كنتم تعتقدون ذلك، فـلا ندري كم سـوف يكون حجم القـرآن حينئذٍ؟! وهل يمكن لأحد حفظه؟! أو حتى الإستفادة منه؟! وكيف؟![1].

وثانياً: إن هذا الحديث ناظر إلى قبـول الموافق وردّ المخـالف. أما ما لا يوافق ولا يخالف، فهو باق تحت أدلة حجية الأخبار.

وثـالثاً: إن وجـوب قبول الخبـر إنما يثبت فيمـا تحقق أنه صـدر من رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالسماع منه، أو بالتواتر.

أما وجوب عرض الحديث على القرآن، فإنما هو في الحديث الذي يوجد ثمة شك وتردّد في ثبوتـه عن رسول الله، إذ هـو المراد من قـوله: إذا روي لكم عني حديث[2] الخ..

ورابعاً: يقول الشافعي، وأكثر أصحابه، وأكثـر أهل الـظاهر، وهـو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل: إن السنّـة لا تنسخ القـرآن، وبه قـال الصيرفي، والخفاف[3].

وروي عن عبد الله بن سيد المنع من ذلك عقلاً. وقال أبو حامد وأبو إسحاق، وأبو الطيب الصعلوكي بالمنع سمعاً.

---

(١) لا بأس بمراجعة ما قاله السرخسي في هذا المقام. أصول السرخسي ج ١ ص ٣٦٥.

(٢) سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤.

(٣) راجع: المستصفى للغزالي ج ١ ص ١٢٤ وفواتح الرحموت (مطبوع مع المستصفى) ج ٢ ص ٧٨ وإرشاد الفحول ص ١٩١ ونهاية السول للآسنوي ج ٢ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠ متناً وهامشاً. وراجع ج ٤ ص ٤٥٧ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٦٧ ـ ٦٩.

وقيل: ليس يمتنع، لا عقلاً ولا سمعاً، لكنه لم يقع.

وقال السُّبكي: إن قول الشافعي لا يدل على أكثر من هذا [1].

أما نسخ الكتاب بخبر الواحد، فهو لا يقع إجماعاً.

إذن، فما معنى أن تكون السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاضٍ على السنة؟!!

دليل آخر على عدم العرض على القرآن!!:

وقال الخطابي: وهو يتحدث حول ما ورد عن رسول الله (ص)، أنه قال: «لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: ما ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» [2].

قال الخطابي: «في الحديث دليل على أن لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب. ، وأنه مهما ثبت عن رسول الله شيء كان حجة بنفسه.

فأما ما رواه بعضهم، أنه قال: إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله؛ فإن وافقه فخذوه، فإنه حديث باطل لا أصل له. وقد حكى

---

(١) راجع نهاية السول للآسنوي ج ٢ ص ٥٧٩ ـ ٥٨٠ متناً وهامشاً.

(٢) راجع: دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٤ ومصابيح السنة ج ١ ص ١٥٨ و ١٥٩ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٦ و ٧ ومسند أحمد ج ٦ ص ٨ وج ٤ ص ١٣١ و ١٣٢ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٤ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٠ وج ٣ ص ١٧٠ والإملاء والإستملاء ص ٤ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٨٠ والمصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٤٥٣ والأم ج ٧ ص ٣١٠، والكفاية في علم الرواية ص ٨ ـ ١١.

زكريا الساجي، عن يحيى بن معين، أنه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة»[1].

ونقول:

أولاً: إن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» إنما يستنكر ردّ ما علم أنه قوله وأمره، ولا يستنكر عرض الحديث المشتبه به على القرآن للتأكد من صدوره منه (ص).

وثانياً: لقد جاء هذا الحديث ليخبر عما سوف يكون حين وفاته «صلى الله عليه وآله وسلم» وقد تحقق مصداق ما أخبر عنه، وذلك حينما طلب (ص) أن يأتوه بكتف ودواة ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله.[2]

وهذا يعني: أن عمر بن الخطاب يرى: أن القرآن أصل برأسه، وأنه غني عن السنة، وهذا لا يتلاءم مع ما يدعيه هؤلاء.

وثالثاً: إننا لا ندري كيف نعمل مع هؤلاء، ؛ فهذا أبو بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية وغيرهم من خلفاء الأمويين، وقريش بصورة عامة لا يرغبون في كتابة الحديث ولا في روايته عن رسول الله (ص)، بل إنهم يمنعون من ذلك أشد المنع، ويعاقبون من خالف ذلك، ثم ويجمعون ما كتبه الصحابة عنه (ص) ويحرقونه.

---

(١) عون المعبود في شرح سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٥٦.

(٢) راجع: مسند أحمد ج ٦ ص ٤٧ و١١٦ وج ١ ص ٩٠ و٢٢ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣٦ و ٣٣٥ وج ٣ ص ٣٤٦ وصحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ وصحيح البخاري ج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢٢ والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٤٥١. وراجع بقية المصادر في كتابنا: صراع الحرية في عصر المفيد.

وذلك على أساس: أن كتاب الله كاف ووافٍ. وعلى حد تعبير عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله.

على أن هؤلاء الذين أصروا على الإكتفاء بكتاب الله سبحانه، تراهم قد منعوا من تفسيره، ومن السؤال عن معانيه ومراميه[1].

ثم جاء أتباعهم ليقولوا لنا: القرآن غير كاف ولا واف، بل هو إلى السنة أحوج من السنة إليه، ثم يقولون: السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة.

فأي ذلك هو الصحيح؟ ومن هو المصيب؟ ومن المخطىء يا ترى؟!

فإن كان الكتاب أساساً، وكان كافياً ووافياً، فلماذا المنع من السؤال عن معانيه، ومراميه؟! وكيف تكون السنة قاضية عليه؟!

وإن كانت السنة مقدمة على الكتاب، فلماذا يمنع من الحديث عن النبي (ص)، ويعاقب من حدث عنه؟!.

وإذا كان كذلك، فما معنى إجتهاد الصحابة، وإجتهاد غيرهم، وما هي وسائل الإجتهاد التي يمكنهم من خلالها كشف الواقع، والوصول الى أحكام الله سبحانه مادام انه لا مجال للإستفادة من القرآن، ولا من السنة.

ماذا جرى للقرآن؟!

ولا نُبعد إذا قلنا: إنه ربما تكون السياسة التي كانت تقضي بالمنع

---

(١) راجع: الغدير ج ٦ ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣ عن مصادر كثيرة، وكشف الأستار عن زوائد البزار ج ٣ ص ٧٠.

من السؤال عن معاني القرآن ومراميه قد تركت آثاراً عميقة في الناس عبر التاريخ، حيث أصبح الإهتمام بالقرآن يقتصر في الأغلب على الأمور الشكلية فيه، كتحسين الصوت إلى حد التغني به، والإهتمام بتعداد حروفه وآياته، ومعرفة الحروف أوالكلمات الموجودة في هذه السورة، رالمفقودة في تلك، وإجراء مقارنات وإحصاءات كثيرة ومتنوعة في هذا الإتجاه.

ثم جاء الإهتمام بالشكل، والخط، والورق، وكيفيات الكتابة، وبالحركات، والأشكال، والنقوش، وما إلى ذلك.

وكأن القرآن لم ينزل إلا من أجل أن يترنم به المقرؤون، ويردده المرددون بالنغمات الحسان، وبأبدع الألحان..

ويصبح تحفة من التحف، ومن الذخائر التي يتنافس بها أرباب المال، ورجال الأعمال على اقتنائها.

ثم أصبح القرآن كتاب موت، لا كتاب حياة، يقرأ في الفواتح وعلى القبور، أو يعلق من أجل البركة على الجدران والصدور.

وبعد هذا، فلا ندري أي فائدة تبقى لما اشتمل عليه القرآن من أوامر وزواجر، وقوانين، وتشريعات، سياسية، وإجتماعية، وفقهية، وغيرها؟!

وإذا كان الأمر كذلك، لم يعد كتاب هداية، كما لا يبقى معنى للتدبر فيه، فلا معنى اذن لقوله تعالى: ﴿**هدى للمتقين**﴾، وقوله: ﴿**يهدي للتي هي أقوم**﴾، وقوله: ﴿**أفلا يتدبرون القرآن، أم على قلوب أقفالها**﴾؟!

وهل يبقى بعد هذا معنى لجعل النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» القرآن أحد الثقلين اللذين لا يضل من تمسك بهما إلى يوم القيامة؟!

ولماذا يكلف الله الناس بحفظ وتلاوة هذا القرآن، بما له من حجم

كبير، ما دام أن لا ربط له بحياتهم، ودينهم، ومعاشهم، ومعادهم؟!

وأخيراً.. لماذا يهتم العلماء والمفكرون بتفسير القرآن، وشرح ألفاظه، وبيان معانيه، وكشف مراميه؟!

إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة، التي لن تجد لدى هؤلاء الجواب المقنع والمفيد والسديد.

قبل الختام:

قد ذكرنا في هذا الفصل بعض الثوابت التي لابد من الإلزام والإلتزام بها في مجال البحث العلمي والموضوعي، إذا أريد الوصول إلى نتائج معقولة، ومقبولة، ومرضية للوجدان العلمي والإنساني.

وليكن ما ذكرناه، وسواه مما لم نذكره مما يقره العقلاء والمنصفون على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، واتجاهاتهم، هو المنطلق لنا في تعاملنا مع كل ما يرتبط بقضايا الفكر، والعقيدة، والتراث، على كثرة ما فيه من تنوع واختلاف وشمولية.

وبذلك يكون موقفنا قائماً على أسس واقعية، وقويمة؛ فنرضي بذلك وجداننا، ونتقرب به إلى ربنا، ونؤكد به إنسانيتنا، بالإضافة إلى أننا نقدم به للأمة، وللأجيال، وللبشرية جمعاء، خدمات جلّى، وفوائد جسام، ولا يضيّع الله أجر من أحسن عملاً.

ونعود إلى التذكير، والتأكيد، على أن ما ذكرناه ليس هو كل شيء، فإن كل نص يحمل معه مفاتيح البحث فيه، ويشير إلى وسائل التعامل معه، وذلك بملاحظة ما فيه من عناصر، وما تتوفر فيه من خصوصيات، ربما لا تتوفر في نص آخر، بل ذاك يحمل معه عناصر أخرى ويحتاج إلى وسائل وأدوات من نوع آخر.

خاتمة المطاف:

وبعد . . . فإننا نستطيع بملاحظة تلك الأسس مجتمعة أن نعرف مدى قيمة تلك النصوص الكثيرة، التي تحاول أن تظهر نبينا الأعظم (ص) بذلك المظهر الصبياني، العاجز والجاهل، والمزري والمهين، وتُعطى ـ على هذا الأساس ـ حجمها الطبيعي، وتجد مكانها الحقيقي، فيما بين النصوص المزيفة والمختلقة.

ولا تجد لها بعد هذا فرصة للتسلل ـ بطريقة أو بأخرى ـ إلى تاريخ وفقه، وعقائد المسلمين، بحيث تعطي انطباعاً خاطئاً، لا ينسجم مع روح الإسلام ومبادئه، ولا مع واقع المسلمين وتاريخ نبيهم الأكرم (ص)، والأئمة الطاهرين، وسائر الشخصيات الإسلامية عبر التاريخ.

وحينئذ فقط نستطيع أن ندّعي: أن بإمكاننا أن نقدم للأمة التراث النقي الذي يكون ـ بحق ـ مصدر فخر واعتزاز، واعجاب المسلمين جميعاً، وللإنسان أينما وجد ولأي فئة انتمى، ولنستفيد ـ من ثم ـ الكثير الطيب الذي يساعد على اكتشاف عناصر الضعف والقوة في واقعنا الراهن، والخطأ والصواب في مواقفنا الحاضرة، من أجل البناء السليم والقوي للمستقبل المشرق الرغيد.

إن شاء الله تعالى.



كلمة أخيرة:

وفي ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للذين يتحملون عناء قراءته، ويصبرون على ما يواجهونه من صعوبات فيه، سواء من الناحية الفنية، أو من حيث الإجمال في نصوصه، والإختصار فيها، الذي يصل أحياناً إلى درجة الإخلال بإعطاء الصورة الواضحة التي يراد تقديمها لهم، وعرضها عليهم.

كما أنني أتقدم لهم بعذري، إذا كانوا يرون أنني قد اقتصدت في إيراد النصوص والشواهد، ولم أتعمد استيعابها، ولا تكثيف مصادرها. فإن المقصود من طرح هذا البحث هو مجرد تسجيل إثارات لموضوعات هامة وحساسة، قلما حضيت من الباحثين والمؤلفين بما تستحقه من بحث وتمحيص. كما أنها لم تجد من يتوخى الصراحة والوضوح في عرضهاوهي الحقائق الخطيرة، التي توفرت الدواعي ، ولا تزال على إخفائها، وإبعادها عن الأضواء، بل وطمسها والتخلص منها بصورة أو بأخرى.

ثم، إنني اعتذر للقارىء إذا وجد في هذا البحث بعضاً من الصراحة، التي قلما توجد في بحوث الآخرين التي تناولت هذا الموضوع بالذات. وآمل أن يتسع صدره لذلك، بل وينشرح ويبتهج له. ويكون لي

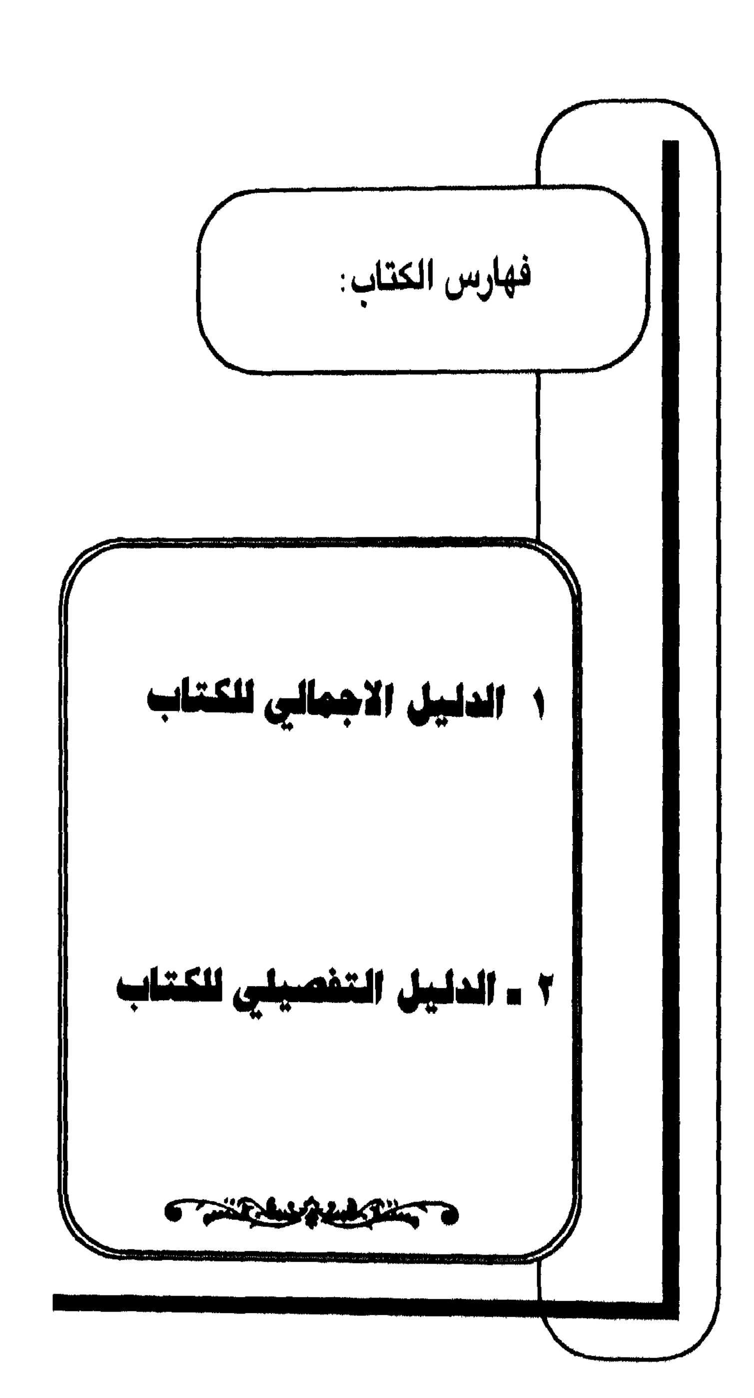
من المشجعين، لا من المثبطين.

وفقنا الله لقول كلمة الحق واعتماد الصراحة والصدق. فإن أئمتنا الأطهار أول من علمنا ذلك. ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

لبنان ـ ٢٥/ ٢/ ١٤١٤ هـ.ق.

جعفر مرتضى العاملي



فهارس الكتاب:

١ الدليل الاجمالي للكتاب

٢ ـ الدليل التفصيلي للكتاب



الدليل الإجمالي للكتاب

تقديم الكتاب في طبعته الثالثة ٥

تقديم ٩

الفصل الأول: وما تخفي صدورهم أعظم............ ١٥

الفصل الثاني: سياسات تستهدف الجذور ٤٥

الفصل الثالث: أين وما هو البديل؟............ .... ٧٥

الفصل الرابع: القصاصون يثقفون الناس رسمياً ١١٩

الفصل الخامس بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج ... ١٣٩

الفصل السادس: لابد من إمام ١٧٩

الفصل السابع: إجراءات وضوابط مشبوهة ١٩٥

الفصل الثامن: الضوابط الصحيحة للبحث العلمي ٢٥٣

كلمة أخيرة ٢٨١

فهارس الكتاب....................... ٢٨٣



الدليل التفصيلي للكتاب:

تقديم الكتاب في طبعته الثالثة ٥
تقديم ٩
بداية ٩
مهمة التاريخ ١٠
ونحن هل نملك تاريخاً؟ ١٠
دراسة التاريخ ١١
ماذا نريد؟ ١٢
ميزات أساسية في تاريخ الإسلام المدون ١٢
البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام ١٣

الفصل الأول: وما تخفي صدورهم أعظم

صفات النبي ١٧
أترى هذا هو الرسول؟! ١٧

الخطة الخبيثة ٢٢
سياسات ضد نبي الإسلام (ص) ٢٢
ما أشبه الليلة بالبارحة ٢٦
سُنّة النبي (ص) أم سُنّة غيره؟ ٢٧
بغض قريش لرسول الله (ص) ٢٩
الخليفة الأموي أفضل من رسول الله (ص) ٢٩
على خطى الحجاج ٣٢
نظرة الأمويين إلى الحرم والكعبة ٣٢
مقام إبراهيم ٣٣
زمزم أمُّ الخنافس ٣٤
بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل ٣٤
الحج إلى صخرة بيت المقدس ٣٥
تحويل القبلة ٣٦
تأويلات سقيمة ٣٨
كعبة المتوكل في سامراء ٣٩
الحجّاج والقرآن ٣٩
خليفة أموي ينتقم من المصحف ٤٠
لا يجرؤ الناس على الصلاة ٤٠
ما هو إلا ملك ٤١
التحالف على هدم الإسلام ٤١
غيض من فيض ٤٢

الدوافع والأهداف ٤٢

الفصل الثاني: سياسات تستهدف الجذور

الأسوة والقدوة ٤٧
الحث على كتابة الحديث ٤٨
الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث ٤٩
عمر وأبو بكر يكتبان الحديث ٥١
علي «عليه السلام» وولده وشيعته ٥١
ملاحظة هامة ٥٣
في الإتجاه المضاد ٥٤
المنع من الحديث في عهد الرسول (ص) ٥٥
دوافع وأهداف ٥٥
المنع من الحديث بعد وفاة النبي (ص) ٥٦
اهداف هذه السياسة ٥٦
حسبنا كتاب الله ٥٦
البادرة الثانية ٥٧
ذروة هذه السياسة ٥٧
إحراق حديث رسول الله (ص) ٥٩
الصليبيون والتراث العلمي الإسلامي ٦١
حجة عمر تصبح حديثاً ٦٢
التقليد والمحاكاة ٦٤

المنع من العمل بالسنة أيضاً ٦٤
حبس كبار الصحابة بالمدينة ٦٦
الخلف عن السلف ٦٧
لا قرآن ولا سنة ٦٨
قراءة القرآن أيضاً مرفوضة ٧٠
الدقة في التنفيذ ٧٠
إلى متى؟! ٧٢

الفصل الثالث: أين؟ وما هو البديل

من الذي يفتي الناس ٧٧
حصر الفتوى في نوعين من الناس ٧٨
ألف: الأمراء ٧٩
ب: المسموح لهم بالفتوى من غير الأمراء ٨٠
١ ـ عائشة ٨٠
منافسون لعائشة ٨١
٢ ـ زيد بن ثابت ٨٢
٣ ـ عبد الرحمان بن عوف ٨٣
٤ ـ أبو موسى الأشعري ٨٣
٥ ـ السماح لأبي هريرة بعد المنع ٨٤
محاولة فاشلة لهم مع علي «عليه السلام» ٨٥
من له الفتوى بعد الخلفاء الثلاثة ٨٦
حظر الرواية على ابن عمر وابن عمرو ٨٦

أسباب المنع ٨٧
شواهد أخرى........................ ٨٨
لابد من أساليب أخرى ٩٠
تشجيع الشعر والشعراء................ ٩١
تعلّم الأنساب ٩٢
أسرار الأعذار ٩٤
البديل الأكثر نجاحاً.................... ٩٥
نظرة العرب إلى أهل الكتاب ٩٥
الإسلام يرفض هيمنة أهل الكتاب ٩٦
مدارس «ماسكة» ٩٨
الإصرار إلى حد الإغضاب............... ٩٩
كل ذلك لم ينفع...................... ١٠٠
عود على بدء........................ ١٠٠
المرسوم العام ١٠١
أصل الحديث ١٠٢
خطوة أخرى على الطريق ١٠٣
إفتراض لا يجدي ١٠٣
شيوع الأخذ عن أهل الكتاب ١٠٤
زاملتا عبد الله بن عمرو بن العاص ١٠٦
لماذا كثر تلامذة كعب الأحبار............ ١٠٧
أبو هريرة يروي عن كعب ١٠٧

كعب الأحبار حكماً ١٠٩
بردة كعب ١١٠
رشوات كعب ١١٠
ألف: كعب وخلافة علي «عليه السلام» ١١٠
ب : لقب الفاروق ١١١
ج : كعب يقرض أبا هريرة ١١٢
د : محاولة رشوة ابن عباس ١١٢
هـ: كعب يقرّض ابن عمرو بن العاص ١١٣
سحرة بني إسرائيل يركزون على التوراة ١١٤
تعظيم وتقديس التوراة ١١٥
إصرار مسلمة أهل الكتاب على العمل بالتوراة ١١٦

الفصل الرابع: القصاصون يثقفون الناس رسمياً

القصص الحق ١٢١
الطريقة الذكية ١٢٢
إعطاء الشرعية ١٢٣
حتى النساء ١٢٦
إهتمام الحكام بالقصاصين ١٢٦
القصاصون في خدمة سياسات الحكام ١٢٩
جرأة القصاصين وسيطرتهم ١٣١
القصاصون على حقيقتهم ١٣٣

مع تفاصيل أخرى ١٣٥
موقف علي «عليه السلام» من القصاصين ١٣٦
السائرون على نهج علي «عليه السلام» ١٣٦

الفصل الخامس: بين الدوافع والأهداف، والآثار والنتائج

آثار ونتائج ١٤١
نصوص وشواهد ١٤٣
الهاشميون في زمن السجاد (ع) ١٤٥
لا مبالغة ولا تهويل ١٤٦
فضائح لا تطاق ١٤٧
ومما يضحك الثكلى ١٥٠
التركة الموروثة ١٥٢
نظرية التطور عند أهل الحديث ١٥٤
الوضع والوضاعون ١٥٧
الحاجة أم الإختراع ١٥٨
الفقه والفقهاء ١٥٨
يعترفون ثم يتهمون ١٥٩
التجني على العراقيين ١٦٠
السبب هو السياسة والإنحراف عن علي (ع) ١٦١
فشل المحاولات ١٦٢
عودة إلى خلاصات لابد من قراءتها ١٦٣

لا معايير ولا ضوابط ١٦٣
انفلات الزمام ١٦٣
أهل الكتاب يمارسون دورهم ١٦٤
إبعاد أهل البيت (ع) عن الساحة ١٦٤
الإلتجاء المبكر إلى الرأي والقياس ١٦٥
أصدق الحديث ١٦٧
الدوافع والأهداف ١٦٨
١ ـ للخليفة مقام الرسول (ص) ١٦٨
٢ ـ إحراجات لابد من الخروج منها ١٧٠
٣ ـ التأثر بأهل الكتاب ١٧٤
بغضهم لعلي (ع) سبب آخر ١٧٧

الفصل السادس: لابد من إمام

لابد من إمام ١٨١
موقف الأئمة (ع) من رواية الحديث وكتابته ١٨٢
موقف الأئمة (ع) من الإسرائيليات ورواتها ١٨٤
الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي ١٨٥
علي (ع) يواجه القصاصين بالحقيقة ١٨٧
علي (ع) يضرب القصاصين ويطردهم ١٨٩
موقف سائر الأئمة (ع) من القصاصين ١٩١
شرط الإجازة للقصاصين ١٩٢

إمتحان القصاصين ١٩٣

الفصل السابع: إجراءات وضوابط مشبوهة

معايير لحفظ الإنحراف ١٩٧
نماذج يسيرة ١٩٨
١ ـ الصحابة كلهم عدول.................. ١٩٨
لفت نظر ٢٠٠
٢ ـ من هو الصحابي ٢٠٠
٣ ـ صحابية المرتد ٢٠١
السكوت عما شجر بين الصحابة ٢٠٢
٥ ـ من ينتقد الصحابة زنديق ٢٠٣
لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره ٢٠٣
٧ ـ حتمية توبة الصحابي.................. ٢٠٤
٨ ـ ذنب البدري يقع مغفوراً ٢٠٤
٩ ـ الصحابة مجتهدون................... ٢٠٥
١٠ ـ إجماع الأئمة المهتدين ٢٠٧
١١ ـ رأي الصحابي حيث لا نص ٢٠٨
١٢ ـ الإجتهاد في مقابل النص كرامة للصحابة ٢٠٩
١٣ ـ الصحابة يشرعون وفتاواهم سنة............. ٢٠٩
لفت نظر ٢١٠
١٤ ـ سنة الشيخين والخلفاء سوى علي (ع) ٢١٠

١٥ ـ سنة كل إمام عادل ٢١٣
١٦ ـ سنة وفتوى كل أمير ٢١٣
١٧ ـ رأي الصحابي أقوى من رأي غيره ٢١٣
١٨ ـ قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح ٢١٤
١٩ ـ عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث ٢١٦
٢٠ ـ مراسيل الصحابة ٢١٦
٢١ ـ تصويب الصحابة وغيرهم في اجتهاد الرأي ٢١٧
٢٢ ـ النبي (ص) يجتهد ويخطىء ٢١٩
٢٣ ـ سهو النبي (ص) ونسيانه ٢٢٠
٢٤ ـ عصمة الأمة عن الخطأ ٢٢٠
٢٥ ـ الإجماع نبوة بعد نبوة ٢٢١
٢٦ ـ ظن المعصوم لا يخطىء ٢٢٢
٢٧ ـ إجتهاد الفقهاء يقدم على النص ٢٢٣
٢٨ ـ القياس والرأي والإستحسان ٢٢٣
٢٩ ـ ما دل عليه القياس ينسب للنبي (ص) ٢٢٥
٣٠ ـ لا اجتهاد بعد اليوم ٢٢٥
من ترك التقليد خرج من الإسلام ٢٢٧
تكريس المذاهب بالأموال ٢٢٨
التمهيد للتقليد ٢٢٩
مع تبريرات وجدي ٢٣٠
لا اجتهاد عند الفريسيين من اليهود ٢٣١

٣١ ـ التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب ٢٣١
٣٢ ـ أصح الكتب بعد القرآن ٢٣٢
٣٣ ـ هذا الإجماع ظن لا يخطىء ٢٣٤
رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدعة ٢٣٤
الرواية عن الرافضة والشيعة ٢٣٦
التناقض في المواقف ٢٣٦
ألف: الخوارج ٢٣٦
ب :أهل البدع ٢٣٧
ج : الشيعة والرافضة ٢٣٧
العلاج المتطور ٢٣٩
٣٤ ـ ردّ روايات الشيعة في المطاعن والفضائل ٢٣٩
٣٥ ـ الرافضة لا أسناد لهم ٢٤٠
٣٦ ـ رواية ما لا يضر ٢٤١
٣٧ ـ حديث الداعية إلى البدعة يرد ٢٤١
٣٨ ـ حجم البدع ٢٤٢
٣٩ ـ من روى له الشيخان جاز القنطرة ٢٤٢
٤٠ ـ الخوارج صادقون ٢٤٣
٤١ ـ الإعتزال، وعداء أهل الحديث ٢٤٥
٤٢ ـ خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء ٢٤٦
٤٣ ـ أبو هريرة راوية الإسلام ٢٤٦
٤٤ ـ لا يعرض الحديث على القرآن ٢٤٩

٤٥ ـ موافقة أهل الكتاب ٢٤٩
٤٦ ـ حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ٢٥٠
٤٧ ـ الحسن والقبح شرعيان لا عقليان ٢٥٠
٤٨ ـ صوافي الأمراء ٢٥١
٤٩ ـ الفتوى لأشخاص بأعيانهم ٢٥٢
٥٠ ـ المنع من الحديث ومن كتابته ٢٥٢
٥١ ـ المنع من السؤال عن معاني القرآن ٢٥٢

الفصل الثامن: الضوابط الصحيحة للبحث العلمي

لابد من معايير وضوابط ٢٥٥
أدوات البحث الموضوعي والعلمي ٢٥٥
مما سبق ٢٥٧
١ ـ دراسة حال الناقلين ٢٦٠
٢ ـ إلتزام النهج البياني الصحيح ٢٦١
٣ ـ الإنسجام مع الأطروحة والنهج ٢٦١
٤ ـ الشخصية في خصائصها ومميزاتها ٢٦١
٥ ـ عدم التناقض والتعارض في النصوص ٢٦٣
٦ ـ أن لا يخالف النص للواقع المحسوس ٢٦٣
٧ ـ أن لا يخالف البديهيات ٢٦٣
٨ ـ أن لا يخالف الحقائق الثابتة ٢٦٤
٩ ـ الإمكانية التاريخية ٢٦٤

١٠ ـ موافقة الأحكام العقلية والفطرية ٢٦٥

١١ ـ الإنسجام مع الأجواء والمناخات ٢٦٦

١٢ ـ المعيار الأعظم والأقوم ٢٦٦

هل السنة قاضية على الكتاب؟ ٢٦٩

الأدلة الواهية ٢٧٠

المناقشة ٢٧١

دليل آخر على عدم العرض على القرآن!!

ماذا جرى للقرآن؟ ٢٧٦

قبل الختام ٢٧٨

خاتمة المطاف ٢٧٩

كلمة أخيرة ٢٨١

فهارس الكتاب ٢٨٣

الدليل الإجمالي للكتاب ٢٨٥

الدليل التفصيلي للكتاب ٢٨٧













